سيدة سوريا

شهرية مستقلة تعنى بالمرأة السورية
تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

تشرين أول 2015 العدد (20)

سيداو cedaw

السلطة الذكورية العربية تشل اتفاقية سيداو

السودان والصومال التمييز ضد المرأة لصالح من

تحقيق : السيداو في سوريا وحقوق المرأة

يزيديات ناجيات من براثن داعش

المشهد السوري ما قبل وبعد التدخل الروسي

فهرس العدد

سيداو وحقوق المرأة في سوريا ..... جنى نابلسي ٤
المشهد السوري قبل وبعد التدخل الروسي وآفاق الحل ..... سحر حويجة ٨
لاجئات سوريات في العمل ..... ميساء الحمادي ١١
إيزيديات ناجيات من براثن داعش ..... نجاح سفر ١٢
سيداو ..... نبال زيتونة ١٤
الموقف الإسلامي من اتفاقية سيداو ..... سلمى الدمشقي ١٦
حائط السلطة الذكورية العربية يشل اتفاقية سيداو ..... بشار عبود ٢٠
المرأة المعنفة من ضحية إلى جانية ..... إعداد: جمانة علي ٢٢
رغم تشريعات حماية المرأة.. تونسيات ضحايا الاغتصاب ..... مريم الناصري ٢٦
التمييز ضد المرأة ما يزال قائماً في جميع أنحاء العالم عقبة أمام التنمية.. ترجمة د. إنعام شرف ٢٨
مناهضة التمييز ضد المرأة يعني مناهضة كل تمييز آخر ..... ضحى عاشور ٣٠
الملامح العامة للتعاطي الأوروبي والأمريكي مع اتفاقية سيداو ..... وائل مصطفى ٣٢
انتشار العنف ضد المرأة يفوق التوقعات ..... سامح يوسف ٣٤
السودان والصومال التمييز ضد المرأة لصالح من؟ ..... رائدة كريم ٣٦
منتدى المعرفة وحرية التعبير وجلسته الثامنة عشرة بوح نسائي ٣٩
تمكين المرأة في مواجهة العنف ضدها ..... إعداد: رهف موسى ٤٠
اكتئاب ما بعد الولادة أسبابه وعلاجه ..... سارة العمر ٤٣
شبكة المرأة وحراس ومرحلة جديدة من المشروع التعليمي ٤٤
تحديات النضال النسوي بين الإقصاء والمشاركة الفعالة سوريا مثالاً ..... فراس يونس ٤٦
صنم ريهام سعيد يحطمه جمهور السوشيال ميديا والمجتمع المدني ..... إيمان عادل ٤٨
بوح نسائي نصوص عن الألم والأمل السوري ..... صبحي دسوقي ٥٢
كلمات لذاكرة ..... فادية حسون ٥٥
وطني أقرب أن يكون الكتابة ..... سامر مختار ٥٦
غريبة آتية من الحرب ..... بسمة شيخو ٥٨

سيدة سوريا

رئيس التحرير
محمد ملاّك

مدير التحرير
ياسمين مرعي

مدير علاقات عامة وترجمة
د. إنعام شرف

سكرتير تحرير
مراد عيد

saiedetsuria@gmail.com

WWW.facebook.com/saiedetsouria

المكتب الرئيسي
تركيا - غازي عينتاب

00905533679528
00905435322971
00905347362458

المركز السوري للصحافة و النشر
Syrian Center For Press & Publishing

السعر خارج سوريا: (5) يورو
توزع مجاناً داخل الأراضي السورية

في وحشة الغياب 3

للكلام بقية

1

فكّر، الزنزانة التي تجمعهم تختلف عن باقي الزنازين، حسب ما يعرف من سجنه الطويل السابق، في هذه الزنزانة كثيرون يعرفون بعضهم، بل كثيرون وصلوا إلى هنا في ذات الرحلة، حين وصلوا إلى هذه الزنزانة كانوا عبروا ضفّة الأمل إلى غير رجعة، وكانوا جميعاً تحصّلوا على الحكمة التي تؤدي إلى الصمت، عبر الذهول، الشرود، ثم الانهيار وصولاً حتى شلل التفكير، بدأ الأمر بصدمة عدم التصديق، أن ما يحصل واقعٌ، حقيقي، ممكن الحدوث، ثم جاء الرعب من عدم وجود سقفٍ لما يمكن أن يحدث، بعدها بأيام كان الجوع، العطش، الروائح، نقص العناصر من الجسد، كافياً لتنهار الإرادة، ويبدأ التلاشي ويغيب الواقع.

2

قال: "بقينا بين مصدقٍ ومكذبٍ، أنهم سيفتحون الحاجز، سيسمحون لنا بالخروج، ولك أن تقدر، أن من يتجرأ على عبور الحاجز، لا بد يكون ممن لم يفعل شيئاً يذكر ضد النظام، فترة انتظار ثم بدأ العبور، ألف وسبعمائة بين رجل وامرأة وطفل، شيء مريب، عشرات من عناصر المليشيات التي تساند النظام، (حزب الله، عراقيون، عناصر لما يسمى الدفاع الوطني) شيء من صمت يرفع وتيرة القلق والخوف، هدوءٌ، لا كلام مسيء، لكنْ جديةٌ وبرودُ متمرسٍ يعلم ما يفعل، أول ما واجه الجمع، براميل أوقدت فيها قمامة وخشب، يعبر الناس قربها، وعليك حين تعبر أن تسلم كل وثيقة لديك (بطاقة شخصية، دفتر عائلة، جواز سفر، صك ملكية، صور) هكذا، تعبر جحيم البرميل المشتعل شخصاً، أحداً، وتجتازه نكرةً، غير موجود، شيئاً تم محوه".

3

جمعوا الرجال في جهة، وأجبروهم على الجلوس دون قيد قرب جدار، في جهةٍ أخرى جمعوا النساء، وما إن عبر معظم الحشد. حتى طلبوا من الرجال الانبطاح، ثم قاموا بتقييد أيديهم إلى الخلف. النساء، الفتيات، ينظرن على مقربةٍ، أوقفوا الرجال قرب جدار ثم بدأت الحفلة، جلب الجنود أحمر شفاه وغير ذلك من بقايا مكياج موجودة في حقائب النساء، وبدؤوا بطلاء وجوه الرجال، يسألون عن اسم الرجل، فيئنثونه وهم يطلون وجهه ويتضاحكون، يضربون، يشدون الشعر والشوارب واللحى ويصفعون الوجوه. بعد ذلك أعادوا الرجال إلى وضع الانبطاح، وبدؤوا بعزل أكثر من خمسين امرأة شابة، أخذوهنّ خلف المبنى، في هذه المرحلة بدؤوا يردون على ولولة النساء بالشتم والضرب.

4

حمل أحدهم زجاجة كولا عائلية مملوءه بالبنزين، وبدأ يفرغها ماراً بسرعة على رؤوس جميع الرجال المنبطحين.

ثم أشعل خرقة طويلة مبللة بالبنزين، وأمرّها على الرؤوس التي اشتعل شعرها سريعاً.

تأنى بفعل ذلك فيما الجنود المتفرجون يطفؤون شديدي الاشتعال بالأحذية والضحكات وكلام التشفي.

ولك أن تتخيل في خلفية المشهد الصراخ ينبثق من الرؤوس المشتعلةخاصةً تلك التي لم يسعفها الحظ، وتأخر عنها حذاء يطفئها.

5

عندما يصبح سقف العنفِ، الرعبِ، مفتوحاً، يصبح الشعور بالذل ترفاً، الغصّةُ والمرارةُ ينوبُ عنها الصمتُ الدهشةُ الذهولُ، الحزن يسكن مكانه الخوفُ الرعبُ الإنكماشُ، والأملُ ينزوي بعيداً في عتمة انسداد الأفق، وضعف إرادة المقاومة واليأس، فالأحاسيس والمشاعر الأكثر رقيّاً وإنسانيةً فينا، تختفي وراء الغريزة، لمِ لا ما دام الإنسانُ هنا يعامَل أقل من حيوان، فليس حذاءٌ على الرأس، على العنق معيقاً كي تهتف، كي تنطق بما يريدون، أو أن يتوسل الشخص مهيناً أو متشفياً به.

6

قال: "أطفئت الرؤوس المشتعلةُ، مات بعضُ أصحابها، جن البعض الآخر بفعل الحرارة، أو فقدوا الوعي، عميوا باحتراق أعينهم، أمّا سيئوا الحظ، فلم ينالوا كمية كافية من البنزين أو الحرارة أو الدوس بالأحذية للإطفاء، في الوقت المناسب".

قال: "بعد عدة ساعات تم صرف النساء العجائز، القبيحات، والأطفال، الصغيراتِ جداً، من الكادر، ودُفعوا للعودة نحو المكان الذي جاؤوا منهُ، يصحبهم الضرب والترويعُ، خاصةً لمن حاولت السؤال عن مصير الرجال، زوجاً أو ابناً".

7

قال:" في المساء تبدلت وجوه الجنود، ذهبوا وجاء غيرهم، والرجال المحروقون على حالهم مربوطين، لم يخاطبهم أحدٌ، إلا أن جنديين صغيرين مرّا عليهم بخرطوم مياه أشبهَ بالعقوبة"، قال: "فكرت لاحقاً أن ذلك لكي يصحو من يستطيع، استعداداً للنقل من المكان".

لكن قبل ذلك، كان على من يستطيع التفكير ولم يزل يسكن بقاع الواقع، أن يسمع صراخ وتوسلات بعض نساءٍ ممن أُخذوا خلف المبنى، وهنّ يتعرضن لاغتصاب جماعي، ولا أدري قال، إن سمع رجلٌ يسكن الواقع صوتاً يعرفهُ، ابنة أو أختاً أو زوجة تصرخ فيما يتداولها الجنودُ.

8

قال: "توقف الصراخ بعد ساعة أو أكثر، ولا نعلم إن توقف الجنود أم أن ذلك فقط بسبب توقف النساء عن الصراخ، فسرعان ما يكتشف الشخص أن لا جدوى من الصراخ، من التوسل، ثم إن للحبال الصوتية طاقةً، أو ربما يغلق باب الأمل وتهشم إنسانية المستغيث إلى ذرات، فلا يؤلم الجرح ميتاً. يومها لم يتحقق للهاربين من الحصار عبور ما يسمى حاجز يلدا.

رئيس التحرير

"سيداو" وحقوق المرأة في سوريا

تحقيق: جنى نابلسي

بدأت التنسيقات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة منذ عام ١٩٤٩، مع أول المؤتمرات العالمية التي دعت إلى عدم التمييز بين الناس جميعاً، ليس فقط بين النساء والرجال بل أيضاً بين العبيد والأحرار، إذ قامت فكرة المؤتمر على إثبات حق الناس في التساوي بالكرامة وجميع الحقوق الإنسانية. وتوالت المؤتمرات العالمية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة حتى إعلان اتفاقية سيداو (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). أُرسيت شروط اتفاقية سيداو في ستة أجزاء، تضمنت ثلاثين مادة، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام إليها من قبل الدول الراغبة في المصادقة عليها. وقد انضمت سوريا إلى الدول الموقعة على الاتفاقية بموجب المرسوم رقم ٣٣٣ في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

الواقع المعرفي باتفاقية "سيداو" في سوريا

لم تتوقف السوريات عند معرفة حقوقهن من خلال الاطلاع على نص اتفاقية سيداو فقط، والمشاركة بها عربياً وعالمياً، وإنما نشأت حركات التحرر النسائية المناهضة للظلم والاضطهاد، فقد نبتت بذور الفكر الواعي عند المرأة السورية بضرورة مطالبتها برفع الظلم عنها وتحقيق العدالة والمساواة بينها وبين الرجل في بلاد الشام منذ أيام الاحتلال العثماني، مروراً بالاحتلال الفرنسي، وصولاً إلى زمن الاستقلال وما تلاه. ترى سعاد خبية (صحفية وناشطة في لجنة دعم قضايا المرأة وعضو مجلس إدارة في جمعية حقوق الإنسان)، أن المرأة السورية برزت كفاعلة في حركة النهضة العربية، بانخراطها في العمل المجتمعي من خلال انضمامها إلى الجمعيات العامة والخاصة، فكان لها الدور البارز في تحقيق الاستقلال. وأسهمت في فترة ما بعد الاستقلال في الحياة العامة، فنالت حقها في الانتخاب عام ١٩٤٩، وحقها في الترشيح عام ١٩٥٣، ودخلت البرلمان للمرة الأولى عام ١٩٧٣. وبعد فترة ركود دامت عدة عقود عادت حركة المجتمع النسائية للنشاط مع أفول عام ٢٠٠١ من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتأسست اللجان والجمعيات النسائية المختصة لمتابعة قضية المرأة من خلال رصد مجموعة الانتهاكات الواسعة التي تتعرض لها.

ويتمثل الواقع المعرفي باتفاقية سيداو في سوريا من خلال شرائح كبيرة من السيدات السوريات العضوات في الجمعيات النسائية، التي تستهدف بنشاطها المرأة من مثل "رابطة النساء السوريات"، وهي تجمع نسائي يملك رصيداً تاريخياً طويلاً من العمل في مجال قضايا المرأة، ولها محاولات لتغيير بعض مواد قانون الأحوال الشخصية. و"لجنة دعم قضايا المرأة"، التي تعمل على توسيع ثقافة المرأة بحقوقها الإنسانية والقانونية، وتغيير القوانين التي تحمل تمييزاً ضد المرأة، والضغط لرفع تحفظات سوريا على اتفاقية سيداو. إضافة إلى بعض المنظمات التي تُعنى بمسألة حقوق الإنسان عامة وتهتم بقضايا المرأة اهتماماً جزئياً عفوياً وغير موجه، وكذلك بعض التجمعات الثقافية مثل "مركز الدراسات الإسلامية"، "منتدى الكزبري" و"مجموعة كوكب اللاعنف". التي تعمل على إزالة كل أنواع التمييز القانوني ضد المرأة والرفع من مستوى ثقافتها الحقوقية، وبناء كوادر نسائية مؤهلة لتحقيق هذه الأهداف، وتمكين المرأة لبلوغ اكتفائها الذاتي بإيجاد فرص عمل مناسبة، ورصد حالات العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله وكشف أسبابه ونتائجه للعلن، والدفاع عن النساء المعنفات وإعادة دمجهن في المجتمع من جديد. وتستند هذه المنظمات في عملها إلى

المرجعيات والاتفاقيات الدولية ذات الشأن (سيداو، اتفاقية حقوق الطفل).

إعلام خجول:

بما أن الإعلام هو الصوت الأعلى الذي يصل إلى كل الناس وإلى أكبر شريحة من المجمع، فقد تم إقصاء الاتفاقية في سوريا عنه وعن كل ما يمت بصلة إلى أي وسيلة نشر أو تعميم أو وسيلة أكاديمية كالمناهج المدرسية. فهذه الاتفاقية لا يتم نشرها ولا شرح بنودها في الهيئات الإعلامية السورية المقروءة أو المرئية أو المسموعة، حتى إن نسبة كبيرة من السوريات لا يعلمن عن وجودها. ولم يتم الترويج والنشر لبنود هذه الاتفاقية، إلا من خلال بعض الجمعيات والهيئات غير الحكومية، بعيداً عن أي مساهمة حكومية تذكر، باستثناء الأنشطة التي تقيمها الهيئة العامة لشؤون الأسرة بين فترة وأخرى.

ويعود ضعف إمكانيات العمل على نشر ثقافة سيداو في المجتمع السوري إلى محدودية عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال من ناحية، وقلة عدد الكوادر النسائية المؤهلة والمدربة والمتشبعة بالثقافة الحقوقية المطلوبة للعمل من ناحية أخرى، بالإضافة إلى عدم التفرغ نتيجة غياب مصادر تمويل محددة للمشاريع والحملات الخاصة بنشر اتفاقية سيداو.

كما أن قلة التواصل بين النخبة الناشطة والقاعدة الاجتماعية المستهدفة من هذا العمل ساهمت بعدم وصول المعلومات إلى معظم فئات المجتمع النسائي، بالإضافة إلى غياب ثقافة التطوع لدى شريحة كبيرة من المجتمع بشكل عام والنساء بشكل خاص، لذلك نجد أن عدد المنتسبات إلى هذه الجمعيات قليل جداً قياساً إلى حجم التحدي والانتهاكات. فضلاً عن عدم السماح للمنظمات بالاستفادة من المنابر الثقافية والإعلامية العامة، ما حرمها من التواصل مع القاعدة الاجتماعية وايصال صوتها وأفكارها وتنفيذ خططها.

محوريتها ضمن مشهد المطالب السورية:

تمحورت المطالب النسائية منذ عقود ومازالت حول المطالبة برفع التحفظات عن اتفاقية سيداو.

بتاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٢ صدر المرسوم التشريعي الذي حمل الرقم ٣٣٣ ليعلن انضمام سوريا إلى الدول الموقعة على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إلا أن ذلك التوقيع لم يقدم للسوريات ما كن يأملن به، فقد أتت تحفظات الحكومة السورية على هذه الاتفاقية، لتلغي أي أمل لهن من هذه الاتفاقية في تحسين أوضاعهن، خاصة على الصعيد القانوني.

مواد "سيداو" التي تحفظت عليها سوريا هي التالية:

المادة ٢: التي تتضمن تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير الوطنية والتشريعات والقوانين، وضمان الحماية القانونية لها من أي فعل تمييزي يصدر عن منظمة أو مؤسسة أو شخص، والعمل على تبديل القوانين والأنظمة والأعراف بما يتناسب مع ذلك.

المادة ٩ - فقرة ٢: المتعلقة بحق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها مساواة مع الرجل.

المادة ١٥ - فقرة ٤: التي تمنح المرأة حقاً مساوياً للرجل فيما يتعلق بقانون حركة الأشخاص وحرية اختيار محل إقامتهم.

المادة ١٦ - بند ١، الفقرات ج، د، و، ز: التي تمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل في الزواج والطلاق والولاية والقوامة والوصاية، وكذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، وتحديد سن أدنى للزواج وتسجيله إلزامياً.

المادة ٢٩ - فقرة ١: المتعلقة بتحكيم أي خلاف ينشأ بين دولتين فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

مثّلت تلك التحفظات اعتداء واضحاً وصريحاً ضد حقوق المرأة وإجحافاً صارخاً فرغ الاتفاقية من مضمونها الحقيقي. إضافة إلى أن الحكومة السورية لم تتبع أي خطوات تنفيذية على الأرض لتنفيذ الاتفاقية. وعلى الرغم من أن هذه التحفظات تتطابق مع مواد قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والعقوبات في القانون السوري، إلا أنها تتعارض مع مواد دستور الجمهورية العربية السورية الذي يساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويكفل للمرأة مساهمتها الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

يتضح التناقض في التشريعات التي تحمل تمييزاً ضد المرأة ما بين القوانين المتعلقة بالولاية والوصاية، وقوانين الزواج والطلاق والحضانة والإرث وحقوق السفر والإقامة، في حين تم استبدال أحكام حدود القتل والزنا والسرقة بأحكام تتناسب مع روح العصر دون اعتراض من أحد وبما يخالف الشريعة الإسلامية.

عمل المشرعون على إقحام الشريعة الإسلامية بكل قوانين الأحوال الشخصية

المتعلقة بالمرأة، على الرغم من عدم وجود أي علاقة منطقية بينهما، فلا علاقة مثلاً لحق منح جنسية المرأة السورية لأولادها بالشريعة الإسلامية، هذا الحق الذي أخذ من القانون الفرنسي منذ أيام الانتداب، إلا أن المرأة السورية مازالت محرومة منه.

وإذا دققنا في قانون جرائم الشرف ضمن قوانين العقوبات، لن نجد أي صلة تربطه بالشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى أنه لم يتم تطبيق الاتفاقية المتعلقة بمكافحة جميع أشكال الانتهاكات الفردية والجماعية لحقوق النساء ومناهضة أي عنف أو تمييز ضدهن في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

حاولت مجموعة من السوريات المشاركات في الحملة الإقليمية العربية، بتوجيه نداء للحكومة السورية عام ٢٠٠٨ "مساواة دون تحفظ"، مطالبات برفع كل التحفظات والعمل على تعديل القوانين والأنظمة النافذة بما يتناسب مع مضمونها، إلا أن محاولتهن لم تجد نفعاً. كما قامت لجنة دعم قضايا المرأة عام ٢٠٠٨ بتسجيل مئات التواقيع لإسقاط التحفظات عن طريق مجلس الشعب، ولم يحظين بتبني أي نائب في مجلس الشعب للموضوع، وبقيت هذه التحفظات عائقاً في نيل المرأة السورية لحقوقها.

مدى تقبل النساء للاتفاقية خارج الإطار السياسي:

انقسمت نساء سوريا بخصوص "سيداو" إلى فريقين، أحدهما يوافق عليها والآخر يعارضها بكل ما فيها. وقد استعرضنا آراء بعض النساء لمعرفة مدى تقبلهن لهذا الاتفاقية خارج الأطار السياسي أو الحكومي. رفضت البعض هذه الاتفاقية واعتبرنها خطراً يهدد المجتمع الإسلامي والأمة الإسلامية. إذ ترى السيدة "رؤى الحاج" رئيسة جمعية "إسلام من أجل المرأة السورية" أن الخطر الأكبر لهذه الاتفاقية، ما هدف إليه واضعوها، وهم من الملاحدة، من إلغاء كل التشريعات السماوية واستبدالها بقوانين وضعية تقوم على أهواء أفراد وجماعات. لهذا، وتنفيذاً لأهدافهم عمدوا عند صياغة اتفاقياتهم إلى إهمال ذكر الدين ودوره في حياة الفرد، وهذا الأمر يمكن ملاحظته في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحسب رأي السيدة "هناء الضاوي" فإن حقيقة الاختلاف التي أقرها الإسلام قد أنكرتها اتفاقية التميز بمجمل بنودها، ساعية لإثبات مساواة مزعومة ونفي حقائق ملموسة وردّها إلى أسباب تاريخية واجتماعية. ومن الطرق التي استخدمها واضعو هذه الاتفاقية في إثبات المساواة، رفض الاختلافات بين المرأة والرجل، إذ رفضت الاتفاقية وجود اختلافات بين المرأة والرجل، بدعوى أن أسباب هذه الفروقات تعود إلى أسباب تاريخية واجتماعية، وإن الفروقات البيولوجية والطبيعية الموجودة بين الرجل والمرأة هي فروقات اجتماعية خاضعة لمنطق التطور وليست طبيعية فطرية منذ بدء الخليقة، فالاختلاف بين الذكر والأنثى ليس شيئاً من صنع الله عز وجل، وإنما أمر ناجم عن التنشئة الاجتماعية والبيئية التي يحتكرها الرجل عبر الزمن، فمفاهيم الزوج والزوجة والأبوة والأمومة ناتجة عن الواقع الثقافي والاجتماعي السائد، وهي نتاج تقاليد وتصورات نمطية وأحكام مسبقة.

داروين و"سيداو"

إن في هذا الكلام محاولة لإثبات نظرية داروين، التي تقوم على التفسير التطوري الطبيعي للخلق، مما يجعل كل أشكال الحياة الموجودة اليوم أشكالاً مرحلية قابلة للتغير مع مرور الزمن. كما أن ربط الاختلاف بالأساس الثقافي والاجتماعي هو تمهيد لتغيير الشكل الطبيعي للأسرة، مما يؤدي فيما بعد إلى تقبل فكرة أن يكون الرجل أماً، أو أن تكون الأسرة مكونة من رجلين أو امرأتين، من هنا نفهم التركيز الشديد في أدبيات الأمم المتحدة على ضرورة تغيير الأدوار النمطية للعلاقات بين الجنسين.

بوح نسائي .. مسابقة الكتابة غير الاحترافية

الحرب خسارة لكل السوريين

شبكة المرأة السورية
SYRIAN WOMEN'S NETWORK

سيدة سوريا

في سياق التعاون بين مجلة سيدة سوريا وشبكة المرأة السورية لتنفيذ نشاطات مشروع "تغيير الصورة النمطية للمرأة" الذي تدعم تنفيذه منظمة "أولوف بالمه" السويدية، والذي يتضمن العديد من النشاطات، تعلن مجلة سيدة سوريا وشبكة المرأة السورية، إطلاق مسابقة الكتابة غير الاحترافية للسيدات السوريات، والتي تخص كتابة القصة.

حيث تستقبل هيئة المسابقة نصوصاً لم يتم نشرها سابقاً، لسيدات لم يقمن بنشر مجموعات قصصية أو شعرية أو روايات، وألا تكون المادة المشاركة منشورة في صحف أو دوريات أو جزءاً من كتاب أو موقع إلكتروني أو حتى على صفحة شخصية على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك.

• يشمل موضوع الكتابة:

معاناة السوريات في ظروف الحرب، نساء سوريات انتصرن على ظروفهن، الحرب خسارة لكل السوريين، وأمثلة عن تعاضد السوريين.

حيث تُقبل النصوص المشاركة من داخل أو خارج سوريا، على ألا يقل عمر المشاركة عن ١٧ عاماً، أن تشارك المتسابقة بمادة واحدة فقط.

• لا تلتزم هيئة المسابقة بإعادة النصوص سواء فازت أو لم تفُز

ترفق المادة بأوراق ثبوتية: هوية أو جواز سفر أو إخراج قيد

يبدأ استقبال النصوص من تاريخ ٢٠١٥/٧/١ إلى ٢٠١٥/١٠/٣١

تعلن النتائج في٢٠١٥/١٢/١ في عدد مجلة سيدة سوريا المطبوع وموقعها الإلكتروني وصفحتها على فايسبوك وعلى موقع شبكة المرأة السورية.

• تقوم لجنة القراءة المشكّلة من ثلاثة أعضاء باختيار عشرة نصوص فائزة، جائزة كل منها ٥٠٠ دولار أميركي.

• تلتزم هيئة المسابقة بطباعة جميع النصوص الفائزة، وتحتفظ لذلك لنفسها بحقوق الطباعة لأول مرة، ولا يحق للمشاركات نشر النص المرسل إلى المسابقة قبل إعلان النتائج، كذلك النصوص العشرة الفائزة، حيث لا يحق نشرها إلا بعد توزيع الطبعة الأولى من قبل هيئة المسابقة، على أن تلتزم هيئة المسابقة طباعة النصوص وتوزيعها خلال مدة أقصاها ٣ أشهر من إعلان النتائج.

• لا يحق لأي فائزة بأحد النصوص العشرة إجراء أي تعديل على النص بعد اعتماده وإعلان النتائج.

• بعد التأكد من استيفاء النصوص المشاركة للشروط المدرجة في هذا الإعلان، تقوم هيئة المسابقة بتوجيه النصوص إلى لجنة القراءة، حيث يتم اختيار ثلاثين نصاً جديراً بالتسابق على الفوز، وفق معايير يتم الاتفاق عليها، ثم يتم اختيار عشرة نصوص فائزة استناداً إلى نقاط تضعها لجنة القراءة، وتعتبر فائزة بنفس الدرجة.

• تلتزم سيدة سوريا بنشر النصوص العشرين الإضافية على صفحات المجلة خلال الإصدارات المتتالية، وهي المتبقية من الثلاثين نصاً المعتمدة للتنافس على الجائزة، ببدل خمسين دولاراً أميركياً لكل نص، ولا يلزم ذلك أصحاب النصوص.

• يحق لفريق سيدة سوريا إجراء التحرير اللازم على النصوص لجعلها مناسبة للنشر دون أن يؤثر ذلك على محتواها وسياقها العام.

• ترفض النصوص التي تحرض على القتل والعنف والطائفية.

• المرفقات المطلوبة حين إرسال النص: هوية شخصية أو جواز سفر أو إخراج قيد، إضافة إلى سيرة ذاتية لا تتجاوز عشرة أسطر.

• إقرار من سطر واحد يؤكد أن النص لم يشارك أو يفز أو ينشر في أي صحيفة أو كتاب أو موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية شخصية.

• تعهد مكتوب من سطر واحد الالتزام بشروط المسابقة

وفي حال مخالفة الشروط والضوابط القانونية المذكورة أعلاه فإنه سيتم سحب الجائزة أو اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفة.

تقبل المشاركات على bawhnesaie.competition@gmail.com

المشهد السوري قبل وبعد التدخل والروسي وآفاق الحل

سحر حويجة

ما بين تقدم هنا وتراجع هناك، سنوات من الصراع الدامي دفع الشعب السوري ثمنه أرواحاً واستقراراً وثروات مادية ومعنوية، مع ما يكتنف هذا الصراع من غموض الأهداف، وفقدان البوصلة، وخروجه عن السيطرة أو المآل وانعدام أفق الحل، يقف الشعب السوري عارياً من كل شيء، إلا من حقه في الحياة، أمام جلاديه وفي الطريق إلى المنفى والتشرد، هارباً من سباق الطائرات في رمي حممها، تحاصره من كل الجهات: النظام، التحالف الدولي وأخيراً الطائرات الروسية. لقد أصبحت الأزمة السورية ضاغطة على المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى.

من جهة أخرى شكلت الساحة السورية مسرحاً للصراع بين المراكز الدولية والإقليمية، من خلال استغلال حاجة قوى الصراع الداخلي للدعم، ما مهد الطريق إلى تسويات ومساومات على طريق حل قضايا عالقة منذ عقود وفق المصالح الخاصة لهذه الدولة أو تلك، وما ينتج عنه من إخلال ميزان القوى أو تهديد قوة هذا الطرف أو ذاك، بعيداً عن مصالح سوريا الوطن والشعب.

وضع النظام السوري:

قبل التدخل العسكري الروسي المباشر والصريح، بدا أن الأزمة تمسك بخناق النظام السوري، بعد أن تهاوت أذرعه وانزاحت مواقعه وحوصر في رقعة من الجغرافيا السورية، تحولت إلى الملاذ الأخير الذي سوف يدفع إليه النظام ما تبقى له من قوة حتى الرمق الأخير. خسائر بشرية، وهزائم عسكرية متلاحقة، حتى تقلصت سيادته القانونية والفعلية إلى مساحة أقل من ٣٠% من الأراضي السورية. هنا لابد من الإشارة إلى أن خزاناً بشرياً هائلاً يتجاوز عدده نصف سكان سوريا نتيجة النزوح الداخلي، يقع تحت سيطرة النظام، يتطلب ذلك تقديم خدمات معاشية وصحية وتأمين الماء والطاقة، وصعوبات جمة تحول دون تحقيق ذلك. غير أن همّ النظام وشاغله الأكبر، هو التعبئة في صفوفه وجر الشباب للقتال على الجبهات المختلفة، ليواجهوا حتفهم دفاعاً عن استمراره في السلطة.

لابد من الإشارة أن ضعف النظام في المواجهة العسكرية مع المعارضة المسلحة، ترافق مع تضعضع بيته الداخلي نتيجة الانقسامات الحادة التي تعصف بمراكز قواه، على خلفية التخبط في إدارة الأزمة وصراع المصالح الخاصة الضيقة، التي أدت إلى انعدام الثقة بين مراكز قواه. كان البارز في المشهد ضعف مركز رأس النظام بالنسبة للدائرة المحيطة به وانتقالها إلى الخارج، خاصة إيران. لكن ما تبقى من النظام مازال ممسوكاً بقوة من حلفائه، منعاً لسقوطه، ليبقى طرفاً تستند عليه إيران تارة وروسيا تارة، مقابل استناد النظام عليهم بعد أن نفدت دفاعاته الخاصة، وأصبح وضعه أشبه بالمصاب بمرض مستعصٍ، مهدداً أن يتركه حلفاؤه يتهاوى، لكن وفق شروط تدعم استثمارهم لنتائج الحرب الدائرة في سوريا، بهدف تحسين شروط المساومة أمام الغرب وأمريكا، قبل الفصل الأخير من فصول المأساة التي يدفع ثمنها الشعب السوري. على الرغم من الهزائم العسكرية التي لحقت بقوات النظام غير أن ثوابته لم تتغير، في الحديث عن المؤامرة الكونية ضده، وعن دوره في محاربة الإرهاب.

تسارعت الأحداث وتلاحقت الأسئلة، لماذا تتقهقر جحافل النظام أمام جيش الفتح، وجيش الإسلام، وتنسحب في مواجهة داعش؟ لن ننسى الضجة التي أثارتها واقعة تدمر حيث مؤشرات ترتيب انسحاب قوات النظام معدة مسبقاً، هل كان ما جرى إحدى وسائل الدفاع من قبل النظام وحلفائه للحفاظ على ما تبقى من قوته ضمانة الدفاع عن حصنه الأخير دمشق والساحل؟ أم أن وراء ذلك غايات عسكرية وسياسية أخرى تمليها حاجات الصراع الإقليمي والدولي وفقاً لمصالح النظام وحلفائه؟

تمدد داعش وتواطأ النظام وإيران وروسيا:

في كل مراحل الصراع بين النظام والمعارضة تبدو داعش أقل خطراً من باقي فصائل المعارضة على النظام السوري، أولاً: لأنها داعش نسفت أية إمكانية للتحالف مع قوى المعارضة المسلحة الأخرى، وهي في حالة صراع معها في كل المناطق، وبالتالي أية قوة لداعش هي إضعاف لقوى المعارضة المسلحة الأخرى وهو ما يستفيد منه النظام. ثانياً: بسبب إعلان الحرب من قبل التحالف الدولي بقيادة أمريكا ضد تنظيم الدولة، منذ بداية التدخل الأمريكي، حيث يسعى النظام أن يتم الاعتراف

به من قبل هذا التحالف كطرف يواجه الإرهاب، أمريكا التي باركت الدور الإيراني في العراق في مواجهة داعش دون أن تعتبره جزءاً من التحالف الدولي ضد الإرهاب، وتمدد داعش يشكل ضغطاً على التحالف الدولي، لإعادة الاعتبار للدور الإيراني والنظام السوري. كما أن هزيمة النظام أمام داعش لا تختلف عن هزائم أمريكا والتحالف الدولي أمامها، ثالثاً: إن قوة داعش وتمددها في العراق وسوريا ما هو إلا تهديد لدول الخليج، والسعودية التي تخشى داعش أكثر مما تخشى الحوثيين. لذلك ليست مفاجأة أن تتمدد داعش في الأسبوع نفسه على حساب قوات النظامين العراقي والسوري، أمام أعين إيران، التي لا يهمها بناء دول قوية بل يهمها نفوذ إقليمي وسيطرة عبر قوى تابعة لها، ذات صبغة طائفية، فالانقسام والصراع على أسس طائفية مصلحة إيرانية وبالتالي دور داعش مكمل للدور الإيراني. إذن تمدد داعش تم بتواطؤ بين إيران والنظام السوري وروسيا.

مشهد المعارضة في سوريا:

من نافل القول الإشارة إلى أن المعارضة ممسوكة بدرجة أو بأخرى من قبل الدول الداعمة لها، وقد شكل دعم التحالف السعودي، التركي والقطري في معارك تحرير مدينة إدلب، محطة هامة في قوة المعارضة المسلحة، التي توجت بتوحيد الفصائل العسكرية تحت راية جيش الفتح. من المؤكد أن هذه الوحدة لم تأت نتيجة مبادرة من أطراف المعارضة المسلحة، حيث غلب عليها التنافس بين أطرافها على الغنائم والمواقع، بل نتيجة تجميع هذه الأطراف من قبل السعودية وقطر وتركيا، شرط تقديم الدعم اللازم لتحقيق تقدم وانتصارات على النظام وحليفته إيران وحزب الله. هذا الدعم النوعي جاء بعد انقلاب الحوثي في اليمن، وفي سياق المواجهة مع إيران، من أجل إغراق إيران وإلهائها أكثر في الوضع السوري، والضغط عليها لإضعافها وفتح إمكانية المساومة معها لوقف تمدد الحوثيين في اليمن وما يحمله من تهديد إلى دول الخليج والسعودية.

المشهد الإيراني:

إيران التي تعيش أضعف حالاتها منذ سنين، نتيجة تشتت قواها العسكرية في ساحات الصراع من سوريا إلى العراق ثم اليمن، وهي لا تريد مزيداً من الخسائر في صفوف الحرس الثوري الإيراني، في الوقت ذاته تريد أن تظهر بمظهر القوي من أجل أن يتوج الاتفاق النهائي مع أمريكا والغرب بالنجاح بشأن الملف النووي. التقارب الإيراني مع أمريكا والغرب، الذي بدأ في سياق حرب أمريكا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، بعد أن وضعت إيران قوتها على الأرض العراقية، كطرف يمكن الاعتماد عليه في محاربة الإرهاب، غير أن إيران في الفترة الأخيرة تنزف تحت ضغط الهزائم التي لحقت بالنظام العراقي والسوري، كما أن إيران تعاني من ظروف اقتصادية بعد أن استنزفها سباق التسلح ودعمها لحلفائها، حيث لا مخرج لها إلا برفع العقوبات عنها، وإعادة أموالها المجمدة في قبضة أمريكا. ترافق ذلك مع ازدياد الضغوط الداخلية، في الأحواز، وفي كردستان إيران.

الموقف الأمريكي:

موقف أمريكا الإعلامي المعلن كان ومازال ملتبساً على الصعيد الدبلوماسي، تصدر تصريحات متناقضة، هدفها جس النبض

وزيادة التوتر والاستقطاب، كما أن التصريحات الأمريكية تجاه المعارضة السورية غامضة، مما عزز انقساماتها وأضعفها وأربك قياداتها، خاصة السياسيين منهم، الذين يعولون على موقف أمريكي حاسم، أما في الكواليس فإن أمريكا تستثمر الوضع السوري أفضل استثمار للدفاع عن مصالحها وسيطرتها ومد نفوذها، على مساحة الشرق الأوسط من إيران والعراق ودول الخليج، إلى تركيا. في الظاهر تبدو أمريكا حيادية ومتفرجة على ما يدور من تطورات، تعطي ضوءاً أخضر، وتبدي ارتياحاً للدعم الذي تقدمه تركيا وقطر والسعودية المعارضة المسلحة، لكن أمريكا لم تتخذ قراراً بدعم المعارضة مباشرة ضد النظام السوري، ماضية بمشروعها على تدريب فصيل معتدل تحت شرط محاربة داعش أولاً، ولسان حالها، يقول إن الصراع لن ينتهي كما يتوقع الكثيرون خلال فترة قصيرة. أبرمت اتفاقاً بشأن الملف النووي مع إيران، ساور القلق السعودية ودول الخليج، فقدمت لها الدعم العسكري ضد إيران، وخير دليل على ذلك النتائج التي خرجت بها قمة جمعت بين دول الخليج وأمريكا في كامب ديفيد، توجت القمة ببناء الدرع الصاروخي لحماية دول الخليج من تهديدات إيران، وبذلك حققت أمريكا انتصاراً باتجاه تحقيق مشروعها في السيطرة والنفوذ، مستغلة مخاوف دول المنطقة من مطامع إيران، مستفيدة من ذلك في زيادة

الضغط على النظام في إيران، في محاولة إضعافه من أجل فرض شروطها في الاتفاق النهائي بما يتعلق بالمسألة النووية.

لقد أعلنت أمريكا بشكل صريح أحياناً ومبطن أحياناً أخرى، بعد تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وفي سياق المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، أنها لا تريد للنظام السوري أن يسقط. شكل ذلك ارتياحاً إيرانياً وروسياً، وصلت الأمور حد توافق روسي أمريكي على حل المسألة السورية كل ذلك حصل ما قبل التدخل الروسي العسكري.

التدخل الروسي:

مع أن غاية التدخل الروسي العسكري المباشر والصريح، يحمل في طياته مصالح روسيا الدولية، من اجل رفع العقوبات الاقتصادية الغربية عن روسيا، ومن أجل الاعتراف بالوضع الجديد للقرم، وبهدف الاعتراف بالمصالح الروسية الإستراتيجية في الشرق الأوسط وخاصة سوريا والعراق.

لقد شكل إعلان الحرب على داعش والإرهاب من قبل التحالف الدولي بزعامة أمريكا مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، فالحرب مسرحها الأجواء العراقية والسورية التي تنال من مناطق نفوذ روسيا التي عارضت الحرب من دون تنسيق التحالف مع النظام والاعتراف بشرعيته، غير أن روسيا حافظت على دورها الداعم للنظام السوري وتعزيز مواقعه، وعدم المساس بقواته من قبل التحالف الدولي. كانت هذه الحرب بالنسبة للتحالف الدولي الأمريكي الغربي، فرصة للضغط على موسكو في الساحة الأوكرانية عبر فرض عقوبات اقتصادية أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ما أثر على الاقتصاد الروسي والعملة الروسية. لكن بعد مرور زمن على الحرب لم تحقق أمريكا انتصاراً على الأرض رغم المكاسب التي حققتها عبر ارتهان أنظمة الخليج والمنطقة للتحالف الدولي، وتسوية الملف الإيراني وإضعاف روسيا التي بدت أكبر الخاسرين.

ومن أجل استعراض موسكو قدرتها وأهميتها، من جهة لم تهدأ المبادرات والدعوات الروسية لحل الأزمة السورية عبر الحوار بوصفها تملك مفاتيح حل الأزمة بما تملكه من سيطرة على النظام السوري إضافة إلى إن مصالحها الاستراتيجية تملي عليها أنها لن تقبل خسارة مواقعها ونفوذها العسكري حتى لو تغير النظام. من جهة ثانية أخذت روسيا تلعب على وتر التناقضات التي ولدتها المصالح الدولية المختلفة، في سياق الصراع الدائر حيث تشكل السعودية وتركيا أكبر مصادر دعم المعارضة السورية المسلحة، وتملك أوراقاً للضغط والتصعيد، على

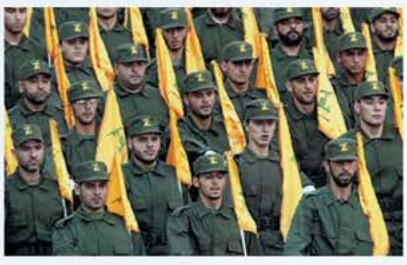

الساحة السورية وهي على خلاف مع التحالف الأمريكي الغربي الذي يدعم الأكراد ويقوي نفوذهم، مما يساهم في تقارب تركي روسي.

استغلت موسكو التناقضات بين قوى التحالف الدولي ودول الخليج العربي والسعودية بسبب تقوية نفوذ ودور إيراني على حسابهم على خلفية الملف النووي، فتحت لموسكو فرصة للتعاون العسكري وجلب الاستثمار الخليجي إلى روسيا.

دخلت روسيا بزخم عسكري، مكلف للاقتصاد الروسي، على مرأى من العالم، منذ البداية حاولت روسيا أن تطمئن الغرب أنها تحارب إرهاب داعش والقوى المتشددة، وأنها على استعداد للتعاون مع المعارضة المعتدلة وهذا يصب في المشروع الأمريكي.

عقد مؤتمر فيينا حيث تم تناول الوضع السوري، وتم التقارب بين الغرب وروسيا وأمريكا على حل في سوريا، تصب في مبادرة ديمستورا. نخلص أنه في فيينا تم إحراز تقدم بالموقف الروسي بالتخلي عن الأسد، وضبط إيقاع أي حل على قدرة موسكو على تحريك أشخاص وقوى النظام، والدعوة إلى مؤتمر موسع، والشرط الروسي القاضي بحضور إيران ومصر محاولة من روسيا لخلق توازن في القوى، يجمع أهم المراكز الإقليمية التي لها مطالبها وحساباتها وتريد تسوية خلافاتها وضمان مصالحها. توسيع يساهم في دعم وجهة نظر موسكو وشد لحمة التحالف معها من قبل إيران ومصر.

يعلم العالم اليوم أن النظام ممسوك من قبل روسيا، وأن روسيا تسعى لمكاسب ومغانم خاصة، منها الاعتراف بنفوذها في سوريا والعراق، ولجم تحول إيراني بالاستقلال عن روسيا باتجاه خدمة أمريكا والغرب، الذي ينتظر بلهفة تقاسم مغانم الاستثمار في إيران.

النظام السوري مازال وجوده ورقة في يد إيران وروسيا وحتى أمريكا إلى أن يجد الصراع عتبة يستند عليها تفرضه موازين القوى ومصالح الدول التي تدير الصراع.

لاجئات سوريات في العمل

ميساء الحمادي

من حلمهن الذي قتل وراء مقاعد الدراسة، إلى كابوسهن الذي يقضّ مضاجعهن مع طلوع كل فجر، تحولن من طفلات بعمر الزهور إلى معيلات لأسرهن التي كن فيها يوماً صغيرات. هذا ما آل إليه وضع الفتيات السوريات عندما قررت عائلاتهن الهرب من الحرب الدائرة في سوريا، واللجوء إلى دول مجاورة.

تركيا كانت الوجهة التي قصدتها الأسر أكثر من غيرها، لذلك نجد فيها كماً أكبر من القصص والمعاناة."غازي عنتاب" كانت مكان استقصائنا، لاحتوائها العدد الأكبر من العائلات السورية التي فقدت معيلها وشبابها في تلك الحرب، فما كان من نسائها إلا تحمّل المسؤولية والنجاة بأطفالهن إلى أقرب مكان آمن لهم.

"فاطمة" فتاة في الرابعة عشرة من العمر، تعمل في أحد مشاغل الخياطة المتواجدة في الأماكن الشعبية حيث تقيم، تقول: "خرجنا من سوريا منذ سنتين، بعدما توفي أبي بإحدى القذائف التي طالت حينا. في ذلك اليوم أخرجنا خالي مع عائلته، نحن ستة أولاد، أخي الكبير في الثامنه عشرة من عمره، يعمل في محل للميكانيك، وأنا وأختي "أمل" التي تكبرني بسنتين نعمل هنا في هذا المشغل، تتقاضى كل منا ثمانين ليرة تركية أسبوعياً. نعمل من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساء، ونقف طيلة الوقت على أقدامنا، فالكراسي ممنوعة، لأن الجلوس أثناء العمل يؤثر على سرعة الأداء برأي أصحاب المشغل. لدينا ساعة واحدة فقط للاستراحة وتناول طعام الغداء، لا تكفي لنريح أنفسنا. نعود إلى المنزل، نأكل وننام فقط. كان حلمي أن أكمل تعليمي، فأنا حاصلة على الشهادة الابتدائية فقط، وأختي كذلك، ولا نستطيع دخول المدرسة هنا، لأن ما نتقاضاه يساعد على مصاريف المنزل وبقية إخوتي. لا نعرف نهاية لهذه المأساة، فحياتنا أصبحت فقط ذلك المشغل".

"أم حمزة" نموذج مختلف من القصص، تبلغ من العمر خمسة وستين عاماً، تعمل في معمل للتغليف، سافر ثلاثة من أولادها إلى أوربا، وبقي ثلاثة آخرون. تقول: "لا أستطيع البقاء في المنزل، فأنا أتقاضى هنا ٨٠٠ ليرة تركية شهرياً، وهذا المبلغ يعينني. لا يستطيع أولادي إرسال المال لي، فعليهم ديون متعلقة بمصاريف الرحلة إلى أوروبا. عملت قبل أن أصبح هنا بقطاف الزيتون لمدة شهرين، وتقاضيت مبلغاً جيداً أيضاً، وها قد أتى الشتاء وتضاعفت مصاريفنا. زوجي كبير في السن، لا يستطيع العمل، وأنا لا أحب أن أطلب من أحد، فما زالت صحتي جيدة، وما زلت قادرة على إعالة نفسي". تضيف: "توجد معنا في المعمل معلمة سابقة، لم تجد عملاً بالتدريس، وهي حامل في الشهر السابع، وزوجها كان يعمل مهندساً في سوريا، واليوم يعمل هنا في قسم الرجال. هؤلاء من يتسببون بحرقة القلب، فقد ذهبت كل دراستهم وشهاداتهم سدى، ما زالوا شباباً ولا فرصة لديهم بعمل أفضل، لا يتقنون اللغة التركية، وإذا قرروا تعلمها لن يجدوا الوقت الكافي للتعلم والعمل معاً، وها قد مضت خمسة أشهر على وجودهم معنا دون أن يطرأ أي تحسن على وضعهم".

أما "فرح" ابنة الخامسة والعشرين، التي تعيش مع عائلتها في غازي عنتاب، فهي حاصلة على شهادة المعهد الطبي من دمشق، وكانت تعمل موظفة في إحدى المشافي في سوريا، وبالطبع لم تجد مجالاً هنا للعمل بشهادتها، فبدأت بالعمل كسرتيرة في مكتب خاص بتسيير أوراق السوريين، من شهادات ميلاد وشهادات تخرج، لتكتشف أن كل الأوراق التي يقدمونها مزورة، وأن الراتب الذي تجاوز مبلغ ألف ليرة تركية ما كان إلا إغراء لتقوم باستلام الحوالات المالية على اسمها الخاص، باستخدام جواز سفرها، فوجدت نفسها ضحية لعمليات النصب التي يقوم بها ذلك المكتب، متورطة في أمور تجهل عنها أي شيء، ما دفعها لترك العمل فيه. والعمل في إحدى الروضات السورية التي طلبتها للعمل كمستخدمة لأنها لم تكمل سنتها الثانية في كلية رياض الأطفال التي درستها أيضاً.

لكن الصدف شاءت أن تسافر إحدى المدرسات المتقدمات، ليقبلوها في مكانها، وكانت حجتهم دائماً: "نريد شهادة اختصاص"، لتعرف لاحقاً أن أكثر من نصف المدرسين المقبولين يحملون شهادة ثانوية فقط، وأن إحداهن تحمل شهادة في الفن والديكور.

ظروف كثيرة مختلفة وصعبة تعيشها النساء هنا، فالعمل أصبح مطلب الجميع، بينما كان في سوريا ثانوياً بالنسبة لغالبية ربات البيوت، خاصة التي لديها أطفال.

تقول "رلى"، وهي ربة منزل: "لم أكمل دراستي الجامعية في كلية التربية، ولم يشكل الموضوع أزمة لي حينها لا سيما عندما أصبح لدي طفل، حين قدمت إلى غازي عنتاب مع زوجي أصبحت الشهادة حاجة ملحة، حيث يجب أن يعمل الزوجان هنا حتى يغطيا متطلبات المنزل. لم أجد أمامي إلا العمل كمربية لاصطحاب طفلي معي، وحتى هذا العمل شاق علي، لعدم توافق الأطفال مع بعضهم. وتضيف: "ما زلت أبحث عن عمل مناسب منذ سنتين لكن دون جدوى، وكلما كبر ولدي زادت الاحتياجات، ولا أعرف ماذا أفعل. بدأنا نفكر بالهجرة إلى أوربا، لأن الوضع هناك مؤمن لنا، لا مستقبل لنا هنا والحرب لم تتوقف في سوريا ولا حل يلوح في الأفق".

النساء هنا هن الحلقة الأضعف دائماً، فإضافة للحاجة إلى العمل الذي قد يتوفر لهن، تبقى لديهن مسؤلية المنزل وواجباته، وبالتالي على كل منهن التوفيق بينهما، الأمر الذي يصبح مستحيلاً مع عمل يتجاوز عدد ساعاته اثنتي عشرة ساعة، لا حل أمامهن ولا أمل بحياة أو وطن أفضل.

إيزيديات ناجيات من براثن داعش

إعداد: نجاح سفر

رغم مرور أكثر من عام على قضية اختطاف الإيزيديات من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، إلا أنها لا تزال تستحوذ على اهتمام كبير في الأوساط الدولية. وكثيراً ما نسمع حكايا بعض الناجيات، حيث يقمن حالياً في مخيمات مؤقتة للاجئين تفتقد لأدنى وسائل الراحة، ويحملن مشاعر وانفعالات معقدة تجاه ما تعرضن له على يد داعش، لكن لا يتوفر لهن سوى القليل من الاستشارة النفسية. هذا ما حاول مراسل صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الإضاءة عليه من خلال زيارته لأماكن إقامة تلك النساء في مخيمات إقليم دهوك في العراق، التي تضم مئات الألوف من النازحين العراقيين والسوريين الهاربين من العنف.

نفيدة، ٢٥ عاماً، صماء بكماء تعيش في مخيم "قاضية" للنازحين، وهي تستخدم يديها لوصف تجربتها أثناء احتجازها من قبل مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لم يصدقوا أنها غير قادرة على الكلام، فقاموا بتعذيبها لمدة خمسة أشهر ليجبروها على الصلاة، حيث علقوها بمروحة سقفية لمدة يومين متتالين دون طعام أو ماء، كما قاموا بدفعها من الطابق الثالث لبناء مرتفع. وأشارت بيديها على رأسها لتوضح الأمر وكشفت شعرها لتظهر الصدمات على جمجمتها. يفسر أقارب نفيدة ما تحاول قوله: "لقد ضربوني ببنادقهم وما يحملون من أسلحة ووضعوني على الطريق وركضوا فوقي وعذبوني لمدة خمسة أشهر حتى تأكدوا أخيراً أنني غير قادرة على الكلام". وفي النهاية هربت نفيدة لتجد عائلة عربية ساعدتها في التواصل مع عائلتها.

أما عليا، فهي لم تعتقد أبداً أنها ستنجو من براثن مقاتلي داعش الذين أخذوها كعبدة أو (سبية) فحاولت إنهاء حياتها عدة مرات، لكن محاولاتها الثلاث باءت بالفشل. وهي تحمل الآن ندوبها الجسدية والعاطفية، التي قد تحتاج لعدة أشهر وربما عدة سنوات لتشفى منها في حال خضعت لعلاج نفسي خاص. لكن ذلك يعتبر نوعاً من الترف الذي لا يمكن تأمينه حيث تعيش تلك النسوة في مخيمات لجوء مؤقتة.

"كل رجل كان أخطر من غيره وجميعهم تزوجوني بالقوة، وكانت ردة فعلي على ذلك محاولة الانتحار". تستذكر عليا من قرية تل عازر في جبل سنجار، العاملة في مجال التجميل، والتي قضت سنة كاملة تقريباً كأسيرة لدى مقاتلي تنظيم داعش.

في المرة الأولى استُعبدت وظُلمت من قبل عنصر كردي في تنظيم داعش، فتناولت جرعة كبيرة من الأقراص التي وجدتها في محاولة منها للانتحار. وفي المرة الثانية تم بيعها لجهادي ليبي، الذي سرعان ما أنهى حياته بهجوم انتحاري. حاولت القفز من أعلى الشرفة وكسرت قدمها وعندما كانت في السجن تحت وصاية مقاتل ألماني حاولت الانتحار بصعق نفسها بالكهرباء في الحمام.

تمكنت عليا، ٢١ عاماً، من الهروب من عبودية تنظيم داعش في شهر تموز/ يوليو بمساعدة مهربين. لكنها اليوم تشعر أنها مهزومة، وتبتسم بشكل ساخر لما حدث عندما عادت إلى العراق واكتشفت بأن والدها قد توفي، بينما لا تزال إحدى أخواتها بيد داعش. وبعد فقدانهم للمعيل، تسكن عليا مع أفراد عائلتها في غرف ضيقة، حيث يعيشون على الصدقات. تقول أمها العجوز مايا، التي ما زالت تتألم لفقدان زوجها وقلقة بشأن مصير ابنتها الأخرى: "لقد عانينا الأمرين، أفضل الموت على ما حدث".

يعيش الإيزيديون الذين نجوا من الذبح على يد قوات تنظيم داعش، الذي يكفر جميع الأقليات، في أبنية عشوائية غير مكتملة البناء أو في مخيمات مزدحمة. وتستمر الجماعة في حالة من الحزن والبكاء على أولئك الذين فقدوا حياتهم خلال هجوم داعش على جبل سنجار في شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠١٤، بالإضافة لبكائهم على من لا زال بحوزة داعش وعلى معاناة الناجين من براثنه.

لكن ماذا عن الدعم النفسي الذي يتم توفيره لهذه الجماعة المنكوبة؟ الدعم المقدم لهم متواضع جداً، يقتصر على تأمين رعاية صحية نفسية على يد أربعة أطباء نفسيين فقط لمجمل إقليم دهوك العراقي، حيث تمت إعادة توطين الكثير من الطائفة الإيزيدية، بالإضافة إلى ما يزيد عن

(٤٠٠) ألف عراقي وسوري أجبروا على ترك منازلهم نتيجة العنف.

ألمانيا تمد يد العون

تتلقى الكثير من النساء الإيزيديات رعاية طبية أساسية بعد النجاة من إرهاب داعش، لكن نادراً ما يخضعن لعلاج نفسي منتظم. ومؤخراً ظهرت جمعية خيرية ألمانية تمد يد العون لبعض تلك النساء المصابات بصدمات نفسية من خلال نقلهن إلى ألمانيا للعلاج، حيث يتم منحهن الإقامة لمدة سنتين، بالإضافة إلى السكن وحقوق التعليم لأطفالهن.

"إن القضية الرئيسية التي نواجهها هي الاكتئاب، بالإضافة إلى اضطرابات ما بعد الصدمة والهستيريا"، يقول عوض عبد الستار، وهو طبيب نفسي يعمل في مركز إقليم كردستان التي ترعاه الحكومة الصحية للإيزيديين في دهوك، والذي يتلقى حالياً تمويلاً من الأمم المتحدة. لكن أمثال عليا ونفيدة لم يتلقين أي علاج أو رعاية صحية نفسية.

داعش والأطفال

يقول الدكتور عبد الستار: "إن أسوأ حالة واجهتها كانت تلك الطفلة ذات التسع سنوات، والتي نجت من الاغتصاب، وأصعب ما في الأمر أن الطفلة لم تفهم ما حدث لها، حيث قالت بأنها لا تعرف ما هي العلاقة الزوجية وما هو الاغتصاب ولماذا حدث هذا لها، لذا لم تستطع التعبير عن ذلك".

يقول جميل خومر، مدير الفرع العراقي لجمعية "يزدا" غير الربحية التي تقوم بمساعدة المتضررين من الطائفة الإيزيدية، وقدمت مساعدات لأكثر من ٧٠٠ شخصاً من الناجين، يقول: "الفتيات فوق سن الرابعة عشر، وبعضهن بسن الثانية عشر، تم اغتصابهن وبيعهن لجهاديين، لذا ليس من الصعب إرسالهن إلى مخيمات مزدحمة وقد مررن بكل تلك المآسي".

ويصارع الأطفال مع أمهاتهم لفهم ووصف الرعب الذي شاهدوه وتعرضوا له، يقول فادي الطفل المذعور ذو الست سنوات من خناصر، بأنه أجبر على تحمل تدريبات مقاتلي تنظيم داعش، حيث يبدأ التعليم بقطع الرأس لعشرين طفلاً من زملائه وإطلاق النار على عشرة آخرين بهدف إخافتهم باستخدام سياسة الإخضاع. يضيف فادي: "لقد كنت خائفاً فقد يحدث هذا لي أنا أيضاً". وكان يهمس بهدوء عندما يتكلم عن التحرش الجنسي الذي يحدث للنساء من حوله وفي أنحاء الدولة الإسلامية المزعومة: "كان الطبيب رجلاً خطيراً وسيئاً، فقد كان يبحث باستمرار عن الفتيات ويأخذهن بالقوة".

هاديا، الأخت الكبرى لفادي، لا تزال تحافظ على قصة شعر صبيانية فرضها عليها والدها في محاولة منه لحمايتها من العنف الجنسي.

هلع نفسي

تبعاً لاستطلاع قامت به جمعية "يزدا"، فإن الأغلبية العظمى من هؤلاء الناجين من التعذيب القاسي، تعرضوا للضرب والعض، وهي ممارسات متكررة جعلت العاملين في مجال الصحة مذهولين لما يرونه. تقول الدكتورة لمى حازم: "قضينا سنة كاملة

نتساءل لماذا يقومون بالعض؟ كما وضعوا الكيروسين في المياه التي تستخدمها النساء لغسل وجوههن، ودسوا الزجاج والبراغي في طعامهن... هناك العديد من التساؤلات التي لم نجد لها تفسيراً".

ويحاول الأزواج والأقارب تقديم الدعم الأفضل للنساء المنكوبات بإحضارهن إلى المركز، تقول الدكتورة لمى حازم: "توجد الكثير من المعوقات والصعوبات لمتابعة الرعاية الصحية، وذلك بسبب نقص الكوادر الصحية المؤهلة، كما أن الكثير من المرضى يرفضون متابعة العلاج لوجود الكثير من أقاربهم بحوزة تنظيم داعش، وبعضهم يعيش في أماكن بعيدة ولا يمتلكون وسائل نقل لاستكمال العلاج المنتظم".

تقول عليا، العروس السابقة لجنود داعش، والتي عانت من كوابيس وآلام الشقيقة والتفكير بالانتحار رافقها لفترة قريبة: "أتمنى رؤية الطبيب وأخذ العلاج اللازم ولكننا لا نملك المال للتنقل ودفع أجور وسائل النقل، لقد بكيت لمدة ثلاث أيام متواصلة متذكرة صديقاتي اللاتي ما زلن بيد داعش، واعرف بأنهن يلاقين أشد أنواع التعذيب من الاغتصاب والضرب يومياً، لأن هذا ما كان يحدث لي".

سيداو
CEDAW

نبال زيتونة

سيداو: هي اختصار اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، مكوناً من الأحرف الأولى للاتفاقية باللغة الإنجليزية:

(Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women).

جاءت الاتفاقية خلاصة ثلاثة عقودٍ من العمل المضني والمتواصل لمركز المرأة في الأمم المتحدة من أجل تحسين أوضاع المرأة ونشر ثقافة حقوقها.

كانت البداية عام ١٩٦٧، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة. وفي العام ١٩٧٢ استطلعت لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة رأي الدول الأعضاء حول شكل ومضمون اتفاقية دولية بشأن ضمان حقوق المرأة/ الإنسان.

وقد باشرت اللجنة المعيّنة في مركز المرأة عام ١٩٧٤ صياغة اتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، وظلت تعمل لسنوات، إلى أن أنهت إعداد الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، بعد عرضها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار ٣٤/١٨٠. ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، بعد موافقة ٥٠ دولة على التصديق عليها، فكانت وثيقة حقوق دولية للنساء.

كانت السويد من أولى الدول التي وقعت الاتفاقيّة، وذلك بتاريخ ٢ تموز/ يوليو ١٩٨٠، إضافةً إلى عشرين دولة أخرى. وبحلول أيار/ مايو ٢٠٠٩، انضمت إلى الاتفاقية ١٨٦ دولة أخرى، آخرها قطر. إلا أنّ بعض هذه الدول كان لديها تحفّظات على بعض بنود الاتفاقيّة.

هناك ستّ دول لم تصادق على الاتفاقيّة، أهمّها الولايات المتحدة الأمريكية (بدعوى أنّ الكونغرس الأمريكي أقرّ عدم فرض أيّ تشريعاتٍ خاصة بالأحوال الشخصيّة، ويعدّ ذلك نوعاً من التدخّل في الشؤون الداخليّة للولايات المتحدة، إضافة إلى اعتبار قضايا الأحوال الشخصيّة ومنها تحديد النسل، شأناً شخصيّاً لا ينبغي للقوانين أن تحكمه).

ومن الدول التي لم تصادق على الاتفاقيّة أيضاً: (السودان، الصومال، إيران، تونغا، الفاتيكان).

وكانت سوريا من أواخر الدول التي أعلنت انضمامها إلى اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وذلك بالمرسوم التشريعي ذي الرقم (٣٣٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٦. لكن مع جملةٍ من التحفّظات على أهمّ موادّها، يمكن تلخيصها بالآتي:

المادة التي تتضمن تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير الوطنية والتشريعات والقوانين، وضمان الحماية القانونية لها من أيّ فعل تمييزي يصدر عن منظمة أو مؤسسة أو شخص، والعمل على تبديل القوانين والأنظمة والأعراف بما يتناسب مع ذلك. كما في المادة المتعلقة بمنح المرأة حقاً مساوياً للرجل في منح جنسيتها لأطفالها. إضافة إلى المادة التي تمنح المرأة حقاً مساوياً للرجل فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم. وما يتعلّق بمنح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الزواج والطلاق والولاية والقوامة والوصاية، كذلك الحقّ في اختيار اسم الأسرة، المهنة والوظيفة، وفيما يتعلّق بتحديد سنٍ أدنى للزواج، وتسجيله إلزامياً. كما في المادة المتعلقة بتحكيم أيّ خلاف ينشأ بين دولتين فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

هذا وقد ظهرت جملة من التحفظات مع التصديق على اتفاقية سيداو، وهي تحفظات تكررت في أكثر من إعلان انضمام للبلدان العربية، وشملت التحفظات أساساً مواضيع راهنة مهمة، يتعلق بعضها بتنظيم تشريعات الأسرة، ويتعلق بعضها الآخر بالحضانة والوصاية والولاية والقوامة والإرث وجنسية الأبناء وزواج الأطفال وتعدد الزوجات والحقّ في الطلاق والنفقة وزواج المسلمة من غير المسلم.

أمّا التصديق والانضمام لاتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فيُعدّ خطوة نحو بناء تشريعات، أو الانخراط في تشريعات دوليّة تساهم في بناء الدولة الحديثة.

ويلعب المجتمع المدني مع الجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة دوراً في إلغاء أشكال التمييز ضدّها، وتقوم هذه الأطراف بدور مراقب وبتقديم تقارير الظل للجنة السيداو التي تسبق الاجتماعات الدوريّة، التي يتمّ على أساسها وعلى أساس تقارير الدول مناقشة كافة التقارير أثناء الاجتماعات الدورية الشاملة.

تكمن أهمية اتفاقية سيداو في أنها أدرجت قضايا التمييز ضد المرأة ضمن أهداف الأمم المتحدة وأولوياتها، في محاولة لإحداث تغييرات حقيقية في أوضاع المرأة حول العالم. وقدّمت هذه الاتفاقية حلولاً لمعالجة قضايا التمييز ضد المرأة في شتّى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها المساواة أمام القانون، من خلال اتخاذ التدابير الإيجابية المؤقتة أو ما سمي بالتمييز الإيجابي (الكوتا) للتعجيل بتحقيق المساواة فعليّاً، وضرورة اتخاذ الدول التدابير المناسبة للقضاء على الأدوار النمطية للجنسين.

تتكوّن الاتفاقيّة من خمسة أجزاء، تحوي في مجملها ٣٠ بنداً. وتعرّف الاتفاقيّة مصطلح التمييز ضدّ المرأة بأنه:

أيّ تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتمّ على أساس الجنس، ويكون من آثاره عدم الاعتراف بحقوق المرأة كإنسان في الحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أيّ ميدان آخر، وتمتعها بهذه الحقوق وممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، على أساس المساواة بينها وبين الرجل.

وقد وضعت الاتفاقيّة على جدول أعمالها العمل على الحدّ من التمييز على أساس الجنس، كما أنّ الدول المصدّقة على الاتفاقيّة مطالَبة بتكريس مفهوم المساواة بين الجنسين في تشريعاتها المحليّة، وإلغاء جميع الأحكام التمييزية في قوانينها، وسنّ أحكام جديدة للحماية من أشكال التمييز ضد المرأة. كما عليها إنشاء محاكم ومؤسسات عامة لضمان حصول المرأة على حماية فعّالة من التمييز، واتّخاذ خطوات للقضاء على جميع أشكال التمييز الممارس ضد المرأة من قبل الأفراد، المنظمات والمؤسسات.

وتتضمّن موادّها الثلاثون الآتي:

منع التمييز ضدّ المرأة من خلال كفالة مبدأ المساواة بينها وبين الرجل، والمساواة في التشريع والحماية القانونيّة للحقوق، والامتناع عن ممارسة التمييز ضدّها، واتّخاذ التدابير للمساواة وحماية الأمومة، واتّخاذ التدابير التي تكفل القضاء على التحيّز، وضمان المشاركة في الحياة السياسيّة بما يكفل حقّ الترشّح والانتخاب وصياغة السياسة العامة ومنظمات المجتمع المدني، وحقّ منح الجنسيّة أو التنازل عنها، أو منح الزوج والأبناء جنسيّتها، والقضاء على التمييز ضدّ المرأة في التعليم والوظيفة، وضمان الحريّة في العمل، والضمان الاجتماعي، وضمان الإجازات في حالة الحمل والولادة، وكذلك ضمان الرعاية الصحيّة والمساواة أمام القانون، وحريّة الزواج مع كفالة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في فسخه.

وبموجب المادة ١٨ من الاتفاقية تمّ تشكيل "لجنة سيداو"، ومهمتها مراقبة التزام الدول المصادقة على الاتفاقية، حيث تتلقى هذه اللجنة تقارير دورية من الدول الأطراف على المستوى الرسمي الحكومي، وكذلك تتلقى تقارير على المستوى غير الحكومي من منظمات المجتمع المدني، يطلق عليها "تقارير الظل"، تحتوي على معلومات عن البلد الموقع على الاتفاقية، ومدى التزامه بها. وتوصي اللجنة باتخاذ التدابير وسنّ التشريعات بما يتماشى مع ما ورد في الاتفاقية من موادّ.

تتألف لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) من ٢٣ خبيراً من مختلف المناطق، يتم انتخابهم لولاية مدتها أربع سنوات، حيث يتمّ ترشيح الخبراء من قبل حكوماتهم، ويتم انتخابهم من قبل الدول الأطراف اتفاقية سيداو، وعند انتخابهم يعمل هؤلاء الخبراء بصفتهم الشخصية، ولا يكونون عرضة للمحاسبة من جانب حكوماتهم. تتلخّص مهمتهم في رصد تطبيق الدول للاتفاقية، من خلال النظر في التقارير التي تقدمها الدول الأطراف، بعد استعراض البلد المعنيّ.

كما تعمل لجنة سيداو على إعداد مجموعة من التوصيات، أو الملاحظات الختاميّة. هذه التوصيات تمكّن اللجنة من معالجة القضايا المعاصرة التي لا تأتي الاتفاقية على ذكرها بشكل صريح.

وتجتمع لجنة سيداو مرتين في السنة في نيويورك، للنظر في تقارير الدول الأطراف والتباحث بشأن المسائل التنظيمية وغيرها. وابتداءً من العام ٢٠٠٨، باشرت اللجنة الاجتماع بشكل متناوب في نيويورك وجنيف.

تلزم اتفاقية سيداو الدول الأطراف بتقديم تقرير إلى الأمين العام حول التدابير التشريعية والقضائية والإدارية، وغيرها من التدابير التي اعتمدتها لتطبيق اتفاقية سيداو في غضون سنة على نفاذ الاتفاقية، ثم على الأقل مرة كلّ أربع سنوات، أو بناء على طلب اللجنة، وتتم إحالة هذه التقارير إلى لجنة سيداو للنظر فيها، وقد تشتمل التقارير على العوامل والصعوبات التي تعوق تطبيق الاتفاقية.

وكانت اللجنة أصدرت مبادئ توجيهية جديدة لمساعدة الدول على إعداد هذه التقارير، حيث يجدر بالدول إعداد تقريرين سنوياً.

أمّا الوثيقة الأساسية الموحدة، فتحتوي على معلومات حول الالتزامات المشتركة بين كافة هيئات المعاهدة، بما في ذلك الحقّ في المساواة وعدم التمييز. في حين تحتوي الوثيقة الخاصة بالاتفاقية على معلومات حول التزامات الدول الخاصة بهذه المعاهدة تحديداً.

ويتمّ النظر في التقارير من قبل لجنة سيداو وبحضور ممثلين عن البلد الذي أعد التقرير، بحيث يجوز لهم القيام بمداخلات إضافية. ويستطيع الأعضاء والأفراد طلب المزيد من التوضيحات بشأن أيّة قضية متصلة بالتقرير، أو المداخلة أو أهداف اتفاقية سيداو.

وتتعهّد كلّ دولة من الدول الأطراف عند تصديقها على الاتفاقية أو انضمامها إليها بموجب المادة (٣)، أن تقدم في غضون سنة من بدء نفاذ الاتفاقية في تلك الدولة، تقريراً أوّلياً عمّا اتخذته من تدابير تشريعية أو قضائية أو إدارية أو تدابير أخرى من أجل نفاذ أحكام الاتفاقية، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد، وأن تقدم بعد ذلك تقارير دورية كلّ أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة.

هذا موجزٌ عن اتفاقية سيداو (القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة)، فهل تفلح المرأة في انتزاع حقوقها الإنسانيّة من خلال هذه الاتفاقيّة!

الموقف الإسلامي من اتفاقية سيداو

سلمى الدمشقي

كثرت الآراء الإسلامية المناهضة لاتفاقية سيداو، واتفقت في أغلبها على مخالفتها مخالفة صريحة لأحكام الدين الإسلامي، حتى أكثر المفكرين الإسلاميين تسامحاً قد يورد بعض الإيجابيات لها، دون أن يتغاضى عن مخالفتها الصريحة لأحكام الدين الإسلامي، لاسيما في مسألتي "قوامة الرجل على المرأة" و"الميراث".

وسنورد في هذه المقالة رأيين، أحدهما لدار الإفتاء الأردني ويعتبر الأكثر تسامحاً وانفتاحاً، والثاني للمفكر الإسلامي السعودي محمد بن عبد الله الهبدان، الذي يعتبر متشدداً ومناهضاً لهذه الاتفاقية، وقد خصص في شبكة نور الإسلام زاوية مستمرة لمقالات مناهضة لاتفاقية سيداو.

يرى دار الإفتاء الأردني أن هناك نقاطاً مضيئة لهذه الاتفاقية تشجع عليها الشريعة الإسلامية، ولا محذور فيها، والواجب علينا التركيز عليها وتشجيع العمل بها لما فيها من تحقيق للمصالح المشروعة، ودرء للمفاسد الممنوعة المحظورة شرعاً، في مجال الأسرة والمرأة، وأهم هذه المسائل أو النقاط ما يأتي:

مسائل الأمومة والوالدية:

١. تنص الفقرة (٢) من المادة (٤) على أن "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزياً". فهذه الفقرة جعلت ما يتعلق بحماية الأمومة من تدابير خارجة عن نطاق مفهوم (التمييز) ضد المرأة، والواجب إظهار أهمية (الأمومة) وضرورتها وتفصيل أحكامها خاصة في هذا العصر الذي تكاد تضمحل فيه (مرتبة) أو (وظيفة) الأمومة لدى كثير من المجتمعات حرصاً على مكاسب أخرى تحققها المرأة.

فهي التي تجد أن عملية الإنجاب وإنشاء الأسرة والقيام بوظيفة الأمومة والحضانة سيحقق لها مكاسب متعددة، وتضمن أنه لن يكون الإنجاب والارتباط بالأسرة مضيعاً لحقوقها ومرهقاً لها: فإنها، والحالة هذه، ستقبل على الوظيفة التي جبلت عليها وأعدها الله سبحانه للقيام بها وفق سننه في هذا الكون.

٢. البند (و) من الفقرة (١) المادة (١١) تثبت "الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب".

٣. الفقرة (٢) من المادة (١١) تقول:

"توخياً لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضماناً لحقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

أ. لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين.

ب. لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية.

ج. لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية ومسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية

شبكة من مرافق رعاية الأطفال.

د. لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها".

وتقول الفقرة (٣) من نفس المادة: "يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضاً دورياً في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء".

٤. المادة (١٢) تنص أيضاً على وجوب أن:

أ. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

ب. بالرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

مسائل الأهلية التعاقدية والمالية:

ومن الفقرات: (١) و(٢) و(٣) من المادة (١٥) التي جاء فيها:

١. تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.

٢. تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينهما في فرص ممارسة تلك الأهلية، وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

٣. تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

وكذلك الفقرة (ب) من المادة (١٣) التي تنص على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لتكفل لها، مساواة مع الرجل، نفس الحقوق ولا سيما: الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي. وفي المعنى نفسه أيضاً الفقرة (ز) من المادة (١٤).

في مسائل الأسرة والأحوال الشخصية:

ومن ذلك ما نصت عليه المادة (١٦) فقرة (١) بند (أ) و(ب)، حيث أوجبت المادة على الدول اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص المساواة مع الرجل:

أ. نفس الحق في عقد الزواج.

ب. نفس الحق في حرية اختيار الزوج وعدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

فهاتان المسألتان من المسائل المحورية الرئيسة التي ينبني عليهما عقد الزواج، وهما متعلقتان بحرية الإرادة المعبر عنها بالرضى والواردة في عدد من النصوص أهمها قول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه البخاري ومسلم: (لا تُنْكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلا الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ).

المشاركة في تنمية الريف والحق في الضمان والخدمات الاجتماعية:

ومن ذلك ما نصت عليه المادة (١٤) التي تقول:

١. تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها بالتساوي مع الرجل المشاركة في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:

أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.

ب. الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

ج. الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي.

د. الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك محو الأمية الوظيفية، وكذلك التمتع بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، لزيادة كفاءتها التقنية.

هـ. تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات للحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل، عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص.

و. المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية.

ز. فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسوية والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي.

ح. التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء والنقل والمواصلات.

مسائل مبنية على بعض الاجتهادات ولا محظور فيها، وهناك دراسات شرعية تؤيدها في كثير من الحالات:

ومن ذلك ما ورد في المادتين (٧) و(٨) والفقرات (د) و(هـ) و(ز) و(ج) من المادة (١٠) والمادة (١١)، هذه المواد تتحدث عن حق الانتخاب والمشاركة السياسية والتمثيل الحكومي الداخلي والدولي، والحق في التعليم والحصول على المنح والمساواة في الحق في العمل والضمان الاجتماعي.. إلخ.

المحاذير والسلبيات الواردة في نصوص الاتفاقية كما أوردها دار الإفتاء الأردني:

هناك عدة محاذير تترتب على بعض نصوص الاتفاقية فيما إذا طبقت، واعتبر ما يتعارض معها من التشريعات الداخلية منسوخاً، ولهذا السبب تحفظت معظم الدول العربية التي انضمت للاتفاقية على بعض موادها وفقراتها لمخالفة تلك المواد أو الفقرات لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن أهم المسائل التي تتعارض مع الشريعة:

مسائل الميراث:

من المعلوم أن قواعد الميراث في الشريعة الإسلامية لا تقوم على مبدأ (تساوي) جميع الأقارب أو الورثة باقتسام التركة([٢٨])؛ فهناك حالات تأخذ الأنثى فيها نصف نصيب الذكر وفق مبدأ "للذكر مثل حظ الأنثيين" كما لو مات شخص وترك ولداً وبنتاً.

كما أن هناك حالات يمتنع فيها الميراث لاختلاف الدين وغيرها من الحالات التي تتعارض مع ما قررته الفقرة (أ) من المادة (١٣) من الاتفاقية، التي أوجبت التساوي بين الرجل والمرأة في (الحق في الاستحقاقات العائلية).

مسائل الحقوق الزوجية:

حيث توجب الاتفاقية تطبيق مبدأ المساواة ومنح المرأة (نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه)([٢٩]) وقد تحفظ الأردن على هذا البند من المادة (١٦) من الاتفاقية "ورأى أنها قد تفسر بطريقة تخالف تعاليم الشريعة"([٣٠]).

إذا أردنا أن نحلل هذا النص لنتبين فحواه نجد أنه واضح الدلالة في منح المرأة حقوقاً ومسؤوليات مثل ما للرجل من حقوق وما عليه من مسؤوليات أثناء انعقاد الزواج، وكذلك سيمنحها مثل ما للرجل عند فسخ الزواج.

وبتطبيق هذا المفهوم نجد أنه يتعارض مع أحكام عقد الزواج في مواضع متعددة، وعلى سبيل المثال يرتب عقد الزواج النفقة حقاً للزوجة على زوجها، وهذا حق للمرأة وهو واجب (التزام) على الزوج، وبناء على نص الفقرة (ج) الأنفة الذكر سيكون للزوج على زوجته النفقة، وكذلك الحال في المهر والحضانة.. إلخ، ولهذا سيتم تشويه نظام الأسرة وعقد الزواج باعتباره أساساً له، لإدخال تعديلات جديدة غريبة عن التشريع، فتكون كالجسم الغريب يدخل الجسم، وبالتالي سيحكم عليه بالرفض وعدم القبول.

أما في حال فسخ العقد فهناك حالات يثبت الحق فيها للزوج والزوجة، على حد سواء، طلب التفريق كما في حالة الشقاق والنزاع، والعيوب والأمراض، وهناك حالات يجوز فيها للمرأة طلب التفريق دون الرجل، بل لا يتصور مثلها في الرجل، كما في التفريق للإعسار عن دفع المهر أو النفقة. وهناك حالات يجوز فيها للرجل الانفراد بالتفريق كالطلاق بالإرادة المنفردة، ولكن هذا الحق ليس مطلقاً، وليس عبثياً، بل له غاية ومقصد وهو أن يوقعه حسب ما قررت الشريعة.

ومن المسائل التي تم التحفظ عليها من قبل بعض الدول العربية (ومنها الأردن) ما نصت عليه الفقرة (٤) من المادة (١٥) حيث تقول: تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

فهذا النص يمنح المرأة حق التنقل باعتباره (حرية) تشمل السفر والتنقل إلى أي مكان، كما تشمل حرية اختيار محل السكنى والإقامة، وعند التطبيق ستصطدم هذه المادة بحالتين:

فالتحفظ على هذا البند جاء لأنه مخالف لتعاليم الإسلام (دين الدولة) الذي يحرم على المرأة السفر وحدها حتى إلى بيت الله الحرام بقصد، كذلك لا يمكن منح المرأة حرية اختيار مكان سكناها وإقامتها على اعتبار أنها حسب دين الدولة تابعة لزوجها، ولا يمكن أن تختار السكن وحدها سواء أكانت متزوجة أم عزباء، بالإضافة إلى أن اختيارها محل السكن وحدها يتنافى مع مقاصد عقد الزواج وأهداف تكوين الأسرة، والمحافظة على الأطفال ورعايتهم وتأمين الحياة الكريمة المستقرة لهم([٣٢]).

إلا أن الزوجة تملك الحق عند عقد الزواج أو بعده أن تشترط على زوجها أن لا يخرجها من بلدها، أو أن تسكن في بلد ما ولها إن خالف الزوج ذلك أن تطلب التفريق دون أن تخسر شيئاً من حقوقها الزوجية، فإذا اشترطت كان واجباً عليه الوفاء بتلك الشروط.

مسائل إلغاء الفوارق بين الرجل والمرأة:

رأينا من خلال تحليل نصوص الاتفاقية أنها تجعل المساواة بين الرجل والمرأة مبدأ مطلقاً لا يحول أمامه شيء مهما كان، ولهذا نرى نصوص

الاتفاقية تركز على إلغاء الفوارق حتى دخلت إلى المحور التربوي وطالبت بتفعيل مبدأ (المساواة) وإلغاء الفوارق، ومحاربة المفهوم النمطي عن دور المرأة في المجتمع، واتخاذ إجراءات معينة منها:

١. تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في (القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة)([٣٣]).

٢. تنقيح المناهج والبرامج والكتب الدراسية([٣٤]).

٣. ضرورة إحداث تغيير في الدور التقليدي([٣٥]) للرجل وكذلك دور المرأة في المجتمع والأسرة.

٤. مسألة زواج غير المسلم من المسلمة، "وهذه من المسائل التي تترتب على قاعدة (المساواة)، فإذا جاز للرجل المسلم الزواج بالكتابية، فالمرأة كذلك ينبغي السماح لها بالزواج من الكتابي طبقاً للقاعدة".

٥. كفالة تضمين التربية العائلية فهماً سليماً للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والإشراف يكون بتنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين، على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساس في جميع الحالات([٣٦]).

ولعل ما جاء في نهاية الفقرة ينقض ما جاء في عدد من المواد، فالشريعة حينما قررت عدداً من المسائل، إنما قصدت بذلك مصلحة الأطفال أكثر من غيرهم.

أما المفكر الإسلامي "محمد بن عبد الله الهبدان" فقد أورد عدداً من النقاط التي يعتبرها مخالفة صريحة لأحكام الدين الإسلامي هي:

المادة الثانية من الاتفاقية: تنص على أنه يجب على الدول الموقعة إبطال كافة الأحكام واللوائح والأعراف التي تميز بين الرجل والمرأة من قوانينها، حتى تلك التي تقوم على أساس ديني. وهذه مخالفة واضحة للشريعة الإسلامية، وبمقتضى هذه القوانين تصبح جميع الأحكام الشرعية، المتعلقة بالنساء باطلة ولا يصح الرجوع إليها أو التعويل عليها، فالاتفاقية تنسخ الشريعة يقول الله تعالى: ((فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً)) [النساء٦٥].

المادة (١٦) تعتبر من أخطر مواد الاتفاقية على الإطلاق لأنها تمثل حزمة من المخالفات الشرعية، فمن تلك المخالفات:

١ . إلغاء الولاية، فكما أن الرجل لا ولي له، إذن، بموجب ذلك البند، يتم إلغاء أي نوع من الولاية أو الوصاية على المرأة، وذلك من باب التساوي المطلق بينها وبين الرجل، فللبنت الزواج بمن شاءت، لو كان كافراً، بدون إذن الولي والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل) رواه الترمذي، وصححه الألباني.

٢ . أن يحمل الأبناء اسم الأم كما يحملون اسم الأب، والله تعالى يقول: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ).

٣ . منع تعدد الزوجات، من باب التساوي بين الرجل والمرأة التي لا يسمح لها بالتعدد، والله تعالى يقول: (فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَىَ وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ). وقد علقت لجنة سيداو بالأمم المتحدة على

تقارير بعض الدول الإسلامية بشأن التعدد بما يلي: «كشفت تقارير الدول الأطراف عن وجود ممارسة تعدد الزوجات في عدد من الدول، وإن تعدد الزوجات يتعارض مع حقوق المرأة في المساواة بالرجل... ويمكن أن تكون له نتائج انفعالية ومادية خطيرة على المرأة وعلى من تعيل، ولذا فلا بد من منعه».

٤ . إلغاء العدة للمرأة (بعد الطلاق أو وفاة الزوج) لتتساوى بالرجل الذي لا يعتد بعد الطلاق أو وفاة الزوجة، يقول الله (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) أي قاربن انقضاء عدتهن.

٥ . إلغاء قوامة الرجل في الأسرة بالكامل (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ)[النساء: ٣٤].

٦ . رفع سن الزواج للفتيات (البداية بـ ١٨ سنة، ويستهدف زيادتها إلى ٢١ سنة)، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ» [رواه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري].

٧ . إعطاء المرأة حق التصرف في جسدها: بالتحكم في الإنجاب عبر الحق في تحديد النسل والإجهاض، والله تعالى يقول: ((وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)).

٨ . تقييد حق الزوج في معاشرة زوجته: إذا لم يكن بتمام رضى الزوجة، حيث تعده الاتفاقيات "اغتصاباً زوجياً"، وتنادي بإنزال عقوبة ينص عليها القانون تتراوح بين السجن والغرامة، والله تعالى يقول: ((نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ))، وجاء في الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ)).

بقي أن نقول أن أغلب الدول العربية التي وقعت على اتفاقية سيداو قد وضعت عدداً كبيراً من التحفظات على بنودها، بما يلغي تطبيق مضمونها، وبقي طريق المرأة لتحقيق مساواتها مع الرجل طويلاً وشاقاً.

حائط السلطة الذكورية العربية يُشلّ اتفاقية سيداو

بشار عبود

ما الذي أنجزته اتفاقية سيداو(CEDAW)، للمرأة العربية منذ إطلاقها أواخر عام ١٩٧٩ وحتى الآن، وهل تستطيع أية اتفاقية في العالم، مهما صيغت بإتقان، أن تقضي على كل أشكال التمييز ضد المرأة داخل بلداننا، التي لم يجد حكامها وقتاً كافياً لتأسيس دولة قانون ومؤسسات تكفل الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته؟

وإذا ما أردنا الذهاب أبعد من ذلك، هل يمكن أن يطرأ أي تغيير إيجابي على وضع المرأة العربية في ظل غياب مراكز أبحاث أكاديمية ومؤسسات مجتمعية حقوقية، تستطيع النساء الاستناد إليها إذا ما تعرّضن لانتهاك في الحقوق أو الكرامة أو غيرها من قضايا التّمييز ضدّهن؟

تتضمن اتفاقية سيداو (CEDAW) 30 مادة قانونية تتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل في المستويات المدنية، السياسية، الثقافية والاجتماعية، وتهدف إلى تطوير دور المرأة وتمكينها في البلدان والمجتمعات التي تعيش فيها، وهي قضايا قطعت المجتمعات المتقدمة أشواطاً بعيدة في تحقيقها قبل توقيع الاتفاقية، ولا تزال تناضل في سبيل إقرار المزيد من حقوق المرأة.

ورغم إقرار الأمم المتحدة للاتفاقية أواخر سبعينيات القرن الماضي، إلا أن التمييز ضد المرأة في الدول العربية مازال سيد المشهد، بل ومازال يتمدد رغم ثورات "الربيع العربي"، الأمر الذي يشكّل انتهاكاً فاضحاً لحقوق وكرامة المرأة، وإقصاء لدورها في الحياة العامة، ما سيعيق مستقبلاً أي فرصة محتملة لرخاء أو نمو أو تطور للدول العربية ككل، إذا ما اعتبرنا أن الدول التي تهتم بخلق تنمية مستدامة في مجتمعاتها، لا تسمح بإقصاء المرأة (نصف المجتمع) عن أي دور في الحياة العامة أو مراكز صناعة القرار.

وفي الوقت الذي رفضت فيه كل من السودان والصومال التوقيع على الاتفاقية، فإن معظم الدول العربية التي وقعت عليها، أبدت تحفظات جوهرية على عدد من بنودها، مما أفرغ الاتفاقية من هدفها الأساسي في نيل المرأة حقوقها الإنسانية المشروعة أسوة بالرجل.

والخطير في الأمر، أن الدول التي وقعت على الاتفاقية، استندت في تحفظاتها تلك على عوائق تتعلق في مجملها بالخصوصية الثقافية والاجتماعية السائدة، والتي كرستها النصوص الدينية، من خلال ميلها لسلطة الذكر التي لا تسمح للمرأة بأخذ حقها المشروع في الكرامة والحرية والمساواة.

ومن هنا، فإنه لا يمكن الفصل بأية حال، بين ظاهرة التمييز ضد المرأة وتعنيفها، وبين ثقافة المجتمع الذي تنشأ فيه تلك الظاهرة، وبالتالي لا يمكن للعنف أو التمييز على أساس الجنس أن ينخفض بمجرد توقيع اتفاقية دولية ضمن قاعة فاخرة في مدينة ساحرة كمدينة "كوبنهاجن."

فاتفاقية سيداو وكل اتفاقية شبيهة بها، ستظل عاجزة عن تأدية أي دور في مجتمعات تتعايش مع ظاهرة التمييز والعنف ضد المرأة بشكل طبيعي، وتتبناها ليس بحكم القانون، وإنما بحكم العرف السائد والتقليد المتوارث، دون أدنى شعور بأهمية الحاجة للتغيير، بحيث يتشكل العنف ضد المرأة كنتيجة مباشرة لثقافة المجتمع السائدة، القائمة على ثنائية القوة والضعف، والذكر "السيّد" الذي تقابله امرأة "مطيعة."

إن هذه الصورة النمطية التي توارثتها مجتمعاتنا العربية على امتداداتها الواسعة، والقائمة في أساسها العميق على تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة، لم نجرؤ، بكل أسف، حتى الآن على تجاوزها أو الخروج عليها، أو حتى على التفكير في مناقشتها ضمن إطار شعبي واسع يكون للفرد العربي دور فيه، إذ لا يزال هذا الأمر على أهميته البالغة، محصوراً إلى الآن بصالونات الثقافة النخبوية، التي ليس لها أي أثر على مستوى القاعدة الشعبية.

من هذا البعد السلطوي للثقافة الذكورية العربية، يمكننا معرفة

المرجعية التي استندت إليها الدول العربية في تحفظاتها على عدد من بنود اتفاقية سيداو. فقد شملت تلك التحفظات (المادة رقم ٢)، التي تهدف إلى تجسيد مبدأ المساواة في الدساتير والتشريعات وتكفل التحقيق العملي لهذه المساواة. وشملت أيضاً (المادة رقم ٩) التي تعطي المرأة العربية الحق في منح جنسيتها لأبنائها إذا ما تزوجت من رجل أجنبي. كما تم التحفظ على (المادة رقم ١٥) التي تقر حق المساواة بين الذكر والأنثى أمام القانون. شملت التحفظات كذلك (المادة رقم ١٦) والتي تحدد سن زواج المرأة، وتنظم عقود وعلاقات الزواج وقوانين الأسرة بشكل عام.

وبنظرة سريعة، فإننا نلاحظ أن هذه التحفّظات تشمل مواضيع مهمة تتعلق بصلب الحياة الحقيقية للمرأة العربية، والأسرة العربية، والمجتمع العربي ككل، إذ ليس هناك من امرأة غير معنية بمسائل الوصاية والولاية والقوامة والإرث وحضانة الأطفال ومنح الجنسية للأبناء، وزواج القاصرات وتعدد الزوجات والحق بالطلاق والنفقة خلال الزواج أو بعد الطلاق، وزواج المسلمة من غير المسلم.

كلها قضايا جوهرية ارتأت الحكومات العربية أن التحفظ عليها أسهل من الخوض فيها وتحمّل تبعاتها التي قد تكلفها متاعب ديمقراطية لاحقة، وتغييرات جذرية في منظومة القوانين، وخلق مجتمع مدني يفرض رأيه على السلطات الحاكمة، فضلاً عن تشكيل أحزاب سياسية تنافس على السلطة، وكل هذه القضايا لن تكون في صالح الديكتاتوريات المتسلّطة في منطقتنا.

وبهذه الحالة لا يمكن النظر إلى مصادقة الدول العربية على الاتفاقية، إلا من حيث كونها مجرد قشرة تجميلية، ورسالة للدول المتحضرة بأنها قبلت أن تكون جزءاً من الشراكة الإنسانية معها، في الوقت الذي يعرفون فيه تماماً كيف يمنعون أي تأثير إيجابي لهذه الاتفاقية على واقع المرأة العربية الحقيقية، لا سيما أن الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية استطاعت التهرّب من إجراءات المحاسبة، بعد التحفّظ على (المادة ٢٩) منها، والتي تلزم الدولة الموقعة بقبول نظام التحكيم في حال نشوب خلاف بين الدول، الأمر الذي عمّق الفجوة بين التوقيع الشكلي على الاتفاقية وبين غايات سيداو (CEDAW) المناصِرة للمرأة وحقوقها.

وقد يقول قائل إن هذه الاتفاقيات ما هي إلا آليات تضغط بها الدول الكبرى على الدول العربية بهدف إبقائها تحت حد المساءلة القانونية، فضلاً عما تنطوي عليه من وسائل ضغط لتمرير أهداف سياسية عالمية أو مشاريع اقتصادية كبرى، أو صفقات أسلحة. وبغض النظر عن هذه الفكرة التي يحتاج البحث فيها لدراسات معمّقة، إلا أنه لا يمكن تجاوز حقيقة أن اتفاقية سيداو التي نحن بصددها الآن، قد أظهرت عمق الشرخ الحاصل داخل مجتمعاتنا العربية نفسها، وكشفت ابتعادنا عن الحياة الديمقراطية، واستمرار تمثلنا لشريعة القبيلة في تفاصيل حياتنا، وتحديداً تلك المتعلقة بعلاقتنا مع المرأة وعلاقتنا مع حكامنا وطريقتنا في صناعة الرؤساء والملوك ورجال الدين، والنظر إلى الآخر المختلف عنا.

كما كشفت عن أننا أبناء الماضي الذين لا يعطون مساحات للتفكير في المستقبل، لا سيما مع قدراتنا الخارقة على استحضار صراعاتنا التاريخية، وتحكيم الموتى بمستقبلنا ومستقبل أبنائنا، ما يحيلنا للقول بأسف، إن هذه الاتفاقية كشفت عن المقدار الهائل لجهلنا المعرفي بالعالم الديمقراطي المتمدن والحر.

ولذلك، فإنه من الطبيعي بالنسبة لمثل هذه المجتمعات أن لا تُعطى المرأة حق منح جنسيتها لأبنائها إذا ما أحبت وتزوجت رجلاً من دولة أخرى، بينما يحق للرجل ذلك بكل سهولة. ذلك الحق الذي اعترضت عليه بشكل واضح كل من: السعودية، العراق، مصر، لبنان وسوريا. وفيما تندرج أسباب الرفض ضمن نفس الإطار القائم على الخصوصية المجتمعية العربية، القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة، فإن رفض الحكومة السورية لهذا البند عام ٢٠٠٩، جاء بحجة وجود مشكلة تتعلق بمنح الجنسية السورية للأكراد. أما الدولة اللبنانية، فجاء رفضها بحجة أن ذلك سيساهم في إخلال التوازن الطائفي الديموغرافي للبلاد! وهذا موثق لدى اللجنة الوزارية التي كلفتها الحكومة عام ٢٠١٣ بدراسة هذا الأمر. فيما لم تقبل الحكومة الأردنية إطلاقاً، على سبيل المثال، حتى بمناقشة هذا الحق للمرأة الأردنية، في الوقت الذي تسجل فيه الأردن معدلات عالمية مرتفعة في ارتكاب جرائم الشرف.

هذه الذرائع، إن كانت تدل على شيء فإنما تدل على وجود مشكلة كبيرة في الثقافة العربية، وأزمة هائلة في المرجعيات التي يتم الاستناد إليها لسن القوانين والدساتير العربية، كما تدل على أن فكرة التغيير بحد ذاتها هي معضلة بالنسبة لنا.

ولهذا، فإذا ما أردنا فعلاً القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، فإنه لا مفر لنا من البدء، وبحزم، بتغيير الحامل الثقافي والاجتماعي لشعوبنا ودولنا، بحيث نكون قادرين على خوض الصراع بطريقة أخرى أكثر جدوى، طريقة تراكم وعياً شعبياً كبيراً يعين على إنتاج التغيير نحو الأفضل، وليس مجرد إحداث تغييرات في هرم السلطة فقط، دون الانتباه لما يحدث في القاع، كما حصل ومازال يحصل في الدول التي طالها "الربيع العربي."

المرأة المعنَّفة من ضحية إلى جانية

إعداد: جمانة علي

كثيراً ما تتكتم النساء في مجتمعاتنا العربية على خلافات أسرية، ومشاكل بل ومآسٍ تلقي بظلالها على واقع المرأة التي ما زالت ضحية العنف الأسري والمجتمعي، نتيجة اتباع عادات وتقاليد وأعراف مجتمع يفرض حماية الخصوصية والسُمعة وأسرار البيوت. تنشأ معظم النساء العربيات في بيئة تقدس ثقافة الصمت وشدة التحمل، وعدم التذمر أو الشكوى، والصبر على سوء معاملة الأب أو الأخ، ومن ثم الزوج أو حتى أهل الزوج. وفي ظل هذه الثقافة، كثيراً ما تتحوّل المرأة من ضحية تحتاج إلى الحماية والمساعدة، إلى متهمة تُشير إليها كل الأصابع بأنها السبب الأول في جريمة العنف الواقعة عليها.

فعلى سبيل المثال، تعاني المرأة المطلقة بعد عودتها إلى بيت أبيها أو أخيها مضايقات شتى، وكثيراً ما يرفض الأهل أن تصطحب أطفالها في حال قبِل طليقها بأن تحتضنهم لحين بلوغ السن القانونية التي يستطيع عندها المطالبة بحضانتهم. وفضلاً عن المعاناة النفسية داخل بيت الأسرة، تعاني المطلقة في معظم الدول العربية مضايقات سواها من النساء، ومنهن صديقاتها السابقات، اللاتي فضلاً عن التوقف عن زيارتها لخشيتهن من اقتران صداقتهن بمطلقة بأوصاف أخرى سيئة، فإنهن يرفضن أيضاً استقبالها في بيوتهن.

وتنشر في الصحف بين الحين والآخر تقارير عن تعرض فتيات للاغتصاب من قبل أبناء الجيران أو الأقارب، أو حتى أقرب المقربين، ولكن لا تجد تلك الضحايا من يقف بجانبهن، هذا إن تجرأن ورفعن الصوت عالياً طلباً للمساعدة. بل كثيراً ما يعمد الأهل إلى إخفاء الفضيحة قدر المستطاع، وتغييب الفتاة المجني عليها، إما بقتلها غسلاً للعار، وهو ما يطلق عليه "جريمة الشرف"، أو تزويجها قسراً بنفس المجرم الذي اغتصبها.

القانون والمرأة المعنفة

وحول شمولية قانون الحماية من الإيذاء بجميع أشكال العنف سواء للمرأة أو الطفل، فإن معظم القوانين في الدول العربية تعرف الإيذاء بأنه أي شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول، امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم.

عدم تعارض مع الشريعة

وقد أشار بعض الحقوقيين وخبراء علم الاجتماع والأسرة إلى أنه، وبسبب الموروثات الاجتماعية والتقاليد والأعراف، أصرت الدول العربية على إدراج استثناءات في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بحيث لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي طبعاً جملة عريضة ومطاطية. وبالتالي هي لا تُبرئ المرأة المعنفة، بل يمكن أحياناً تحميل الضحية مسؤولية الجريمة.

وفي هذا السياق قال الكاتب والمهتم بشؤون المرأة "عبد الله العلمي" بأن التحرش جريمة جنائية "يجب معاقبة مرتكبيها". وفي السعودية، على سبيل المثال، وحيث من المفترض أن يكون القضاء بمثابة حارس المشروعية وحامي الحقوق والحريات التي ضمنتها أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة، يقول "العلمي": "ما قدمته السعودية إلى الآن للحد من العنف ضد المرأة يتمثل في جهود نبيلة تُبْذَل ولكنها غير

كافية. فما زالت هناك النظرة الدونية الإقصائية للمرأة، لذلك فالمرأة لا تصعّد الشكوى قضائياً حتى لا يتم تحميلها العبء الأخلاقي."

لوحات للتعريف بالحقوق

وطالب "العلمي" بوضع لوحات في مقرّات العمل تنص على القوانين التي تعاقب المتحرشين، لتعريف المرأة بحقوقها، ولتذكير الرجل بما سيحدث له في حال إقدامه على أي فعل مشين. "كما أن هناك دوراً كبيراً للقضاة وخطباء المساجد والإعلاميين والتربويين والأسرة في التعريف بخطورة العنف بكل أشكاله."

ويقول "العلمي": "نحن بحاجة إلى إعداد برامج التوعية والوقاية بمنهجية علمية واجتماعية لزيادة فاعلية آليات التبليغ والتدخل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. كما وأنه هناك حاجة لإعداد البرامج العلاجية والوقائية وتنفيذها، إضافةً إلى برامج التأهيل الكفيلة بمساعدة ضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال وحمايتهم من قبل فرق متخصصة تعالج القضية من جوانبها الطبية والنفسية والاجتماعية والأمنية."

تفسير خاطئ

وقالت عضو جمعية حقوق الإنسان "سهيلة زين العابدين" إن وجود ظاهرة العنف ضد المرأة سببه التفسير الخاطئ للآيات والأحاديث الخاصة بالولاية وطاعة الزوج، "وأغلب تلك الأحاديث المتعلقة بطاعة ورضا الزوج ضعيفة"، مطالبة العلماء بإعادة النظر في فهم النصوص القرآنية والأحاديث وفق الفهم الصحيح. مضيفة: "الأمر يقتصر للأسف على الفهم السيئ للخطاب الديني وهو الأساس، فهناك أحاديث ثبت ضعفها وعدم صحتها عززت معنى العنف وقهر المرأة وضربها وحبسها ومنعها من الخروج دون إذن ولي الأمر."

ورأت أن البعض من الذكور يأخذون بمفهوم آية ((واضربوهن)) بالمعنى الخاطئ، "إذ يُقصد بها مفارقة البيت وليس ضرب

البدن، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما غضب من زوجاته ترك المنزل وخرج ما يقارب الشهر (٢٩ يوماً) لكنه لم يضرب امرأة قط. ومعظم الأحاديث النبوية التي تقول (لا تضرب الوجه ولا تقبح) هي أحاديث غير صحيحة. لكن هناك حديث صحيح يقول (لا تُقبح الوجه ولا تضرب). كما أن الأحاديث التي تقول (واضربوهم عليها لعشر) فيما يخص الصلاة للأطفال، ثبت أنها أحاديث غير صحيحة، فالضرب لا يُسمح به في الإسلام للمرأة ولا للطفل. وقد يقول البعض إن آية النشوز دعوة لضرب المرأة، لكنها آية لمن تمتنع عن معاشرة زوجها ومنحه حقه الشرعي، وفي هذه الحالة إن امتنعت الزوجة، يعظها من ثم يهجرها في المضجع، وإن لم تستجب فيترك المنزل ويرحل."

واعترضت "زين العابدين" على كتب الفقه التي تحتوي «باب تأديب الزوجة»، متسائلة: "ما الذي يدعو الزوج ليؤدب زوجته التي اقترن بها من بيت أسرتها وهي بالتأكيد مؤدبة؟ ومن باب أولى أن يكون هناك مساواة في كتب الفقه ليكون باب تأديب الزوج."

الحماية من العنف الأسري

وفي حال عدم الحديث عن العنف الجسدي بحق المرأة، يقول خبراء علم الاجتماع، والأطباء النفسيين، بأن ذلك لا يعني أنه غير موجود، إلا أنه لا أحد يجرؤ على الحديث عنه بسبب الأسرة، والعادات، والانغلاق، لكن وسائل الإعلام سعت في الآونة الأخيرة لتسليط الضوء على القضية، وتم من خلال برامج التوعية كسر حواجز الصمت أمام حالات كثيرة لأُناس بدأوا يعون حقوقهم.

وقد التقت مجموعة من النساء الناشطات المهتمات بقضايا المرأة من مختلف الدول العربية حول هدف واحد، هو العمل على تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف الأسري، والتدريب على تقديم هذه الخدمات من خلال تجارب مغربية أردنية لبنانية ودنماركية، ومن خلال مراكز العنف الأسري التي تعمل بها الناشطات في الوطن العربي.

وقد بدأت هذه الفكرة بالتبلور مع ازدياد حالات العنف الأسري واختلاف أنواعه، ووضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتدهور بسبب الكثير من العادات والتقاليد والقوانين ذات النظرة التمييزية ضد المرأة، والتي قوقعتها ضمن أدوار محددة، واعتبرتها مواطنة درجة ثانية بعد الرجل، وهذا في مجمل القوانين في الدول العربية.

حاجة أساسية

أما هذه الخدمات فهي حاجة أساسية للمرأة والأسرة والمجتمع لمساندة النساء ودعمهن وتطوير نظرة المجتمع إليهن من خلال التأثير على العقلية المجتمعية بتغيير أسلوب التفكير تجاه هذه المرأة، حيث توصلت الجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة إلى آليات لمساندتها، تظهر مدى المعاناة التي تعيشها، وقد أظهر الهاتف الساخن، الذي وجد في بعض مراكز الصحة النفسية، والذي

يقدم الاستشارات، إحصائيات حول نسبة النساء المعفنات والوضع المزري الذي وصلت إليه المرأة المعنفة في مختلف الدول العربية بأريافها ومدنها.

وبرزت الحاجة إلى إنشاء أماكن خاصة بالنساء المعنفات، وهي عبارة عن مراكز تقدم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي والتأهيل المهني، لمنح المرأة الشعور بالأمان بحيث تستطيع أن تبدأ حياتها بقوة من جديد.

ورشة عمل

وفي ورشة عمل ضمت نساء ناشطات لهن تجارب عميقة في مأوى النساء ضحايا العنف الأسري من عدة دول عربية: (اليمن، الأردن، لبنان، فلسطين، السعودية، العراق والمغرب)، تم التوصل إلى آلية عمل تربط بين هذه الجمعيات والمراكز في الدول العربية لتقدم الخدمة بصيغة تشابكية تشاركية فيما بينها تساند وتدعم بعضها البعض.

وفي تلك الورشة، تعرفت الناشطات على تجارب دانماركية مفيدة لتقديم الدعم للمرأة في تلك المراكز. وذلك من خلال عدة طرق من مثل "المقاربة النفسية في التعامل مع النساء المعنفات"، وهي طريقة دعم ومساعدة أخلاقية تمنح النساء أفكاراً إيجابية، تدفعهن لتناسي الآلام، والتركيز على مكامن القوة في نفوسهن، وكيفية استخدامها كآلية داعمة للمرأة، مع استخدام بعض المهارات الحوارية. وقد استخدمت هذه الطريقة في عدد من الصراعات القائمة في المجتمعات والدول، وأعطت نتائج إيجابية.

تغيير النظرة

في أسلوب آخر أيضاً، كان العمل على إيجاد هوية جديدة للمرأة المعنفة، بحيث تصف نفسها بعيداً عن كونها ضحية، وهذا يساهم في تغيير نظرتها نحو نفسها، وبالتالي تستطيع أن تجد القوة التي تدعمها وفرصاً أخرى للبدء من جديد. وهنا يجب أن يظهر صوتها لا صوت العنف ولا صوت الرجل المعنف لها.

وكي ينجح هذا الأمر يجب العمل على الاستماع المضاعف، أي الاستماع إلى الألم والحزن والعنف والمعاناة، وكذلك الاستماع إلى نقاط القوة.

وتم التدريب على طرق الاستقبال للحالات والمهارات الخاصة الواجب توافرها في جميع العاملين بالملجأ، والتي تبدأ من الحارس حتى الإدارة، فالجميع يجب أن يكونوا مقتنعين بأهمية هذا العمل، ومدربين على طرق التواصل مع السيدات المعرضات للعنف.

كما تم التدريب على طرق إدارة الحوار وحل الأزمات، وكل ما يتعلق بالاستماع والإرشاد حتى الوصول إلى الرعاية اللاحقة للخروج من المأوى. وقد تم عرض دراسات من الدانمارك والمغرب.

وقامت المشاركات في تلك الورشة بزيارات ميدانية إلى دور الرعاية الخاصة بالنساء ضحايا العنف الأسري في الأردن، والتي شملت عدداً من المراكز الهامة المتعلقة بنشر الوعي وتغيير النظرة الدونية للمرأة، والعمل على تعديل وتغيير القوانين التمييزية ضد المرأة.

تجربة رائدة

في الأردن افتتحت "دار النساء المعنفات" من أجل رفع العنف ضد المرأة، وكانت الأولى من نوعها في العالم العربي، وتعتبر مأوى من لا مأوى لها.

ومن المبادرات التي تبنتها القائمات على تلك الدار، تقديم يد العون لكل امرأة تتعرض لإيذاء جسدي أو معنوي، أو عنف أسري. وذات مساء بدا واضحاً أن أعضاء اتحاد المرأة الاردنية كن على موعد مع الخوف عندما تم إبلاغهن من قبل المقيمات في دار النساء المعنفات أن إحدى السيدات قد جاءت للتو وهي في وضع لا تحسد عليه، فقد تعرضت لضرب مبرح من قبل أخيها، ما أدى لإصابتها بكسور حادة في الجمجمة، وفي كافة أعضاء جسدها، وهي سيدة مطلقة في الخامسة والثلاثين من العمر، وقد فاجأتها جلطة على الدماغ اضطرت من خلالها نساء الاتحاد المسؤولات لمرافقتها إلى أحد المستشفيات بعد الثانية من منتصف الليل، تاركات بيوتهن دون سابق إنذار، يبحثن عن سيارة تنقل المرأة المصابة، حفاظاً على حياتها، وخوفاً من تفاقم المشكلة، وبحثاً عن حل سليم يبعد عنها المزيد من الأذى.

كانت تلك إحدى القصص التي استعرضتها رئيسة اتحاد المرأة الاردنية "آمنة الزعبي"، عندما تحدثت عن واقع دار النساء المعنفات، والتي باتت تشكل رديفاً وداعماً لجهود الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، والحد مما تتعرض له من إساءة دون الحاجة للأجهزة الرسمية التي قد يترتب على إجراءاتها ردود فعل تؤدي إلى تفاقم المشكلة.

خطط طموحة

وقد وضع اتحاد المرأة الأردنية خططاً طموحة وجريئة، رغم ضعف إمكانياته والدعم الذي يتلقاه لتشكيل صمام أمان

مجتمعي يحد من ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة في المجتمع الأردني.

كما تم تشكيل لجنة لمجابهة العنف ضد المرأة، وانبثق عنها خط للإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي، الأمر الذي فتح الباب أمام قرار إيجاد مأوى للنساء المعنفات والمهددات بالضرب أو الاعتداء الجنسي أو الأذى النفسي.

وأشارت "الزعبي" أن مأوى النساء يستقبل الحالات التي ترسلها دار حماية الأسرة في الأمن العام، إضافة إلى تلك الحالات التي تهرب من المكان الذي تعرضت فيه للإساءة أو الضرب أو الاعتداء من أي نوع كان، لتأتي بكامل غضبها وجراحها حاملة معها الأذى النفسي الذي تعرضت له لسنوات طويلة، في محاولة من الاتحاد لإصلاح هذه الأوضاع الأسرية، والتوصل إلى حلول لهذه المشاكل، وتوعية الأهل من مخاطر التعرض بالضرب التي قد تؤول إلى المحاكمة الفعلية والتعرض للعقوبات بالحبس.

شعور بالأمان

وقد تبين من خلال دراسات ميدانية واجتماعية أن العنف ضد المرأة لا ينحصر فقط في البيئات الفقيرة والمعدمة اقتصادياً، بل إنه حالة تشهدها بعض العائلات الميسورة التي تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة، حيث تتعرض النساء إلى العنف أيضاً من خلال سوء سلوك الزوج أو الابن، إضافة إلى اعتداءات جنسية وإساءات أخرى بسبب حياة الترف المبالغ فيه.

وقد أظهرت دراسة أجريت قبل عامين في دولة عربية حول مجموعة من النساء المعنفات، أن النسبة الأكبر منهن كن متزوجات، وقد وصلت إلى ٤٦%، والمطلقات ٨%، والمنفصلات ٦%، والعازبات ٣٥%، وتحددت الفئة العمرية للاتي يتعرضن للعنف بين ٢٦ - ٣٥ عاماً، تليها الفئة العمرية ٣٦ - ٤٥ عاماً. أما الفئة العمرية للمعتدي فقد ظهر أن الفئة العمرية الأكثر ميلاً للاعتداء هي بين ٢٦- ٤٥ عاماً. أما بالنسبة

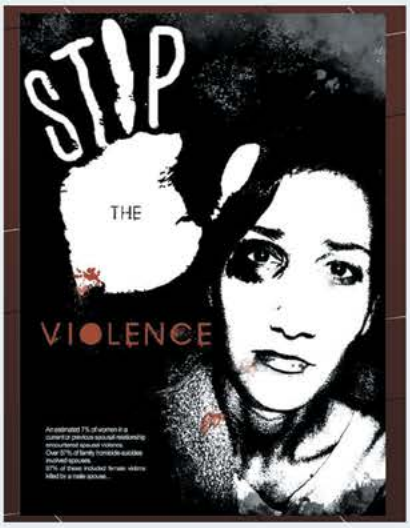

لوضع المرأة، فقد كشفت الإحصائيات أن النسبة الأكبر والتي تصل إلى ٨٠% من النساء هن من غير العاملات، أما بالنسبة للمعتدي فقد أظهرت الدراسات أن المعتدين من الفئة العاملة نسبتهم ٥٦ .%

وفيما يخص العلاقة بالمعتدي، فقد أوضحت الدراسات أن الزوج يحتل المرتبة الأولى بين المعتدين بنسبة ٥٤% ويليه الأب بنسبة ٢٠% ومن ثم الأخ بنسبة ٧%. كما أظهرت الدراسة أن تصنيفات العنف الواقع على النساء كان موزعاً على العنف الجسدي بنسبة ٥٦%، والعنف النفسي ٩٦%، أما العنف الجنسي فكانت نسبته ٦.%

زيادة الضغوط الاجتماعية

وأظهرت دراسات أن العنف الموجه إلى المرأة يعود في أسبابه إلى ازدياد ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتعقيد سبل العيش، وصعوبة إيجاد فرص عمل، مما يؤدي لحرمان الرجل، وهو المعيل الوحيد للأسرة في معظم البيئات الفقيرة من مصدر رزقه، فيصاب بالتوتر، وأحياناً بالاكتئاب، ولا يجد أمامه من يصب جام غضبه عليه سوى زوجته وأخواته وأطفاله.

ومن هنا لا بد من السعي لتوعية الأهل أو الزوج بضرورة التمتع بالصبر، والعمل على معالجة المشاكل بالحكمة، والتخلي عن السلوكيات العدوانية التي تؤذيه، والتي قد تقضي على حياته الأسرية.

رغم تشريعات حماية المرأة.. تونسيات ضحايا الاغتصاب

مريم الناصري - تونس

تعدّ تونس من الدّول الرّائدة في مجال حقوق المرأة، بما أقرّته من تشريعات تضمن حقوقها وتحمي حرّياتها. لكن ذلك لا ينفي أنّ المرأة في تونس تعاني كغيرها من عدّة مظاهر وسلوكيات اجتماعية سلبية، لعلّ أهمّها العنف والاغتصاب الذي تتعرض له المرأة التونسية يومياً.

لم تسلم المرأة التونسية من الاغتصاب والعنف المسلط ضدّها، لكن الحديث عن العنف المسلط على النساء والاغتصاب اعتبر قبل الثورة من الخطوط الحمراء، حيث تمت سنة ١٩٩٣ مصادرة أول كتاب يتحدّث عن العنف، كانت قد أنجزته الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. وبضغط من المجتمع المدني استوعب الخطاب السياسي منذ سنة ٢٠٠٧ مسألة الحديث عن العنف بصفة عامة، إذ لعبت المنظمات النسوية والدولية دوراً كبيراً في الضغط على السلطات لحملها على الاعتراف بالعنف الجنسي، وتمّ ذلك سنة ٢٠١٠، حيث أجرت تونس أول مسح وطني حول العنف المسلط على النساء، وتبين من خلال ذلك البحث أنّ ٤٧%من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٦٤ سنة تعرّضن لواحد من أنواع العنف على الأقل، ويأتي العنف الجنسي والاغتصاب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٧%.

التشريع التونسي

يعاقب التشريع التونسي عدداً من الجرائم الجنسية ومنها الاغتصاب في الفصل ٢٢٧، والتحرش الجنسي منذ سنة ٢٠٠٤ صلب الفصل ٢٢٦ من نفس المجلة، لكن هذه النصوص لا تستند إلى مقاربة تشريعية شاملة لمقاومة العنف، لا سيما وأنّها تفتقر إلى تعريف العنف الجنسي كما ورد في النصوص الدولية بمختلف أشكاله، وسواء ارتكب في مكان عام أو خاص. كما لم يتطرق المشرع التونسي إلى العنف الرمزي مثل الاغتصاب الزوجي، بل أجاز القانون التونسي في الفصل ١٣ من مجلة الأحوال الشخصية أنّ "للزوج أن يجبر زوجته على البناء أي إقامة علاقة جنسية ما لم يدفع المهر". معنى أنّه يكفي للزوج أن يدفع المهر كثمن للعملية الجنسية حتى يجوز له إجبار زوجته على ممارسة الجنس.

كما ينص الفصل ٢٢٧ من المجلة الجزائية أنّه في صورة مواقعة قاصر برضاها تسقط التبعات القضائية ضد الفاعل إذا تزوج بالضحية. لكن المنظمات الحقوقية كثيراً ما انتقدت هذا الفصل الذي ترى فيه مكافأة المغتصب من خلال تزويجه بالضحية، مما يعني اغتصابها المستمر في إطار الزوجية لتمكينه من الإفلات من العقاب.

الافتقار للإحصائيات

نظراً لغياب دراسات دقيقة عن حالات الاغتصاب في تونس، لا يمكن الجزم إذا ما كانت حالات الاغتصاب بعد الثورة قد ارتفعت عمّا كانت قبل الثورة. لكن المتغيّر أنّ الحديث عن الاغتصاب والعنف الجنسي بات يكتسح الصحف ووسائل الإعلام، وبات المجتمع المدني يهتم أكثر بهذه القضية، سيما

وأنّ الضحايا بتن يتحدثن أكثر عن تجاربهن ويلتجئن للقضاء.

وحسب ما أعلنت عنه جمعية النساء الديمقراطيات في آخر إحصائيات لها، فقد تضاعف عدد المغتصبات بعد الثورة ليصل إلى حوالي ١٠٥٠ حالة، أي بمعدل ٣ حالات يومياً. وتعتبر الجمعية أنّ هذه الظاهرة تجاوزت الضحايا من بين الشباب والمراهقات لتنتقل إلى الأطفال أيضاً.

وأبرز قضية شغلت الرأي العام بعد الثورة هي قضية "مريم"، فتاة تبلغ ٢٩ عاماً، تعرّضت للاغتصاب بالتداول من قبل أعوان الأمن وفي سيارة الشرطة عندما كانت برفقة صديقها في إحدى أحواز العاصمة في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. وقد وجد أعوان الأمن الفتاة برفقة صديقها ليلاً في سيارتها، فعمدوا إلى تهديدهما برفع قضية ضدهما إذا لم يدفعا رشوة. وتكفل أحد الأعوان بإبعاد صديقها باتجاه موزع بنكي لتسلم المال، في الأثناء قام العونين الآخرين باغتصاب الفتاة. التجأت مريم إلى القضاء ولقيت مساندة كبيرة من الإعلام والمجتمع المدني، وشهدت قضيتها تحركاً قوياً للمنظمات الحقوقية التونسية والدولية، بالإضافة إلى مرافقة الفتاة نفسياً وصحياً، فقد شكلت المنظمات ومنها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان هيئة دفاع لتمثيل مريم أمام القضاء.

وفي ٣١ آذار ٢٠١٤، صدر الحكم الابتدائي في القضية، وذلك بالسجن مدة سبع سنوات للمغتصبين. ورغم استبشار الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بحكم الإدانة كخطوة نحو الحد من الإفلات من العقاب، فقد اعتبرت أنّ العقوبة غير متناسبة مع ظروف الجريمة التي ارتكبت من قبل موظفين مسؤولين عن أمن المواطنين، وهي ظروف تشديد للعقوبة في القانون التونسي.

حالة مريم ليست الوحيدة التي اكتشفت بعد الثورة، فكثيراً ما تطالع في الصحف التونسية يومياً قصص نساء وفتيات وحتى طفلات تعرضن للاغتصاب. وعن هذه الظاهرة يحدّثنا "طارق بلحاج محمّد" المختص في علم الاجتماع، عن تنامي ظاهرة الاغتصاب، فقد "أظهرت ثورة ١٤ يناير ٢٠١٠ عناصر سلبية كانت أساساً داخل المجتمع". ويعود ذلك حسب محدثنا إلى "ضعف أجهزة الدولة، بعد إخراج الآلاف من المنحرفين من السجون في إطار موجات العفو الرئاسي الاستثنائية". وبذلك شهدت تونس أسوأ حالات الاغتصاب وأكثرها وحشية إلى درجة أنها "أصبحت تتحول تدريجياً إلى واقع عادي وليس مؤشر كارثي".

ويؤكد "بلحاج محمد" أنّ "الجنس والشذوذ ساهما في تنامي ظاهرة الاغتصاب، وهي ثقافة تروج لزواج القاصرات والزواج العرفي وجهاد النكاح".

من جهتها لم تجد "يسرى" فتات العشرين حرجاً في محادثتنا عمّا تعرضت له من تحرش جنسي من قبل والدها، مما دفعها إلى العيش في بيت خالتها غير قادرة على رفع قضية، درءاً للفضيحة وشفقة على والدها من السجن.

تقول "يسرى" إنّها عانت هذا التحرش لأكثر من ٤ سنوات، حتى أنّها باتت اليوم تكره كل الرجال، لأنّ من "من المفترض به حمايتي هو الذي يتحرّش بي". هكذا قالت محدّثتنا التي فكرت في الانتحار أكثر من مرة.

وقد بيّنت لنا "أسماء بن طالب" الاختصاصية النفسية بالديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، أنّه "لابد من التركيز أيضاً على المغتصب أو الجاني، فهو طرف مهم في الدراسة وفي التحليل النفسي لكشف دوافع الاغتصاب، إذ لا يمكن التسليم بأن أي شخص سليم قادر على اقتراف جرائم بكل تلك القسوة، تصل بنا أحياناً إلى حالات زنا المحارم". مضيفة أنّ "الاهتمام بهذا الجانب ليس لإعطاء الجاني مساحة لتبرير ما قام به، لكن ذلك يخدم جهود الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في الوقاية من كل هذا العنف الذى قد يصعب علاجه فيما بعد".

التمييز ضد المرأة ما يزال قائماً في جميع أنحاء العالم عقبةً أمام التنمية

ترجمة: د. إنعام شرف
فريق ترجمة سيدة سوريا

لا يزال التمييز الاجتماعي والقانوني ضد المرأة يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية في البلدان الناشئة والنامية، وذلك وفقاً لأحدث طبعة صدرت من مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية (OECD). وبحسب النتائج التي توصل إليها المؤشر، فقد تم إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة في عدد من البلدان، وعلى الرغم من ذلك، فإنه ما يزال هناك العديد من الدول التي تجد فيها المرأة نفسها مقصية بشكل كامل عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

في العام ٢٠١٢، وبرئاسة "ميشيل باشيليت"، وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة، تمت مناقشة أحدث النتائج التي توصل لها مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (ISGI). وخلال حفل أقيم في مقر المنظمة بنيويورك، أكدّت السيدة "باشيليت" أن إشراك المرأة في جميع مجالات الحياة، مثلها مثل الرجل ودون أي تمييز، أمرٌ ضروري ولا بد منه من أجل إحلال مفاهيم الديمقراطية والعدالة في المجتمعات. كما أكدّت على أهمية الاعتماد على النتائج التي توصل إليها مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (ISGI)، ووصفتها بالأداة القيمة التي تسمح لنا أن نفهم المجالات الحساسة والحرجة بشكل أفضل، على المستوى الجغرافي والسياسي والثقافي، التي لا بد من تكثيف الجهود والعمل عليها أكثر، من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة. وقالت "باشيليت" في كلمتها أيضاً، إن الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية، تندرج في إطار التزامها الراسخ بقضية تحقيق المساواة بين الجنسين والعمل على إيجاد سبل تمكين المرأة. ويعد مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (ISGI) مثالاً حياً على هذه الجهود. وأكدت "باشيليت" في كلمتها على الاستمرار في العمل وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون والتنمية.

وبحسب "كارلوس ألفاريز"، نائب مدير منظمة التعاون والتنمية، فإن التمييز ضد المرأة لا يزال قائماً في جميع أنحاء العالم، وذلك على الرغم من التقدم الواعد الذي تم إحرازه في بعض المناطق حسب النتائج التي توصل إليها المؤشر الذي عملت عليه المنظمة. وفي هذا السياق، يقول "ألفاريز"، إنه على الدول في جميع أنحاء العالم القيام بالإصلاحات القانونية وتقديم الحوافز الاقتصادية والعمل على التعبئة الاجتماعية، لأن هذه الخطوات برأيه، تشكل حلاً حاسماً للحد من ظاهرة التفرقة الاجتماعية والظلم الاقتصادي.

وقد أظهر مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (ISGI) بوضوح أن البلدان ذات المستويات الأعلى في التمييز ضد المرأة، هي نفس البلدان التي تحصل على أسوأ النتائج في مجموعة مؤشرات التنمية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالعمل ومشاركة المرأة في الحياة المهنية والاقتصادية ونسب الالتحاق بالمدارس الثانوية للبنات ومعدل وفيات الرضع والأمهات. بعض أشكال التمييز ضد المرأة لا تزال واسعة الانتشار، وأظهر المؤشر أن ٨٦ من بين ١٢١ دولة لديها ممارسات أو قوانين قائمة على التمييز بين الجنسين، مثل القوانين المتعلقة بالميراث. في بلدان منطقة المتوسط، تتعرض ما حوالي نصف النساء للعنف المنزلي، والقوانين السائدة في تلك المناطق تبرر هذا العنف ولا تعاقب عليه. في بعض البلدان الأخرى، مثل النيجر ومالي، أكثر من نصف الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ متزوجات. وفي مثل

هذه البيئة، فإن الزواج المبكر يمثل عقبةً كبيرة أمام النساء الراغبات في إتمام التحصيل العلمي والدراسة والمساهمة اقتصادياً في دعم رفاهية وتقدم بلدانهن. أما البلدان التي لديها أعلى مستويات في التمييز ضد المرأة، فتقع حسب مؤشر SIGI في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

ومن الملاحظ، بعد نشر نتائج أول مؤشر قامت بإعداده المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (ISGI) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في العام ٢٠٠٩، أنه تم إحراز تقدم في مجال الحد من التمييز ضد المرأة، حتى داخل المناطق التي تعاني من القدر الأعظم من عدم المساواة بين الجنسين، رواندا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال. وقد تم في هذه الدول، إدخال نظام الحصص السياسية الذي يسمح بتمثيل أفضل للمرأة في الحياة السياسية. كما أن جنوب أفريقيا والمغرب، هما أيضاً من بين الدول التي شهدت تحسناً ملحوظاً في الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة خلال السنوات الأخيرة. وقد أدخلت جنوب أفريقيا إصلاحات في قوانينها المتعلقة بالإرث التاريخي، والذي يختلف عن بقية دول المنطقة. أما في المغرب، فقد ساهمت الإصلاحات في القوانين المتعلقة بالأسرة بمنح المرأة حقوقاً متساوية في الزواج، وأُقر فيها أيضاً نظام المحاصصة لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة.

دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، تعتبر، بحسب النتائج التي توصل لها المؤشر،

من الدول الجيدة نسبياً في موضوع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. لكن وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فإن تطبيق القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ما يزال يشكل تحدياً في أمريكا اللاتينية. وفي كثير من دول جنوب شرق آسيا، مثل الصين وفيتنام، بينت النتائج وجود تحيز لصالح الفتيان.

وفيما يلي، بعض الحقائق السريعة عن الاتجاهات الإيجابية التي أظهرتها نتائج المؤشر في بعض البلدان:

- انخفض معدل الزواج المبكر في المتوسط، من ٢١% في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧% في عام ٢٠١٢.
- تجاوز عدد البلدان التي لديها تشريعات محددة في مجال مكافحة العنف المنزلي الضعف، حيث ارتفع من ٢١ في ٢٠٠٩ إلى ٥٣ عام ٢٠١٢.
- في العام ٢٠٠٩، تم الكشف عن اختفاء ٣٥ امرأة في ٢٣ دولة، وقد شهدت هذه النسبة تحسناً كبيراً في عام ٢٠١٢.
- ٢٩ دولة لديها نظام المحاصصة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني وعلى صعيد الانتخابات المحلية والبلديات وكذلك في المؤسسات التي لا تزال تحد من إمكانيات النساء والفتيات.
- استقلالية المرأة وحريتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وبالمسائل المتعلقة بالإنجاب.

ما تزال محدودة في بعض الدول: في منطقة المتوسط مثلاً، واحدة من كل ٥ نساء تفتقر إلى الحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

- على الرغم من القوانين الجديدة، ما زالت المواقف المتعلقة بالعنف ضد المرأة غير واضحة، إذ تعتقد نحو ٥٠% من النساء، أن العنف المنزلي له ما يبرره في ظروف معينة.
- وفي منطقة المتوسط، ١٥% فقط من النساء لهن الحق في ملكية الأراضي.

يقيس مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (ISGI)، التمييز ضد المرأة بشكل رئيسي، من خلال أربعة عشر مؤشراً، بما في ذلك الزواج المبكر والعنف ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين وحقوق الملكية المتعلقة بالمرأة. في حين أن العديد من المنظمات الأخرى، تقوم بقياس التمييز ضد المرأة فقط من خلال التركيز على موضوع عدم المساواة بين الجنسين، مما يؤثر في كثير من الأحيان على النتائج وإحداث فجوات، لا سيما في النتائج المتعلقة بالعمل والتعليم. ويتميز مؤشر SIGI عن غيره من المؤشرات، بأنه يهتم بصورة أساسية بالمؤسسات الاجتماعية الإقصائية في سياساتها، مثل القوانين الرسمية وغير الرسمية، والأعراف والممارسات الاجتماعية، التي تؤدي إلى نتائج غير عادلة بالنسبة للنساء وللفتيات.

المصدر: منشورات منظمة الأمم المتحدة للمرأة

http://www.unwomen.org/fr/news/stories/2012/7/discrimination-against-women-persists-around-the-globe-hampering-development

مناهضة التمييز ضد المرأة يعني مناهضة كل تمييز آخر

ضحى عاشور

تكاد لا تفارقني صورة المرأة الفرنسية التي وقفت في إحدى اللقاءات لتقدّم تعليقاً على حديث تناول الوضع السوري. حقيقة لم أفهم كل ما قالته (رغم وجود المترجمين)، لأنها كادت تختنق بدموعها، تبكي دون انقطاع وتتوسل السوريين أن يغفروا لها. قالت ما معناه (لا أستطيع أن أسامح نفسي، كيف أني وعائلتي ومعارفي نعيش كل هذه السنين حياة طبيعية هادئة، وفي سوريا ناس يتألمون، يعذبون، يسجنون ويموتون! وسألت بحرقة: لماذا يحدث كل ذلك؟ كيف يصمت العالم وحكوماته عما يجري؟ وما الذي نستطيع فعله لمساعدتكم؟.(في إحدى الندوات، بلغ الحضور في تعنيف أنفسهم ونقد عجزهم حداً جعل البعض يطالب بقليل من الرأفة والتعامل الهادئ علّه يوصل إلى نتيجة. وكان السؤال المعذّب: ما العمل؟

هذه الظواهر وأمثالها الشائعة في المنافي تشير إلى أمرين مهمين:

الأول، أن الضمير الإنساني والأخلاقي مازال حاضراً عند البشر، على عكس ما يُقال ويُشاع "بخبث"، بغية تعميم مناخات اليأس والإحباط، وبالتالي التسليم بالوضع القائم. مع ملاحظة ضرورة التمييز بين الحكومات العارفة والفاعلة بالأحداث، وبين الشعوب التي لا يساعدها نمط حياتها وثقافتها وإعلام بلدانها على فهم الوضع السوري، الذي يعد واحداً من أوضاع كثيرة مشابهة يقع على عاتق الأوربيين فهمها ومساندتها. ففي بلدان الديمقراطيات توجد تجمعات كبيرة من المنفيين، من الأرمن إلى الكرد، الفلسطينيين، الإيرانيين، الأفغان، الشيشان، الصوماليين والأفارقة... وليس من المعقول أن يستطيع الأوربي الإحاطة بكل تفاصيل الانتهاكات في العالم ليكسب شهادة "الضمير الحي" التي عندما نسحبها من الأوربي فإننا لا نمارس الظلم والتجني فقط، بل نساهم كذلك في خسارة حلفاء محتملين وقوى ضاغطة يمكن أن تخدم قضايانا. وماتزال ذاكرتنا القريبة تحمل صوراً من التفاعل النمساوي مثلاً عندما خرج حوالي عشرين ألف متظاهر لتأييد حق اللجوء، وقبلها حين ساهم أصحاب الضمير والمبادرة في كل أنحاء العالم في حملة التبرع بدولار واحد، وتم جمع مبلغ عجزت المنظمات الدولية عن جمعه حينها، وعلينا ألا ننسى المساعدات اليومية التي تقدم للسوريين في الداخل والخارج طوعاً على حساب وقت الراحة ولقاء العائلة والأصدقاء.

الأمر الآخر، الذي ينبغي مراجعته والتوقف عنده قبل الوقوع في فخ الدعاية السلطوية، وهو قصة الانقسام بين سوريي الداخل والخارج. وكأن السوريين تنقصهم انقسامات بين مؤيد ومعارض، معارض جذري ومعارض وسط، علوي وسني ومسيحي، كردي وعربي، أبناء المناطق المحررة وأبناء مناطق النظام، شباب وكبار (عجائز)، رجال ونساء... وتكاد لا تنتهي

التقسيمات والتقييمات ولوائح الاتهام التي تلاحق الجماعات والأفراد إلى كل تفاصيل الحياة الشخصية، وصولاً إلى نوعية الطعام وتسريحات الشعر، بل وحتى المشاعر والانفعالات!

الضمير العالمي ليس كتلة واحدة، مثلما اللاجئون السوريون ليسوا مجموعة واحدة، والتعميم في الحالتين يؤدي إلى العدمية في الممارسة والسوداوية في التصورات واليوميات. حان الوقت للاعتراف بخطورة وجدية قضية اللاجئين السوريين الذين يبلغ عددهم حوالي الأربعة ملايين لاجئ خارج سوريا وأكثر من سبعة ملايين داخلها، تتفاوت ظروف معاناتهم وتتنوع وتتعقد لدرجة أصبحت (وينبغي أن تصير) قضية عالمية.

في كل المحن والأزمات هناك فرص يمكن التقاطها والعمل عليها، فتح نوافذ الأمل والعمل عليها ليس مزاجاً فردياً بقدر ما هو خيار واع أصيل لفئات وشرائح حملت راية الحرية والتوق إلى حياة كريمة، وهو في الوقت نفسه من صميم العمل السياسي، أي التعرف إلى الممكنات وتجريبها والبناء عليها. ما يعني في حالتنا السورية العمل على مستويين: مستوى إسعافي يستهدف حماية حق الحياة المرتبط عضوياً بقضايا الصحة والمأوى والعمل والتعليم خاصة، ما يستدعي العمل الدؤوب لتوفير التبرعات والمساعدات وفرص الحياة بما فيها اللجوء الآمن. ومستوى آخر علاجي يتمحور حول حل القضية السورية، هذا الحل الذي ربما

يكون أحد مقدماته العمل على إيلاء الاهتمام بقضية اللاجئين واستثمارها لصالح الضغط على حكومات العالم لإنقاذ الشعب السوري. وبالفعل فقد بدأت انقسامات سياسية تظهر بين الأوربيين بناء على الموقف من هذه القضية، الأمر الذي يستدعي ترجمة عملية لطلب "التدخل الخارجي"، فالشعوب لا يمكن لها إلا أن تستقوي ببعضها، أن تطلب نجدة بعضها الآخر الذي يتمتع بدرجة من الحريات والحقوق السياسية، تجعل صوته مسموعاً كإنسان وكناخب يساهم في تقرير شؤون بلاده.

منذ سنوات تطالب النساء بتطبيق اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ما يضع المرأة سلفاً في صف الدفاع عن العدالة ونبذ كل أشكال التمييز ضد البشر، سواء بالعنف اللفظي أو الإرهاب الفكري عبر تكفير الآخر أو تجريمه أو النيل من خياراته وأنماط سلوكه، سواء كان الآخر المختلف مواطناً سورياً أو غير سوري. يترتب على النساء السوريات، ورغم قسوة معاناتهن وتنوع صور وأساليب حرمانهن، أن يتصدرن مسيرة المطالبة بالحريات والعدالة وحق الاختلاف لأنفسهن كما للآخرين، وأن يحرصن على التنوع والتعدد في السياسة والفكر والاجتماع كما في الحياة التي تتسع للجميع وتغتني بهم.

الملامح العامة للتعاطي الأوروبي والأمريكي مع اتفاقية "سيداو"

وائل مصطفى

يكشف التعاطي الأوروبي مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، عن تقدم ملحوظ في نهج هذه الدول تجاه قضايا المرأة عموماً، مقارنة بمثيلاتها مع دول العالم الأخرى، سواء لسرعة معظم هذه الدول في التوقيع والتصديق على الاتفاقية، إذ صادقت جميع الحكومات في وسط أوروبا وشرقها على الاتفاقية، "وفق مايظهر الجدول المرفق"، وكذلك وقعت على البروتكول الاختياري الذي صدر في كانون الثاني من العام ١٩٩٩، أو لجهة قلة التحفظات الواردة منها على بنود الاتفاقية، وانحسارها في تحفظات شكلية بالعموم لا تتعارض مع جوهر الاتفاقية وجذورها، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً لمنع التمييز على أساس الجنس، وتعزيز المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة هناك.

وفي ذلك التقدم الأوروبي في التعاطي مع الاتفاقية ما يبرره، لجهة كون التشريعات الوطنية الأوروبية الموضوعة في بدايات القرن الماضي، تنص صراحة على الحقوق الأساسية للمرأة، والإطار العام للمساواة، فحق المساواة في ألمانيا مثلاً مكفول في دستور عام ١٩١٨، وحق التصويت في الانتخابات والترشح لها مكفول في الدستور الفنلندي منذ عام ١٩٠٦، إضافة إلى طبيعة الإرث الديمقراطي الأوروبي، وهو ما سهل بالضرورة اتخاذ الأوروبيين خطوات حقيقية باتجاه تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجتمعاتهم.

أمريكا ترفض التصديق على الاتفاقية

وبعكس الأوروبيين كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشهد حربات المرأة فيها أيضاً درجة متقدمة عالمياً، إذ ماتزال واشنطن ترفض المصادقة على الاتفاقية رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل صياغة بنودها، لتكون بذلك واحدة من سبعة دول في العالم ماتزال ترفض المصادقة. وتعزو العديد من الدراسات امتناع الولايات المتحدة إلى القواعد المؤسساتية التي تحكم المعاهدات في أمريكا، ومعارضة "سيداو" للنظام الدستوري وحرية الدين فيها، إضافة إلى الصراع على حقوق المرأة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، والتعييرات بالمناخ الجغرافي السياسي الذي أعاد تشكيل مكانة الولايات المتحدة بما يتعلق بالريادة العالمية في مجال حقوق المرأة. وتعتبر الولايات المتحدة أن الاتفاقية تحد من حرية المرأة الأمريكية، وأن التصديق عليها سوف يخضع المرأة الأمريكية للإشراف والرقابة من قبل اللجان الأممية، وبالتالي التعدي على حريتها. ولاتنسى الولايات المتحدة أن تذكر العالم بصورة مستمرة، بأنها قدمت مساعدات كبيرة للنساء على الصعيد الدولي، تتجاوز تلك التي تمنحها اتفاقية "سيداو".

الخطوات الأوروبية لتطبيق "سيداو"

وتتجسد الخطوات الأوروبية في تطبيق الاتفاقية، من خلال خطوات فردية عمدت إليها كل دولة على حدة، كمواءمة الدساتير الأوروبية مع بنود الاتفاقية، أو حتى تغييرها كلياً. "في ألمانيا مثلاً ألغت المحكمة الدستورية الاتحادية العليا الكثير من القوانين الوطنية التي تتعارض مع الإطار العام للمساواة المنصوص عليه في الاتفاقية". وفق ما تظهره العديد من التقارير الدولية المرفوعة من الدول الأوروبية إلى اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية، وتوصياتها المقابلة.

وكذلك اعتماد الاتفاقية كإطار مرجعي لتطوير السياسات المحلية، أو من خلال اتخاذ العديد من التدابير والاتفاقيات المشتركة التي ترمي إلى ضمان تطبيق أفضل للاتفاقية. فقامت الحكومات الأوروبية باتخاذ العديد من التدابير التي تضمن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، كاعتماد استراتيجية برشلونة التي ترمي إلى جعل ٦٠% من النساء الاوروبيات ضمن قوة العمل الإجمالية، أو إقرار العهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ما تبناه المجلس الأوروبي في آذار عام ٢٠٠٦، والذي يهدف إلى إدماج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في جميع الأنشطة العامة. كما صادقت الدول الأوروبية على خارطة طريق المفوضية الأوروبية من أجل المساواة بين الرجال والنساء بين عامي ٢٠٠٦ -٢٠١٠ التي تضمن إجراءات إلزامية بمساواة الرواتب بنفس العمل، ودعم المرأة في موقع صنع القرار، وأقرت أيضاً القرار ١٥١٥ عام ٢٠٠٦، الذي يضمن وضع إطار تشريعي متناسب مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لمعاقبة المعتدين في العنف ضد النساء، ومساعدة الضحايا وحمايتهن وضمان التنفيذ الفعلي للأحكام المعتمدة.

تحفظات وفوارق

وبالنظر إلى التحفظات الأوروبية على بنود الاتفاقية، فإن معظم هذه التحفظات تندرج في إطار الشكلانية القانونية، وتختفي التحفظات التفصيلية التي تتعارض وجوهر الوصول إلى مساواة كاملة بين الجنسين، إذ تحفظت فرنسا مثلاً على المادة "١-١٦ز" التي تتعلق باختيار اسم الطفل، في حين تحفظت إسبانيا على أن الأحكام

المتعلقة بتطبيق الاتفاقية يجب أن لا يؤثر فعلياً على الأحكام الدستورية المتعلقة بوراثة التاج الإسباني.

وبرغم الخطوات الكبيرة التي قطعها الأوروبيون على طريق التطبيق الأمثل للاتفاقية، إلا أن ذلك لا يمكن اعتباره قاعدة عامة تسري على جميع الدول الأوروبية، إذ إن هناك تفاوتاً كبيراً بين بعض الدول عن بعضها الآخر، وخاصة بين دول اوروبا الغربية والشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروربي في وقت متأخر من القرن الماضي، وفق ما تلحظه التقارير الدورية المرفوعة من تلك الدول إلى اللجنة المعنية المكلفة بمتابعة تطبيق الاتفاقية، خاصة في جوانب الاتفاقية المتعلقة بالعنف ضد النساء ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وما يتعلق أيضاً بالفجوة الكبيرة بين الدساتير المنصوص عليها في دول أوروبا الشرقية، وواقع المرأة في تلك الدول، رغم الجهود التي تبذلها هذه الدول للحاق بركب التطور الأوروبي الغربي، ووجود الكثير من الحركات الاجتماعية السياسية الفاعلة في قضايا المرأة.

عوائق أمام التطبيق الأمثل للاتفاقية أوروبياً

ماتزال المساواة المهنية أحد أبرز الأهداف العصية على التطبيق في المجتمعات الأوروبية، رغم كل التشريعات والقوانين الموجودة في دول أوروبا، وكذلك المساواة في المشاركة السياسية، ويعزى ذلك بحسب تقارير أممية، إلى عدم كفاية الإجراءات والآليات الكفيلة بتفعيل القوانين المبنية على المساواة، حتى على مستوى الجزاءات تجاه من لا يطبق القانون، وضعف الإرادة السياسية في استخدام تلك الإجراءات. ففي سويسرا مثلاً، توصف الإجراءات المتخذة ضد الصور النمطية لأدوار الجنسين، بأنها غير مرضية سواء في التعليم أو في وسائل الإعلام، ويلاحظ تمييز كبير في الحياة المهنية بين الجنسين، وفي الأجور وفرص العمل، إضافة إلى تزايد العنف المنزلي ضد المرأة، في حين أن الكثير من نساء المناطق الخاضعة لفرنسا وراء البحار مازلن خاضعات لمجموعة من الأعراف المنافية لمبدأ المساواة في قوانين الجمهورية. كما يؤخذ على الأوروبيين وجود فوارق كبيرة فيما يتعلق بوصول النساء إلى مواقع صنع القرار في جميع المجالات، إذا لا تتعدى نسبة مشاركة النساء في حقائب وزارية هامة كالمال والاقتصاد نسبة ١٥%، في حين تصل نسبة مشاركتهن إلى ٤٣% في وزارات الشؤون الاجتماعية والثقافة، ولا تتجاوز نسبة النساء العضوات في البرلمانات الأوروبية الوطنية ٢٤%، في حين تصل نسبة الرجال إلى ٧٦%. وفي هذا الصدد تتربع السويد على قائمة أكثر الدول الأوروبية إشراكاً للمرأة في الحياة السياسية بنسبة تصل إلى ٤٧%، والسويد هي أول دولة صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبالرغم من أن التشريع الأوروبي يلعب دوراً مهماً في تحسين حالة النساء في سوق العمل، لكنه لم يحل مشكلة فرق الأجر على نفس العمل، ولا مشكلة عدم المساواة في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وماتزال هذه المشكلات مستمرة بفعل الصور النمطية لأدوار كل من النساء والرجال، والتقليل من أهمية المهن التي تمارسها النساء، إذ يتراوح متوسط الفرق بين راتب الرجل والمرأة على المستوى الأوروبي بين "١٥إلى ١٦%" وفي "فرنسا يصل إلى ٢٠%" وفق بيانات اللجنة الخاصة بأوضاع المرأة في اتحاد نقابات العمال الأوروبية. ووفق ذات البيانات، فإن نسبة عمل النساء في أوروبا ٥٥%، في حين أن نسبة عمل الرجال ٧٠%، وتشكل النساء ٨٠% من الفقراء العاملين وأكثر من ٨٠% من العاملين بشكل جزئي. وتحذر هذه البيانات من أن تخفيض الاستثمار العمومي في قطاعات التعليم والطفولة والصحة، واتباع سياسية أجور منخفضة، ستدفع إلى مفاقمة الوضع، وإرجاع العديد من النساء إلى بيوتهن. ويسجل على الأوروبيين تأثيرات القوى الدينية المحافظة على المجتمع، كمعوق هام وفاعل أمام تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودور ذلك في وقف إقرار القوانين والسياسات التقدمية، وأحياناً بتراجعات كبيرة في حقوق المرأة، خاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية. هذا وماتزال الكثير من النساء المهاجرات في أوروبا خاضعات لقوانين الأحوال الشخصية لبلدانهن الأم، في إطار تنفيذ المعاهدات الثنائية.

كما يمثل عدم تبني تعريف أوروبي للتمييز، بما يتفق مع التعريف الوارد في نص الاتفاقية أصلاً، سواء في مجال العنف ضد النساء أو بعض التشريعات كالتحرش الجنسي، عائقاً آخر أمام الوصول إلى التطبيق الأمثل للاتفاقية.

جدول يوضح تواريخ توقيع ومصادقة بعض الدول الأوروبية على اتفاقية "سيداو"

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	فنلندا	١٧ تموز ١٩٨٠	٠٤. حزيران ١٩٨٦
ألمانيا	١٧ تموز ١٩٨٠	١٠ تموز ١٩٨٥	هنغاريا	١٦ حزيران ١٩٨٠	٢٢ كانون الأول ١٩٨٠
إسبانيا	١٧ تموز ١٩٨٠	١٦ كانون الثاني ١٩٨٣ ونشر في الجريدة الرسمية في ٢١ آذار ١٩٨٣	بولندا	٢٩ أيار ١٩٨٠	٣٠ تموز ١٩٨٠
إيطاليا	١٧ تموز ١٩٨٠	١٠ حزيران ١٩٨٥	بلغاريا	١٧ تموز ١٩٨٠	٠٨. شباط ١٩٨٢
هولندا	١٧ تموز ١٩٨٠	٢٣ تموز ١٩٩١	رومانيا	٠٤. أيلول ١٩٨٠	٠٧. كانون الثاني ١٩٨٢
بلجيكا	١٧ تموز ١٩٨٠	١٠ تموز ١٩٨٥	لوكسيمبورغ	١٧ تموز ١٩٨٠	٠٢. شباط ١٩٨٩
فرنسا	١٧ تموز ١٩٨٠	٠٢. أيار ١٩٨٣	السويد	٠٧. آذار ١٩٨٠	٠٢. تموز ١٩٨٠
النمسا	١٧ تموز ١٩٨٠	٣١ آذار ١٩٨٣	النرويج	١٧ تموز ١٩٨٠	٢١ أيار ١٩٨١
اليونان	١٧ تموز ١٩٨٠	٣٠ أيار ١٩٨٤	الدانمارك	١٧ تموز ١٩٨٠	٢١ نيسان ١٩٨٣

انتشار العنف ضد المرأة يفوق التوقعات

سامح يوسف

عانت أكثر من ثلث نساء العالم من العنف الجسدي أو الجنسي أو كليهما معاً، وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٣، واللافت في الأرقام أن النسبة الأكبر ممن عانين من العنف الجنسي، تعرضن له من قبل الشريك الجنسي لا من قبل غرباء.كما أشارت بعض الإحصائيات على المستوى الوطني إلى نسب أعلى بكثير تصل إلى ٧٠% (إثيوبيا على سبيل المثال لا الحصر) من مجموع نساء البلد. وتقدر الدراسات نسبة النساء اللواتي قتلن من قبل الشريك الحميم أو أحد أفراد العائلة ٥٠% من النساء المقتولات عام ٢٠١٢ في العالم كله.

لا يتم التبليغ في كثير من الحالات عن العنف ضد المرأة، فقد كشفت دراسة استندت على مقابلات شخصية مع ٤٢ ألف امراة وشملت جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، أن ١٤% فقط من النساء اللواتي يتعرضن للعنف من قبل الشريك يبلغن الشرطة عن ذلك، و١٣% ممن يتعرضن للعنف من قبل غير الشريك يفعلن ذلك. ويعود ذلك لعدة أسباب، أهمها خوف المرأة من الانتقام ونظرة المجتمع الذكورية للأمور التي تصل في بعض الأحيان إلى تحميل المرأة المسؤولية. وإذا كان العنف الفيزيولوجي ضد المرأة هو المظهر الأوضح للعنف، فإن المرأة تعاني أيضاً بشكل أوسع وأكثر شمولية من العنف المعنوي. فحرمان المرأة من الميراث عنف، وتزويجها بالإكراه عنف، كذلك عدم السماح لها بإكمال تعليمها مقارنة مع الذكور، وانخفاض معدل دخلها مقارنة بالذكور ومقابل نفس الأعمال حتى في البلدان التي توصف بالمتحضرة، وقبل كل شيء تلك النظرة الدونية التي تحيطها بها العديد من المجتمعات. فمنبع العنف هو عدم المساواة، ولو تساوت الحقوق في نظر القانون والتشريعات مع التزام بالتطبيق لما كنا نتحدث عن عنف موجه تجاه المرأة تحديداً. تذكر الدراسات والأبحاث أسباباً عديدة لظاهرة العنف ضد المرأة وانتقاص حقوقها، لعل أبرزها انخفاض مستوى التعليم، وغياب التشريعات التي تكفل حقوق المرأة وتدافع عنها، وإدمان الكحول، إضافة لتعدد الشركاء غيرها من الأسباب.

تزويج الصغيرات جريمة، والشركاء أعنف من الغرباء

في العالم الذي نعيش فيه اليوم أكثر من ٧٠٠ مليون امرأة حية تزوجن وهن طفلات (أقل من ١٨ عاماً) وثلثهن (حوالي ٢٥٠ مليون) تزوجن قبل أن يبلغن ١٥ عاماً. العرائس الطفلات لا يتمكن في معظم الأحيان من التحكم في شروط ممارسة الجنس، وخصوصاً موضوع الوقاية، فيصبحن عرضة للأمراض المنقولة جنسياً، ومن ضمنها بالطبع مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي يترافق في كثير من الأحيان مع حالات حمل مبكر. ونتيجة عدم نضج الفتاة جسمانياً للحمل والولادة تكون حيواتهن وحيوات المواليد في خطر. كما ويزداد احتمال زواج الفتيات الفقيرات المبكر عن مثيلاتهن ممن يعشن في بيئات غنية إلى ٢٥%، فتزويج البنت في عمر صغير يعتبر مخرجاً اقتصادياً للأسرة في حالات الفاقة، خصوصاً في الثقافات التي يقدم فيها الزوج مقابلاً مادياً لأسرة الفتاة أو للفتاة نفسها، كالمهر أو الهدية. تشير الإحصائيات أنه من بين كل الفتيات اللاتي سبق وتزوجن أو مازلن متزوجات، فإن الشركاء الحاليين أو السابقين هم الجهة الأكثر ممارسة للعنف ضدهن من بقية الناس. وأنه حوالي ١٢٠ مليون من الفتيات غير المتزوجات (حوالي عشر الفتيات غير المتزوجات حول العالم) تعرضن لممارسة الجنس أو أفعال جنسية بالإكراه. فوجود المرأة إلى جانب الرجل وتحت سلطته لا يخفف في واقع الأمر من ممارسته للعنف ضدها، بل يعطيه أدوات ونفوذاً أكبر على المرأة، وبدل أن يصبح الشريك أو الزوج مصدر سعادة وحماية للمرأة يصبح خطراً أكثر من الرجل الغريب.

الجهل والفقر والتخلف بيئة حاضنة لازدياد العنف ضد المرأة

النساء في المناطق الريفية أكثر عرضة بمرتين للتعرض للعنف، خصوصاً في الأرياف النامية في دول العالم الثالث. وقد وجدت دراسة أجريت عام ٢٠١٠ في نيودلهي أن ٦٦% من النسوة قدمن شكاوى حول تعرضهن لتحرشات جنسية ما بين مرتين إلى خمس مرات خلال العام السابق. أما في الولايات المتحدة فإن ١١,٨% من إصابات النساء فوق العشرين سنة، والتي تم تشخيصها العام الماضي، ترتبط بالعنف الجنسي من قبل الشريك. في أفريقيا والشرق الأوسط أكثر من ١٣٣ مليوناً من الفتيات والنساء قد اختبرن نوعاً من أنواع الختان في ٢٩ بلداً، حيث لا يزال هذا التقليد المؤلم موجوداً. وإضافة إلى الأذى الفيزيولجي والنفسي الذي تسببه هذه الممارسات،

فإن الفتيات اللواتي يتعرضن للختان تزداد نسبة إصابتهن بالنزيف المزمن، والأمراض المعدية ومن ضمنها نقص المناعة وانعدام الخصوبة والتعقيدات خلال الحمل، لتصل إلى خطر الموت المباشر في كثير من الحالات.

عصابات الإتجار بالبشر تفضل النساء، والخسائر الاقتصادية لايمكن التغاضي عنها

تقع ملايين النساء في براثن عصابات الإتجار بالبشر في شكل "عصري" من أشكال العبودية واسترقاق البشر. وتقدر نسبة النسوة بحوالي ٥٥% من حوالي ٢١ مليون ضحية من الضحايا الذين غالباً ما يجبرون على العمل دون مقابل. حوالي ٩٨% من النسوة المخطوفات يتم إجبارهن واستغلالهن في سياق جنسي. وتعاني ٤٠ -٥٠% من النساء في بلدان الاتحاد الأوروبي من مقاربات جنسية غير مرغوبة في العمل قد تصل إلى حد التحرش الجسدي والجنسي من قبل زملاء العمل. في الولايات المتحدة ٨٣% من الفتيات بين الصفين الثامن والحادي عشر (من عمر ١٢ سنة إلى ١٦) تعرضن لشكل من أشكال التحرش العلني في المدارس العامة. كما وثقت الأبحاث في دول مختلفة، ارتباطاً بين نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والعنف الجنسي، مساوياً في الخطر لاحتمالية الإصابة عند السكن مع شريك تم تشخيص الإصابة لديه مسبقاً.

بلغت الخسائر السنوية التي يسببها عنف الشريك في الولايات المتحدة ٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وحوالي ٢٢,٩ ملياراً عام ٢٠٠٤ في إنجلترا وويلز وحدهما (تشمل الحسابات التكاليف المباشرة وغير المباشرة، الصحية والإدارية والمادية وغيرها). وقدرت دراسة عام ٢٠٠٩ الخسائر السنوية الناتجة عن العنف ضد النساء والأطفال بـ ١٣,٦ مليار دولار أسترالي. وفي فيتنام قدرت دراسة حديثة مقدار الخسارة السنوية بسبب العنف ضد المرأة بما يقارب ١,٤ إلى ١,٨ من الناتج المحلي.

العنف ضد المرأة في العالم العربي

في الوطن العربي تعاني النسوة من نفس طبيعة الانتهاكات التي تعانيها حول العالم، يزيد عليها الانتهاكات المتعلقة بجرائم الشرف، التي يساهم فيها بشكل خاص التدين والموروث. كما تعاني النسوة العربيات بشكل خاص من موضوع التحرش الذي يترافق في بعض الدول العربية مع تحميل الفتاة المسؤولية عنه في بعض الأحيان بدل معالجة الأسباب.

تشريعات هزيلة لا تطبق على أرض الواقع

حاولت بعض الدول العربية استصدار العديد من القوانين التي تكفل للمرأة حماية معينة، كالمغرب والأردن وتونس التي أصدرت قوانين تكافح العنف الأسري. لكن هذه المحاولات ما زالت عاجزة عن تحقيق خرق حقيقي في العقلية الاجتماعية العربية التي تمنع النساء في أحد بلدانها (السعودية) حتى اليوم من قيادة السيارة، ويتحول فيها التحرش في مصر مثلاً إلى ظاهرة يومية، والاغتصاب إلى أرقام خيالية بلغت ٢٠٠ الف سيدة سنوياً تبعا للمركز المصري لحقوق المرأة. ومن بين كل مائة ألف سيدة أردنية تعرضت اثنتان على الأقل للاغتصاب. أما في قطر والإمارات، فأشارت التقارير إلى زيادة حالات العنف تجاه الخادمات، والمساعدات المنزليات اللواتي يتعرضن للأذى الجسدي والاغتصاب.

الربيع العربي وانتهاكات حقوق المرأة

ساهم الاضطراب السياسي والأمني الذي أفرزه الربيع العربي أيضاً في زيادة الانتهاكات الموجهة ضد الإنسان عموماً والمرأة على وجه الخصوص. وحسب مركز توثيق الانتهاكات في سوريا فقد استشهدت حوالي ١٥ ألف شهيدة منهن حوالي خمسة آلاف طفلة. كما يستخدم النظام السوري التعذيب الممنهج في معتقلاته ضد النساء، يشمل ذلك الاغتصاب المتكرر أو الجماعي في كثير من الحالات، ويتعمد ضد النساء (مع أنه يمارس ضد الرجال أيضاً بحالات أقل). كذلك الأمر في مصر، حيث اعتمد النظام الحاكم على قضية "كشوف العذرية" كوسيلة للضغط على النساء تحديداً وتخويفهن من المشاركة في الاحتجاجات.

كما قام تنظيم داعش الإرهابي بالعديد من الانتهاكات بحق المرأة أينما حل، وصلت به حد بيعهن علناً في الأسواق كسبايا كما حصل مع النساء الإيزيديات في سوريا والعراق، ناهيك عن تحويل حياة المرأة في المناطق التي يسيطر عليها إلا جحيم حقيقي، واعتقال العديد من النساء والناشطات بتهم ملفقة وقتل بعضهن.

الديمقراطية والحياة السياسية السليمة هي التي تقرن التشريعات بالتنفيذ

لا يكمن إصلاح واقع النساء في دول العالم عموماً والعالم العربي خصوصاً بالتشريعات وحسب، بل بالرغبة الحقيقية في تفيذ هذه التشريعات، رغبة تصنع في المدارس والجامعات ودور العبادة، ويتاح لها أن تأخذ مجراها الصحيح من خلال عقد اجتماعي جديد، في جو من الديمقراطية والحياة السياسية السليمة بعد انجلاء واقع الفوضى الراهن.

السودان والصومال التمييز ضد المرأة لصالح من؟

رائدة كريم

ما تزال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، موضع نقاش وموضوع خلاف، فبنودها الثلاثون لا تتفق جميعها وقوانين وأعراف كل الدول التي وقعت عليها. كما أنها لم تكن تناسب دولاً تصنف ضمن الدول المتقدمة المدافعة عن الحرية والعدالة والديموقراطية، مثل سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت الاتفاقية تدخلاً في شأنها الداخلي، ومخالفة لقانون الأحوال الشخصية فيها، وأنها بمجملها تهدد الأمن الأسري والمجتمعي.

اعتمدت اتفاقية "سيداو" من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، ووقعت عليها معظم الدول العربية وآخرها فلسطين عام ٢٠١٤. وهي عملياً تلزم الدول الموقعة عليها بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل على جميع المستويات. لكن ما قد يعرقل تطبيق تلك الاتفاقية هو تسجيل الدول الموقعة عليها تحفظات على بعض موادها، ومن أبرزها المادة ٩ المرتبطة بحق المرأة في جنسية بلدها ونقلها إلى أبنائها حال زواجها من أجنبي، والمادة ١٥ المرتبطة بالمساواة بين الجنسين أمام القانون، والمادة ١٦ المتعلقة بتنظيم علاقات الزواج وقوانين الأسرة، وهي تتعارض والشريعة الإسلامية والقواعد الفقهية فيها، وغيرها من المواد.

وحدهما السودان والصومال من بين الدول العربية لم توقعا على الاتفاقية التي ترفض التمييز ضد المرأة، وتقف ضد أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بتساوي المرأة مع الرجل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف لها بهذه الحقوق أو تمتعها بها أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية.

المرأة السودانية بعد الإنقاذ:

في ١٢ تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٤ كشف مسؤول برلماني سوداني رفيع عن رفض الخرطوم اشتراطات دول أوروبية بالتوقيع على اتفاقيات تقضي بالانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والمصادقة على اتفاقية "سيداو" مقابل ضمه لمنظمة التجارة العالمية، وذلك لتعارض بعض تلك الاتفاقيات مع قيم السودان. غير أن ناشطات وقياديات أجمعن على أن رفض توقيع الاتفاقية، إنما هو دعم مباشر لكل الانتهاكات التي تمت تجاه المرأة المضطهدة أصلاً.

من جهة ثانية طالعتنا آخر الأخبار أن معدلات العنف ضد المرأة السودانية في ازدياد، خاصة ضد الناشطات في الشأنين السياسي والإنساني. فالمرأة في مناطق النزاعات وخاصة في إقليم دارفور تواجه خطر العنف الجنسي خارج معسكرات النزوح. وإذا كانت السلطات السودانية قد اعترفت بارتفاع معدلات العنف تجاه المرأة، إلا أنها أكدت على مسألة أخرى، وهي أن تحسناً كبيراً طرأ على أوضاعها بعد تعديل بعض القوانين والتشريعات.

إن نظرة فاحصة إلى وضع المرأة في السودان لايمكن فصله عن المجتمع عموماً، فالقانون وإن كان قد كفل للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتساوي في العمل والمزايا الوظيفية الأخرى، لكن ذات القانون لم يضع السودان على سكة التطور، حتى وإن علمنا أنه أقر عدم تنفيذ عقوبة الإعدام على الحوامل والمرضعات إلا بعد عامين من الرضاعة، فماذا لو وضعت طفلها أو فطمته؟ ظاهرياً تبدو الدساتير والقوانين التي أقرتها حكومة الإنقاذ وما قبلها من حكومات لصالح المرأة، غير أنها في العمق تؤكد عكس ذلك، فالمرأة السودانية تعيش معاناتها وألمها وحدها بعيداً عن الإعلام وعدسات الكاميرات، وما تم فعلاً هو تكريس إقصائها، والحد من نشاطها على مختلف الصعد والمستويات، وبات صوتها خافتاً، ولم تعد حاضرة إلا في المشهد الرسمي الصوري.

إن ما كسبته المرأة السودانية على مستوى التعليم لا يعني أنها كسبت مقابله الكثير، وما وصول البعض إلى البرلمان، وتوليهن حقائب

وزارية محدودة وغير سيادية، وقيادتهن أو مشاركتهن في الأحزاب، إلا "مكياجاً" لا أثر له في العمق.

المدافعون عن حكومة الإنقاذ يقولون إن المرأة السودانية تدخل الجامعة، وتحصل على الرعاية الصحية، ولا تختلف عن الرجل فيما يتعلق بالعمل وقوانينه، لتسهم في كل ما تقوم به في عملية بناء الدولة، وهي ذات الدولة التي تمنح الحق لأجهزتها الأمنية بتعقب الناشطات الحقوقيات والسياسيات والصحافيات، وتوجه إليهن اتهامات غالباً ما تكون أخلاقية أو دينية، وتعتقلهن، وتحاكمهن، وتحكم عليهن بعقوبات قاسية، وهو ما تكرر حدوثه كثيراً في السنوات الأخيرة، كما هي الحال بالنسبة للصحافية والناشطة "لبنى حسين" التي عوقبت لارتدائها زياً فاضحاً كما ادعت السلطات، وللناشطة في مجال حقوق المرأة "أميرة عثمان" التي حوكمت لذات التهمة، والناشطة والروائية "رانيا مأمون" التي حوكمت بتهمة صفع شرطي وإلقاء الحجارة على أفراد الشرطة أثناء تظاهرات قامت احتجاجاً على زيادة أسعار المحروقات.

الكاتبة "منى بكري أبوعاقلة" أشارت في مقالتها (ما بين حركة طالبان وحكومة الإنقاذ الوطني) إلى أن المرأة السودانية في عهد الإنقاذ (تمنع من السفر دون محرم أو بشرط موافقته، ولا يعتدّ بموافقة المرأة أو رأيها. وتم فرض الحجاب على النساء. كما لا زالت المرأة تعاني من حرمان ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية. وتتعرض النساء السودانيات للملاحقة والمساءلة وللجلد بواسطة النظام العام وفقاً للمادة ١٥٢ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م، الجرم هو ارتداء ملابس تسبب مضايقة للشعور العام.)

أخبار النساء في السودان سواء في معسكرات النزوح أو مناطق النزاعات ينقلها بشكل دائم راديو "دبنقا"، متحدثاً في تقاريره وأخباره كيف يتعرضن بشكل منظم وممنهج لعمليات انتهاك واغتصاب، دون أن يصل المغتصبون إلى يد العدالة، وهي الممارسات التي تعمل الناشطات على فضحها.

الناطق باسم المرأة في معسكر أبو سروج بولاية غرب دارفور "حليمة إسحاق عبد الله" تحدثت عن وضع المرأة الدارفورية النازحة، ووصفته بالسيء جداً بسبب الجرائم والانتهاكات التي تنال منها يومياً منذ عام ٢٠٠٣، حيث تتعرض للاغتصاب والعنف الجنسي وتجبر على الزواج المبكر والختان، وإذا كانت هيئة النازحين واللاجئين تدين المليشيات الحكومية لاستمرارها في ارتكاب كل تلك الانتهاكات في مختلف مناطق إقليم دارفور، وتحمل المسؤولية للسلطات الحكومية وبعثة اليوناميد. إلا أن الوضع ما يزال قائماً، وما تزال المرأة السودانية في مناطق الصراع الخاسر الأكبر لكل شيء وفي كل شيء.

إن المرأة في السودان، الذي أصبح سودانين، تعاني من وضع بالغ السوء، ومن مختلف النواحي، فهي تتعرض للخطف ولمختلف أنواع القهر والاضطهاد والعنف والتعذيب على اختلاف درجاته، وقد كانت الحكومات المتعاقبة والمليشيات المسلحة من الجنجويد والعسكر والمافيات السبب في كل ما وصلت إليه، وكما أن حقوق المرأة منتهكة، كذلك هي حقوق الإنسان في بلد يجتر الحرب الأهلية، والصراعات المذهبية والقبيلة، وعلى الرغم من توقيع السودان الجنوبي على "سيداو"، إلا أن تطور وضع المرأة فيها رهن السلطات التشريعية والتنفيذية فيها، إذ لا يمكن أن تقوم قائمة للمرأة بمعزل عن المجتمع الذي تنتمي إليه، خاصة وأن فئة المرأة هي أكثر الفئات المجتمعية تضرراً خلال حرب دارت رحاها طويلاً، وغاب فيها العقل.

المرأة الصومالية في أتون الحرب:

الصومال التي لم توقع على اتفاقية "سيداو" لا نعرف عن نسائها أكثر مما نعرف عن الحروب التي دارت فيها، هي التي عانت من عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة لمدة تزيد عن عقدين، فمن حرب إلى أخرى، ومن اضطرابات إلى سواها، ومما لا شك فيه أن الإنسان بشكل عام في مناطق النزاع والحروب يتعرض لأشرس الهجمات من قبل المتنازعين الذين لا يلقون بالاً للمدنيين على اختلاف فئاتهم العمرية.

ولأن الأطفال والنساء هم أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع، أي مجتمع، وخاصة في أوقات الحرب، فإن ما حدث في الصومال قادهم إلى القاع في كل شيء، فكل التقارير التي صدرت عن وضع المرأة في الصومال تشير إلى تعرضها للانتهاكات، في ظل وجود لغة السلاح التي قادت المجتمع إلى انهيارات كبيرة، ولم تفلح الأصوات المنادية بحقوق الإنسان، ولا المطالبات المحلية والدولية بوقف الصراع الذي كان يمتد تباعاً على مدار أكثر من ٢٠ عاماً لينقذ المرأة مما باتت تتعرض إليه، ولا حتى الجهود القليلة أصلاً تمكنت من الوصول إلى واقع يحقق للمرأة أدنى مقومات العيش بكرامة وسلام، ومع ذلك لم تتوقف الناشطات عن العمل، سعياً منهن لحماية المرأة، والدفاع عن حقها في الحياة.

بعد انهيار الدولة الصومالية بكل ما فيها من مؤسسات مطلع تسعينيات القرن الماضي، ظلت المرأة الصومالية هي الطرف الأضعف في الصراع، فقادتها الحرب إلى واقع مؤلم، إذ بدأت تتعرض للتهميش والانتهاكات، فتم حرمانها من التعليم، وأجبرت على العمل في

عمر مبكر، وفي أجواء انعدام الأمن والسلم الأهلي تعرضت للتعذيب الجسدي والامتهان والاغتصاب في ظل غياب القانون والرادع الأخلاقي.

من الحرب إلى المجاعة التي تم إعلانها عام ٢٠١١ زاد وضع المرأة الصومالية سوءاً، وكثرت الاعتداءات عليها، وهو ما أكده المركز الصومالي لتأهيل المرأة، فمنذ ذلك التاريخ تم تسجيل ٥٠٠ حالة من مختلف الأعمار كن قد تعرضن لاعتداءات جنسية وجسدية، سواء من الأزواج أو من الميليشيات المسلحة، هذا الرقم قاد إلى تأسيس المركز الذي يعمل على إعادة تأهيل المرأة المضطهدة والمغتصبة، على الرغم من مصاعب التمويل.

في العام الماضي نددت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بحالات اغتصاب واستغلال جنسي يرتكبها جنود بعثة الاتحاد الإفريقي المنتشرة في الصومال منذ عام ٢٠٠٧، كما أقرت لجنة تحقيق تابعة للاتحاد الإفريقي أنها رصدت حالات استغلال جنسي واغتصاب، صحيح أن اللجنة أشارت إلى عدم انتشار تلك الظاهرة، إلا أن المحققين أكدوا أنهم لو استمروا في تحقيقاتهم لكشفوا النقاب عن المزيد من الحالات المأساوية.

من جهة أخرى أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الشابات والفتيات يتعرضن في مخيمات النازحين لأعمال عنف ممنهجة من قبل قوى الأمن، وقد قالت "فارتون أدان" التي تدير مركزاً للسلام وحقوق الإنسان في مقديشو منتصف هذا العام لوكالة الأنباء الفرنسية إن النساء اللواتي تعرضن لأي شكل من أشكال العنف الجنسي يلجأن للمركز. (وينبغي على مرتكبي جرائم الاغتصاب تحمل عواقب أفعالهم). وأضافت: (عندما بدأنا الحديث عن حالات الاغتصاب عام ٢٠١٠ كان الجميع يلزم الصمت، أما الآن فثمة اعتراف بوجود مشكلة، لذا دخلنا في مرحلة جديدة، وينبغي الآن أن نعرف كيف نعالجها).

صحيح أن الدستور الصومالي المؤقت الذي صيغ عام ٢٠١٢ بتأثير من المجتمع الدولي الداعم لسلطات مقديشو يدين أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة، كما يحظر ختان الإناث، لكن هذا لا يعني أن هناك قانوناً يطبق في بلد افتقد إلى أدنى حدود الأمن والأمان، وفي بلد مليء بالفوضى والعسف والتطرف الذي تمارسه حركة الشباب الإسلامية، والميلشيات المسلحة والعصابات.

أدان التي افتتحت مركزاً لمساعدة المرأة المغتصبة والمعنفة قالت إن العنف الجنسي هو أحد مخلفات الحرب في الصومال المحرومة من سلطة مركزية فعلية منذ سقوط نظام الرئيس سياد.

لم تكن المرأة ضحية الاغتصاب فقط، ففي بلد تقضمه الانقسامات استخدمت المرأة في الحرب، وفي مقالة بعنوان (المرأة الصومالية بين التجارة وحمل السلاح) كتب "سلام نجم الدين شرابي": (تعصف بالمرأة الصومالية آثار هذه النزاعات التي اتخذت منها موقفاً يتعدى موقف المتفرج إلى المساهم تارة في حل هذه النزاعات عن طريق التزاوج بين القبائل، وتارة عن طريق جمع التبرعات لصالح المحاكم الإسلامية وتارة في النزول إلى ساحة المعركة وخوضها بكل شجاعة وبسالة)، مستشهداً بالمواجهات التي نشبت مطلع شباط/ فبراير ٢٠٠٥ بين قوات التحالف التي تدعي أنها تحارب من أجل إرساء السلام ومكافحة الإرهاب، وبين قوات اتحاد المحاكم الإسلامية: (للحرب تأثير مدمر في الصومال، وعلى المواطنات الصوماليات اللاتي سقطت منهن الكثيرات ضحايا العنف العشائري أثناء الحرب، هذا عدا الاعتداءات وجرائم الاغتصاب التي استهدفت الكثير منهن وكان آخرها ما يجري حالياً من ارتكاب القوات الإثيوبية اعتداءات جنسية بحق فتيات صوماليات، في بلدة "دوبلي" جنوب الصومال).

تشير الأرقام إلى ازدياد عمالة النساء من ١١٧٧٠٠٠ عام ١٩٨٦، إلى ١٣٠٢٠٠٠ عام ١٩٩١، إلى ١٤٤١٠٠٠ عام ١٩٩٦، أي ما نسبته ٤١,٧% عام ١٩٨٦ و٣٩,٢% عام ١٩٩٦م، والسبب في ارتفاع النسبة يعود إلى اشتراك الرجل في الحرب، كما باتت المرأة تُستخدم للحفاظ على السلم والانسجام الاجتماعيين من خلال التزاوج بين القبائل، وعن طريق مثل هذه الزيجات تم إصلاح العديد من العلاقات المتفجرة بين هذه القبائل، كما أورد "شرابي"، مشيراً إلى وجود النساء في معسكرات المحاكم الإسلامية في الآونة الأخيرة، ومشاركتهن في المواجهات بين قوات الاتحاد وقوات التحالف، كطبيبات وممرضات، وكذلك كمحاربات يحملن السلاح.

لن تخرج المرأة الصومالية من أتون الحرب إلا حين يستقر البلد، ويتم وضع قوانين تحترم الإنسان، والإنسان يحترمها أيضاً، فيقبل برئيس منتخب ديموقراطياً، وليس بقوة السلاح، وقد تكون "فادومو دايبب" التي أعلنت رغبتها بالترشح للانتخابات الرئاسية ٢٠١٦ هي التي ستقود البلاد إلى الاستقرار شيئاً فشيئاً، متحدية بذلك الصراع الدموي، والظروف السيئة جداً التي يعيشها الجميع، ومن بينهم النشطاء والسياسيون على حد سواء.

و"فادومو دايبب" التي ولدت في كينيا لأبوين أمبين كانت قد لجأت إلى فنلندا مع إخوتها وهي في سن السابعة عشرة، وهناك تعلمت ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة، حيث تتابع دراسة الماجستير في الإدارة العامة في جامعة هارفارد، وهي إن نجحت في الانتخابات ستعمل على تحسين واقع المرأة الصومالية التي تتعرض إلى صنوف مختلفة من العنف الجسدي والنفسي كما وعدت.

منتدى المعرفة وحرية التعبير وجلسته الثامنة عشرة

بوح نسائي

فريق تحرير سيدة سوريا

نظم "منتدى المعرفة وحرية التعبير" في "دار نون" بمدينة غازي عنتاب التركية جولته الثامنة عشرة، واستضاف جلسةً حواريةً نقديةً حول مشروع بوح نسائي، وكانت الجلسة التي رعتها مجلتي سيدة سوريا وضوضاء بالتعاون مع وزارة الثقافة وشؤون الأسرة في الحكومة السورية المؤقتة، استقبلت كل من الكاتبتين فاتن رحال ورامية مستو، إضافةً إلى وزيرة الثقافة وشؤون الأسرة سماح هدايا، بحضور مجموعة من الكتاب والشعراء والمثقفين السوريين.

تكلمت فاتن رحّال عن تجربتها ورؤيتها حول ورشة "بوح نسائي" التي نظمتها مجلة سوريا، "أنا لست كاتبة محترفة ولا غير محترفة، ما أعرفه عن الأدب هو ما تذوقته، وعن الكتابة ما تعلمته من سيدة سوريا في ورشة بوح نسائي، مخزونٌ أمتلكه وآلية للكتابة أتعلمها، أما ما كتبته وسأكتبه فهو نتاج الثورة، نتاج معاناة الألم، مع إصرارنا على تحويله إلى إبداع نحن سيدات سوريا".

تابعت رحال حديثها بسرد تفاصيل عن ورشة "بوح نسائي" والتي أمضتها برفقة سبعة عشر سيدة أخرى تحولن إلى كاتبات، فقالت: "تجربة بوح نسائي مع سيدة سوريا، أكدت أن الثورة لم تكن فقط ضد النظام، بل كانت ثورة على كل شيء موجود فينا، ثورة على عقدنا، أدركنا خلالها أننا قادرات على التنفس والكتابة"، موضحة أنهنّ مصرات على تنفيذ تجربة ثانية مماثلة لورشة "بوح نسائي" لترجمة مشاعر السوريين الذين يعيشون المعاناة المستمرة منذ خمس سنوات، والكتابة عن تجربة الأطفال الذين كبروا مع المآسي والعذابات.

الدكتورة راميا مستو، سردت في حديثها ضمن الجلسة الحوارية تفاصيل تجربتها ضمن فريق ورشة "بوح نسائي"، وعن نصها الذي نشر في العدد الخاص من مجلة سيدة سوريا، ذكرت تفاصيل متعلقة بالنص عن الفتاة التي درست في إيران وامتهنت الطب، وعودتها إلى سوريا إبان الثورة، وما رافقها من تغيرات كبيرة في البلاد،المظاهرات الاضطرابات والصراعات التي شهدتها مدن البلاد كلها، كما تكلمت عن وقائع الحالة الاجتماعية في القرى المهمشة والعلاقة بين الناس والثوار والحرب الدائرة ضد قوات النظام، وذكرياتها أيام الدراسة، معتقلات النظام حينها وتركيبة أسرتها المتناقضة، وحالات الخوف والقلق أثناء المعارك واستشهاد شبان القرية الذين دافعوا عنها.

وزيرة الثقافة وشؤون الأسرة في الحكومة السورية المؤقتة، سماح هدايا، أكدت من جهتها أن لكل كتابة شيئاً خاصاً، وتحدثت عن ضبابية مصطلح (الأدب النسوي، الأدب النسائي، أدب المرأة ... إلخ)، وهل استطاع الأدب العربي أن يؤسس نقدياً، شيئاً اسمه الأدب النسوي كجنس أدبي، وهل ثمّة أدب رجال وأدب نساء.

"هدايا" ركزت على أهمية التمييز بين الأدب النسائي والأدب النسوي، فالأول هو محض جندرة يعتمد على تقسيم جنسي بحت، ولذلك لا يمتاز بخصائص المعنى النقدي للأدب النسائي أو الرجالي، لأن الأدب هو تعبير عمّا يختلج في النفس، وتعبيرٌ عن الفلسفة ... إلخ. وأوضحت أن ليس ثمّة إقرارٌ نهائي بمصطلح الأدب النسوي، غير أنه يشمل كل ما يتعلق بقضايا الصراع الذي تعيشه المرأة في مواضيع مواجهة القهر والاستبداد والبحث عن كيانها، ومحاولة المرأة مناقشة قضايا الحريات المتعلقة بإنسانيتها وكينونتها، ضمن منظومة عامة هي منظومة الثورة على القهر الاجتماعي.

وكان في الجلسة العديد من مشاركات الحضور ومداخلاتهم، قال محمد ملاك رئيس تحرير مجلة سيدة سوريا، من إدارة المنتدى، إن مشروع بوح نسائي الذي تقوم به سيدة سوريا، يهدف إلى تطوير قدرات سيدات سوريات، ويفتح باب البوح أمامهن، بكتابة الحكايات وإنتاجها من الوقائع، ويضيف، قصص السوريات وبوحهن سيقول أن السوريين ليسوا أرقاماً، كما يجعلنا البوح نتعرف على القاتل والقتيل، كجزء من تاريخ البشرية ومعاناتها من جهة، وكباب للحوار والإطلال على معاناة الآخر ما يفتح باب الأمل في التقاء الناس.

بين مطرقة القانون وسندان المجتمع

تمكين المرأة في مواجهة العنف ضدها

إعداد: رهف موسى

تعاني المرأة حول العالم من العنف بمختلف أشكاله الجسدية والمعنوية، ويخرج هذا العنف من نطاق العشوائية ليكون مقوناً أحياناً في إطار الدولة وتقليداً عاماً في المجتمعات في أحيان أكثر. إلا أن الجهود باتت تتجه في العقود الأخيرة نحو تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لتكون أهلاً لمواجهة هذا العنف بنفسها، بالإضافة إلى توعية المجتمع بدورها في التنمية والتنشئة.

يفيض تاريخ البشرية بمنجزات رجالها وإسهاماتهم في عمليات التنمية، بتزامن مع إغفال دور المرأة في البناء المجتمعي بذات المستوى. بل إنها في بعض الأحيان اعتُبرت في المرتبة الثانية، ومازالت تعتبر كذلك في كثير من دول العالم. وفي نفس السياق يتم تصنيف المرأة في جميع أنحاء العالم على أنها جزء من المجموعات المهمشة والضعيفة، في الوقت الذي تسعى فيه المجتمعات إلى تسهيل عملية تكيف المرأة مع تهميشها.

بالرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥ وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، لا تزال الكثير من دول العالم بحاجة للاهتمام بموضوع تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتمارس دورها الطبيعي في عملية التنمية. لكن للأسف تؤكد الأدلة أن الكثير من العاملين في مجال التخطيط التنموي في العالم العربي وفي أفريقيا يعملون استناداً على فرضية أن أي مشروع يفيد جزءاً من المجتمع (الرجال) هو بالضرورة يفيد المجتمع ككل (نساء ورجالاً). لذا يتم في الغالب توجيه تمويلات المشاريع التنموية نحو الرجال. وكذلك فإن العديد من الدول تسن قوانين وممارسات تكرس تهميش المرأة وتسهل التهرب من عواقب العنف ضدها. ونتيجة لذلك، برزت العديد من المبادرات المستجيبة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة، وفي المنتديات العلمية، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بيجين.

كذلك فقد برز أن التمكين المرأة اقتصادياً ذو أهمية كبيرة في تسريع عملية التنمية في الدول النامية.

وشكل الفقر المتزايد بين أوساط النساء الجانب الحيوي من خطة عمل مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥، كما تم إدراجه كظاهرة يجب علاجها في الأهداف الألفية للتنمية، التي كان على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية

ركز الاتحاد الأفريقي في منتدى التنمية الأفريقي السادس في عام ٢٠٠٨ على أن هناك أدلة قاطعة بأن تمكين المرأة هو عامل رئيسي في مكافحة الفقر ومرض نقص المناعة المكتسب ووفيات الرضع والأمهات والعنف ضد المرأة والتمييز ضد النوع الاجتماعي. إضافة إلى تقليص فجوة النوع الاجتماعي وتوفير فرص متساوية وتحسين فرص تمثيل المرأة. وقد بات من الجلي أن تحقيق الهدفين الأول والثالث من أهداف الألفية للتنمية، المتعلقين بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين على التوالي، هما أساس لتحقيق الهدف الثامن والذي ينص على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. لذا فقد بات من الواضح مدى الصلة بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي. في دراسة تمت في الهند، ظهر أن الدول التي لديها عدد أكبر من النساء في قواها العاملة تنمو بشكل أسرع وتخرج أعداداً أكبر من دائرة الفقر، مقارنة مع الدول التي تشكل النساء نسبة منخفضة من قواها العاملة. وبالفعل، يقدر بأنه كان بإمكان دول شبه الصحراء الأفريقية مضاعفة نموها السنوي تقريباً في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٩٢ فيما لو أنها قلصت الفجوة بين الجنسين في التعليم بنفس السرعة التي تمت في دول شرق آسيا.

التمكين السياسي للمرأة

ظل نظاق العمل السياسي لقرون عديدة حول العالم حكراً على الرجال، كونهم العنصر "الأقوى" في المجتمع، لذا غالباً ما يعزى غياب المرأة في الهياكل السياسية الثابتة إلى القوى الأبوية والإقطاعية والرأسمالية، التي أبقت المرأة معزولة عن المحيط العام داخل شرنقة المنزل والأسرة والعناية بالأطفال، وإن كانت قد سمحت لها بالعمل، فإنها لفترات طويلة لم تشغل سوى الأعمال قليلة الأجور. كما أن الدراسات تشير أن الاستعمار كان عاملاً في إخضاع المرأة واستثنائها من السياسة.

وكردود فعل على إقصاء المرأة من مناصب السلطة، أصبح مفهوم "التمكين" قضية مركزية عند الحديث عن السياسة من قبل المناصرين لحقوق المرأة. فالتمكين يؤخذ على أنه عملية يتم من خلالها اكتساب شخص مضطهد بعد السيطرة على مجريات حياته من خلال المشاركة مع الآخرين في تطوير الأنشطة والبنيان، التي تتيح للشعب مشاركة أكبر في الشؤون التي تؤثر عليه تأثيراً مباشراً. أما تمكين المرأة فيقصد به تحريرها من قيود العمل التقليدي داخل الأسرة، وفتح الأفق لها لاستكشاف قدراتها وإمكانياتها، ومع الوقت مشاركتها، إن رغبت، في العمل السياسي الذي يسعى إلى تحقيق مصلحتها على المستويات المحلية والدولية وعلى جميع الأصعدة السياسة بفعالية كبرى.

وقد ازداد الاعتراف العالمي أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة بقدرات المرأة ومهاراتها في مجال القيادة. فارتفع معدل تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم تدريجياً من ١٥% في العام ٢٠٠٢ إلى ١٩,٨% في العام ٢٠١٢. وكذلك شهدت بعض المناطق ارتفاعاً مفاجئاً على نحو خاص. كما في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ازداد عدد النساء في البرلمانات من ١٣,٧ إلى ١٩,٨%، وفي منطقة الدول العربية، التي شهدت ارتفاعاً من ٦,١ إلى ١٤,٧%. ولا يزال هذا المعدل رغم

ذلك أدنى من العلامة المرجعية التي تساوي ٣٠%، وغالباً ما تحدّد على أنها مستوى التمثيل الأساسي لتحقيق "الحجم الحرج" المطلوب. هذا دون التطرّق إلى النسبة الدنيا لتمثيل المرأة، علماً أن النساء يمثّلن نصف سكان العالم.

الآثار الإيجابية للتمكين السياسي للمرأة

أثبتت التجربة في الآونة الأخيرة أن تمكين المرأة كفائدة في المجال السياسي، يمكّن الدولة بدورها من رفع معايير مستوى المعيشة، والقيام بتطويرات إيجابية في مجالات التعلم والبنية التحتية والصحة، إضافة إلى تحقيق خطوات ملموسة باتجاه الديمقراطية. وقد نشر المعهد الديمقراطي الوطني تقريراً بعنوان "ما أهمية المرأة في الحياة السياسية؟" وتضمن العديد من الأمثلة على الآثار الإيجابية للتمكين السياسي للمرأة حول العالم ومنها:

•انطلاقاً من البيانات المستطلعة من ١٩ دولة من دول التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجد الباحثون أنّ ارتفاعاً في عدد المشرّعات ينتج عنه زيادة في مجموع النفقات التعليمية.

•في مسحٍ شمل ١٨٧ امرأة يشغلن مناصب عامة في ٦٥ دولة، وجد الاتحاد البرلماني الدولي أنّ ٩٠% يرين من مسؤوليتهنّ تمثيل مصالح النساء والمدافعة عن سائر أفراد المجتمع.

•في الهند، تبيّن الأبحاث أنّ القرى الواقعة غرب بنغال تحظى بنسبة تمثيل أكبر في المجالس المحلية، وقد شهدت استثماراً في مرافق مياه الشرب التي تضاعفت مقارنةً بالقرى ذات المستويات المتدنية من النساء المنتخبات. ومن المرجّح أن تكون الطرقات أفضل حالاً بمرتين. وقد كشفت الدراسة أيضاً أنّ وجود امرأة في رئاسة المجلس تقلّص من الهوة بين الجنسين في المدارس بنسبة ١٣ نقطة مئوية.

•على الرغم من أنّ النساء البرلمانيات في الأرجنتين يمثّلن ١٤% من النواب فقط، فقد قدّمن ما لا يقلّ عن ٧٨% من مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة.

•في دراسة حول النساء السويديات في الهيئات التشريعية المحلية، أبدت النساء أفضليةً لرعاية الطفل والعجزة مقارنةً بالمواضيع الاجتماعية الأخرى. وهذه الاختلافات في الأولويات تنعكس في أنماط الإنفاق المحلية، بمزيد من التمويل الموجه نحو رعاية الطفل والمسنّ في الدوائر الانتخابية ذات نسبة التمثيل المرتفعة من النساء.

•سمّت نسبة ١٤% من المشرّعات في الولايات المتحدة الأميركية الرعاية الصحية "القضية الأولى ذات الأولوية"، مقابل نسبة ٦% فقط من المشرّعين الذين اعتبروها قضيةً مهمة. والأمر مشابه في مختلف أنحاء العالم، حيث تولي المشرّعات دوماً التركيز على الرعاية الصحية.

•في أماكن منوّعة مثل تيمور الشرقية، كرواتيا، المغرب، رواندا وجنوب أفريقيا،

أدّى الارتفاع في عدد المشرّعات إلى اعتماد تشاريع مرتبطة بمناهضة التمييز، العنف المنزلي، القوانين الأسرية، الإرث، ورعاية الطفل وحمايته.

العنف الاجتماعي ضد المرأة وأثر التمكين الاقتصادي على التخفيف منه

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم ستعاني من العنف البدني أو الجنسي في حياتها. وأكثر أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة شيوعاً هو عنف الشريك: فقد وجدت دراسة عالمية لجرائم القتل أن حوالي نصف جرائم القتل التي تروح الإناث ضحاياها يرتكبها أفراد الأسرة أو الشركاء، بينما لا تزيد تلك النسبة لدى الذكور على الخمس إلا بقليل. وقد أدت الأزمات الاقتصادية الراهنة إلى تفاقم الحرمان الاقتصادي لدى لمرأة، كما أدت تخفيضات الإنفاق الاجتماعي الناتجة عنها على الصحة والتعليم إلى تصاعد خطر تعرض المرأة للاستغلال والعنف.

تعمل المؤسسات والمنظمات التي تقدم القروض الصغيرة على تركيز جهودها على النساء باعتبارهن أحد الفئات الأساسية المستهدفة، إلى جانب الفقراء والعاطلين عن العمل، لا سيما وأن المعايير الدولية لأفضل الممارسات الإقراضية التي تحددها المؤسسات والمنظمات المانحة باتت تركز على رفع نسبة النساء اللواتي يتلقين التمويل مقارنة مع نسبة الذكور الذين يتلقون التمويل من تلك القروض. حيث تعتبر تلك المؤسسات ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على مدى تقدم أوضاع المرأة في المجتمع، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على وضع المرأة كأحد مؤشرات تحقيق التنمية. وفي ذات الوقت تشغل قضايا العنف على أساس النوع الاجتماعي اهتمام المنظمات المعنية بشؤون المرأة إضافة إلى المؤسسات التنموية في المجتمع. يعد العنف المبني على النوع مفهوماً ينطوي على أبعاد نفسية وبيولوجية واجتماعية وثقافية متداخلة، بدرجات تتفاوت بحسب كل حالة يتم فيها إيقاع فعل العنف على الضحية.

لقد أشارت العديد من الدراسات أن ظاهرة العنف ضد الزوجات، ظاهرة عالمية تختلف أشكالها باختلاف مستوى التقدم بين الأمم في المجتمعات، فهي أكثر انتشاراً بين الأسر في الدول النامية منها في الدول المتقدمة. وفي هذا السياق، أشارت دراسات حديثة أن حوالي ٨٠% من النساء في أوغندا، و٩٤% من النساء في بنغلادش قد وقع عليهن نوع أو أكثر من العنف خلال حياتهن، مثل العنف الجسدي والجنسي والنفسي من قبل أزواجهن. كذلك لوحظ ارتفاع ملفت بمعدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، خاصة معدلات الاغتصاب. تدل الإحصائيات أن العنف الأسري في الدول العربية ليست ظاهرة نادرة أو بانحسار، فأكثر من ٥٠% من النساء اللواتي شملتهن الإحصائيات في الأردن وتونس والضفة الغربية وغزة ذكرن أنهن قد تعرضن للعنف الأسري.

في دراسة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية تم التركيز على أفضل الممارسات لمنع حدوثه من خلال تقديم الخدمات الملائمة للنساء المتضررات من هذا النوع من العنف، وخلصت إلى أن أفضل إجراءات التدخل لمنع وقوع العنف المبني على النوع الاجتماعي كان من خلال توظيف منهجية متعددة المستويات، على المستوى الفردي بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعاً، وعلى مستوى المجتمع المحلي بالعمل على تغيير الاتجاهات المشجعة على ممارسة العنف ضد المرأة، والمستوى المؤسساتي بتعديل السياسات والقوانين المتسامحة مع أفعال العنف ضد المرأة.

وفي دراسة أخرى عن دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن، دلت نتائج الدراسة على أن للتمكين الاقتصادي دوراً كبيراً في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى أشارت النتائج أن التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في زيادة وعيها بحقوقها الإنسانية.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته أوضاع المرأة في العالم بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الجهود التي لا بد من بذلها لتحسين أوضاع المرأة على اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، حيث تعتبر مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي من المشكلات الاجتماعية التي تزداد نتيجة تسارع التغيرات المادية والتكنولوجية المعاصرة، والتي لا تواكبها التغيرات الاجتماعية على مستوى قيم وعادات وأعراف المجتمع.

اكتئاب ما بعد الولادة أسبابه وعلاجه

سارة العمر

هل سبق ومررتِ باكتئاب ما بعد الولادة أو سمعت به؟ من هن النساء الأكثر عرضة للإصابة به؟ وكيف يتم علاجه؟ بعد الولادة وانقضاء رحلة حمل طويلة وشاقة، تفاجأ المرأة بمشاعر مختلطة لم تكن تتوقعها من فرح برؤية مولودها، وتعب وإرهاق نتيجة قلة النوم في الليل وغياب الراحة في النهار، ما يتسبب لمعظم النساء باللاشعور بقلق واكتئاب. ولكن تلك المشاعر قد تتطور لاكتئاب حاد ومزمن يستمر لأكثر من ثلاثة أسابيع، وذلك ما يسمى "باكتئاب ما بعد الولادة". وهي حالة خطيرة إن لم يتم تداركها وعلاجها، إذ يمكن أن تستمر لفترة طويلة وتؤثر على علاقة الأم بطفلها وبزوجها.

ما هي أسباب اكتئاب ما بعد الولادة؟

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي لاكتئاب ما بعد الولادة، أهمها التغير في معدلات هرمون البروجستيرون والإستروجين في جسم الأم بسرعة كبيرة بعد الولادة عما كانت عليه في فترة الحمل، ما قد يسبب لها اضطرابات مزاجية وتقلبات وحزن غير مبرر، نتيجة لعجزها عن التأقلم مع التغييرات الهرمونية التي تحدث لديها. ومن الطبيعي أن تشعر الأم بالتعب والضعف الجسدي، إضافة للنزف الذي يستمر لبضعة أسابيع بعد الولادة، ما يثير القلق الشديد لدى السيدات لما قد يسببه من مضاعفات على أجسادهن. كل ذلك الضغط النفسي والتوتر المترافق مع الوهن الجسدي يدخل المرأة في دائرة من الاكتئاب الحاد. كذلك فإن لتجربة الولادة الأولى الأثر النفسي البالغ على الأم، لشعورها بنقص الخبرة في التعامل مع مولودها الجديد ولومها نفسها على ذلك، ما يولد لديها شعوراً بالتقصير وأنها أم غير صالحة لمولودها. وعلى العكس من ذلك قد تشعر الأم بأنها تخدم طفلها ليل نهار، وتؤدي واجباتها المنزلية في نفس الوقت، في حين أنها هي من تحتاج للعناية، ولا تجد مقابلاً لعملها سوى الحرمان من النوم وقلة الراحة، وأحياناً عدم التقدير، ما يدفعها للشعور بالحزن على نفسها.

من هن النساء الأكثر عرضة للإصابة بهذا النوع من الاكتئاب؟

جميع النساء عرضة لهذا النوع من الاكتئاب، حتى و إن قد كن مررن بولادة سابقة دون أن تظهر عليهن أي أعراض للاكتئاب. لكن أكثر النساء عرضة لاكتئاب ما بعد الولادة هن اللواتي سبقت لهن الإصابة بالاكتئاب في فترة الحمل أو بعد الزواج، واللواتي تعرضن لحمل غير مخطط له، ومن كانت تصاب باضطرابات تسبق الدورة الشهرية، ومن تقع عليها مسؤولية مولودها لوحدها دون مساعدة تذكر من الأهل أو الزوج.

أعراض اكتئاب ما بعد الولادة

تتضمن أعراض هذا النوع من الاكتئاب الحزن والبكاء المستمر لدى الأم، فهي تفرح للحظات ثم تكتئب فوراً دون مبرر، وتجد صعوبة في الضحك أو الشعور بالسعادة، إضافة لشعورها بالوحدة والذنب وكثرة لومها لنفسها على كل تصرف صغير أو كبير. كما أنها تجد صعوبة في تقربها من طفلها، وتعاني من الإجهاد والتعب المستمرين، والمزاج المتقلب والعصبية الشديدة. وقد تتطور الأعراض لتشمل رغبتها في إيذاء المولود والتخلص منه ورفض حمله أو إرضاعه، وإهمالها لنفسها ونظافتها ورغبتها في الانتحار.

تشخيص اكتئاب ما بعد الولادة

من الضروري لكل امرأة أن تعرف أعراض هذا المرض، وفي حال ظهور إحداها واستمرارها، يتوجب عليها زيارة الطبيب النسائي أو النفسي ليتم علاجها قبل أن تتفاقم حالتها، إذ يقوم الطبيب النفسي لتشخيص هذا النوع من الاكتئاب باختبار يدعى "إدنبراه"، وهو عبارة عن عشرة أسئلة باختيارات للإجابة، ولكل سؤال عدد من النقاط حسب درجة الإجابة، ويتم في آخر الاختبار جمع النقاط، فإذا تجاوزت نتيجة الاختبار ١٣ نقطة، فهذا يؤكد إصابت المرأة باكتئاب ما بعد الولادة ويستوجب تقديم العلاج المناسب لها.

طرق العلاج المناسبة

لعلاج اكتئاب ما بعد الولادة ينصح الطبيب المرأة أولاً بالتحدث معه عن كل ما يحزنها، ويطلب منها البوح بكل مشاعرها وإخباره بمخاوفها وأفكارها، ويعتبر ذلك جزءاً من العلاج، فإن لم تتحسن بعد البوح، يطلب منها أن تتبع نظاماً غذائياً صحياً، بتناول الخضروات والفاكهة، وأن تهتم بنومها، فتنام كلما نام طفلها وتستيقظ معه، لا أن تؤدي واجباتها أثناء نومه. ويزود الطبيب المريضة ببعض النصائح لتحسين مزاجها، فإن لم يجدِ كل ذلك معها، يلجأ الطبيب إلى العلاج الدوائي، فيصف لها أدوية تقوم بضبط التغييرات الهرمونية التي تسبب لها القلق وتعكر المزاج.

شبكة المرأة وحراس
ومرحلة جديدة من المشروع التعليمي

شبكة حرّاس

شبكة المرأة السورية
SYRIAN WOMEN'S NETWORK

فريق تحرير سيدة سوريا

في مرحلة جدية من تنفيذ الشق التعليمي في مشروع "تغيير الصورة النمطية للمرأة"، الذي تقوم به شبكة المرأة السورية وشبكة حراس بدعم من أولف بالمه السويدية، وتغطي فعالياته إعلامياً مجلة سيدة سوريا، كجزء من التعاون مع شبكة المرأة السورية في سياق المشروع ذاته. وحول تنفيذ هذه المرحلة من المشروع، توجهنا للأستاذ رياض نجم من إدارة شبكة حراس بهذه الأسئلة.

* ماذا تحدثنا عن حراس كمنظمة، فريقها، عملها، ونشاطاتها؟

تأسست شبكة حراس كمجموعة متخصصة في مجال حماية الأطفال. بدأت نشاطها بكانون الثاني من عام ٢٠١٢ في مدينة داريا بالقرب من العاصمة دمشق. تسعى الشبكة منذ تأسيسها إلى رفع سوية الوعي بحقوق الطفل ورعاية مصالحه في المجتمع، وخلق بيئة آمنة يتمتع فيها كافة الأطفال بالقدرة على اكتساب المعارف وتطوير المهارات التي يحتاجونها ، وتفتح أمامهم المجال لإطلاق كامل طاقتهم، وتعزيز قدراتهم بما من شأنه تحقيق التنمية المطلوبة في المجتمع. رؤية الشبكة: "مجتمع يتمتع فيه الطفل بطفولة آمنة وسعيدة وينعم فيها، لخيره وخير المجتمع، بالحقوق والحرايات المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الطفل.

أما نشاطات شبكة حراس فهي:

إدارة حالات حماية الطفل

إدارة المراكز التعليمية

بناء قدرات المنظمات والمجتمع

الدعم النفسي

مجلة طيارة ورق

وتعمل شبكة حراس حالياً بالغوطة الشرقية لمدينة دمشق وفي إدلب كمشاريع ميدانية، وتعمل بعدد أكبر من المناطق في مجال دعم المنظمات وبناء القدرات.

وعن خططنا لعام ٢٠١٦ فنحن ننوي العمل على نفس المشاريع، مع التأكيد على تطوير التجربة وإغنائها كما سيتم استهداف محافظة درعا بالمشاريع الميدانية.

* عن مشروع الشراكة مع شبكة المرأة السورية والنشاطات التي تم إنجاز ها والتركيز عليها في الشهرين التاسع والعاشر من 2015، يقول الأستاذ "رياض":

"كان المشروع هاماً جداً وضروري، لأنه ساعد في بناء قاعدة معرفية عن الحماية والإسعاف النفسي الأولي والتواصل مع الأطفال، لعدد كبير من المتدربين، إن كان في الداخل السوري كمنفذين مباشرين للمشاريع، أو في تركيا للأشخاص الذين يعملون على إدارة المشاريع وتخطيطها.

وقد قامت "حراس" بالشراكة مع شبكة المرأة السورية، بتنفيذ برنامج متكامل، بدأ في مدينة غازي عنتاب التركية بمنتصف تشرين ثاني 2015، ويستمر حتى منتصف كانون ثاني 2016، والبرنامج عبارة عن عدد من الورشات، يتم خلالها إعداد المتدرب، حيث يختتم البرنامج التدريبي بدورة إعداد مدربين، تمكن المتدرب من نقل الخبرة التي اكتسبها لأعضاء منظمته.

* وحول برنامج التدريب بشكلٍ مباشرٍ يوضح "نجم": اسم البرنامج (درع حارس الطفولة) وهو عبارة عن أربع ورشات مقسمة على الشكل التالي:

الأولى تدرب الأساسيات المرشدة لحماية الطفل في المجتمع، الثانية تختص بدعم الداعمين والإسعاف النفسي الأولي، الثالثة تعلّم التواصل مع الأطفال في حالات الحروب والنزاعات، والرابعة لإعداد المدربين.

ويضيف "نجم" في شهري أيلول وتشرين أول، طبقنا مجموعة من الورشات في مناطق مختلفة من محافظة درعا،استهدفت العاملين المباشرين مع الأطفال.

* وبخصوص النتائج والآثار التي حققها المشروع التعليمي يخبرنا رياض نجم:

أن المشروع التعليمي حقق نتائج كثيرة يعد من أهمها:

- بناء قواعد معرفية عند المتدربين عن حقوق الطفل وأساسيات الحماية.
- تحضير مدربين لنقل الخبرات لمجموعة أكبر من المستفيدين.
- مساعدة مجموعة من المنظمات على كتابة مدونات السلوك ومراجعتها.

أما عن العقبات التيواجهت تنفيذ المشروع فيقول: صعوبة التنفيذ في الداخل، بسبب الوضع الأمني وكثافة القصف، وهذا ما اضطرنا أن نؤجل أكثر من مرة.

ومن الصعوبات أيضاً، محاولة إقناع الناس ببعض المفاهيم الجديدة في موضوع حماية الأطفال.

تحديات النضال النسوي

بين الإقصاء والمشاركة الفعالة سوريا مثالاً

فراس يونس

الصهريج الرنان:

شبَّه المؤرخ البريطاني ستيفن همسلي لونغريغ، طريقة تفاعل أجزاء عالمنا العربي "بالصهريج الرنان"، الذي تتردد فيه أصداء ما يحدث في تونس، في القاهرة ودمشق. وفي سياق ثورة الاتصالات، كان لا بد لهذا التوصيف أن يكون أكثر مضاعفة وجلاءً من ذي قبل، مع انطلاقة أولى شرارات الثورتين التونسية والمصرية، وانعكاسهما في الفضاء الاجتماعي والسياسي العربي [1].

ترددت أصداء "الشعب يريد" في عالمنا العربي، اجتمعت تحتها القوى الاجتماعية الحية والشابة في الساحات العامة، حركت معظم الناس وأخرجتهم من غرف نومهم الآمنة ومن "قزقزة اللب أمام التلفزيون"، وأخرجتهم إلى الميادين يبحثون عن سنوات عمرهم التي أهدروها في انتظارات صامتة [2]، مقتحمة ورشة التاريخ بحضور جسد شعبي سلمي نساءً ورجالاً. هذا الانتقال إلى دائرة الفعل أفصح بأوضح العبارات عن اقتحام الإرادة الشعبية لميدان السياسة، والذي يعد السمة الأساس لكل انتفاضة ديمقراطية بلا وسائط تقليدية، والذي كان يروم، مع كل تعرجاته وانكساراته وانقطاعاته، إحداث تغيير ثوري في علاقات المجتمع والفرد والدولة. هذه الانتفاضات الشعبية أتاحت وأطلقت دينامية ثورية ما زال من المبكر الحكم على مآلاتها، وانقطاعاتها جزء من سيرورتها، ولن يكون بمقدور أحد التنبؤ بما ستكون عليه المصائر النهائية للأحداث. هذا الفعل الاقتحامي لشعوبنا المتحررة من قيودها وعبوديتها الطوعية أو المفروضة، يدل على أن ما جرى كان وما زال ثورات سياسية، تتجه نحو مآلها الضروري "الثورة الاجتماعية" [3]، والتي ما تزال طي المنشود أمام تعثر مسار الانتفاضات العربية وعطالتها بفعل ثقل الثورة المضادة، التي لم تدخر جهداً إجرامياً في تحطيم وتطويق مفاعيل تلك الثورات وقواها، وحرفها عن صراطها المعلن نحو صراعات مذهبية ودينية، في سياق ألاعيب الشيطان لتبديد قوى الثورة وإنهاء تلك السيرورة الثورية.

ربيع الدم السوري وتحديات النضال النسوي في سوريا :

تحوَّل سياق الانتفاضة السورية، بفعل إرهاب "الدولة" واستبداد نظامها الغاشم وضيق الأفق في حساباته، إلى ميدان نزال إقليمي بكلف باهظة على مصير شعبنا السوري قتلاً وتدميراً وتهجيراً في جهات الأرض الأربع، لينتقل السياق من ديناميات الثورية والمطلبية المحقة، إلى صراع إقليمي ودولي لا يراد منه سوى تثبيت مصالح تلك الدول، بعيداً عن مصالح الشعب السوري وتطلعاته في الحرية والكرامة والعدالة.

في قلب الانتفاضة كان للمرأة السورية الحضور الأبرز، فقد قدمت نشاطاً غير مسبوق على كل الصعد، السياسية منها والإعلامية والإغاثية. والنظام القمعي إذ تعامل مع الشعب الثائر كجسد واحد، لم يميز لا جنسياً ولا عمرياً أو اجتماعياً، في محاولاته لإخماد الانتفاضة الشعبية. لكن مشاركة المرأة على هذا النحو الأفقي إن جاز التعبير، لم يواكبها تأثير عمودي أو نوعي، تكون فيه المرأة على منصة صنع القرارات الحاسمة، تعمل على تعديل مفردات الخطاب وبنية اللغة القديمة، المتجددة في وعيها التقليدي وبنيتها الأبوية – الذكورية. يمكن القول إن انكسار الخطاب النسائي التحرري في ظل حالات العزل وحصار الوعي التحرري المتنامي مع بداية الثورة

السورية ٢٠١١ يعكس استراتيجيات القوى والسلطات المهيمنة على المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي. ويبدو حال النساء في سوريا أكثر قسوة من أحوال مثيلاتهن في المنطقة العربية، بسبب انتشار الفاشية والظلامية، والسلطة التي تمثلت عبر ممارسات أطراف الصراع العسكري، ودرجة العنف ومأسسته، والتعقيد الحاصل جراء عولمة الصراع إلى تصفية حسابات جيو-استراتيجية بين القوى الدولية [٤].

في واقع الكارثة السورية اليوم، القوى النسوية السورية محاصرة بين مقاربة جندرية دولية، لا تقيم وزناً لتضاريس وتنوع شروط واقعها الاجتماعي، وعنف داخلي، كلاهما يحاولان تأطير صورة المرأة، إما بأن تكون ضحية للعنف أو ناشطة ضد الحرب والعنف، عدا عن تجاهل هذه المقاربة للطبيعة الإنسانية للمرأة والرجل، إذ تفترض الطبيعة الإنسانية الاختلاف في المواقف، والآراء البشرية للرجال والنساء في مختلف الشؤون الإنسانية.

نتائج وآثار الحروب والصراعات المسلحة على النساء تتخذ أشكالاً مختلفة عن تلك التي يتعرض لها الرجال، وتقتضي فهماً لحالة النساء قبل الحرب في المجتمع السوري. فالتركيز التاريخي على تعرض المرأة للعنف خلال أوقات الحروب والنزاعات حقيقي، لكنه غير دقيق، إذ إن هشاشة النساء وسهولة تعرضهن للعنف والاعتداءات ما هي إلا نتائج التهميش والظلم والتجاهل الاجتماعي والاقتصادي المتجذر في المجتمع، وأي محاولة لوقف العنف تجاه النساء تقتضي فهم تجاربهن الحياتية الاجتماعية والاقتصادية [٥].

غالباً ما يعزز خطاب الأفكار الجندرية التأكيد الثابت على دور المرأة كمنتِجة سلام والرجل كمنتِج حرب، بمعنى "الميل الطبيعي" للرجل إلى العنف والمرأة إلى السلام، وبالتالي الحفاظ على القيم والأدوار الجندرية التقليدية في المجتمع، وتفويت الفرصة على تغيير وتعديل النظم الحاكمة على أساس الجندر والمساواة في المجتمع. فصل الحراك النسوي عن الحراك المجتمعي عامة يعتمد هذه الاستراتيجيات في تناول المسائل، حيث يعزل النساء في أدوار محددة جندرياً، وبالتالي يعزل النسوية عن مجالها الحيوي: القوى الشعبية التي تعمل على تغيير موازين القوى الحاكمة للمجتمع [٦].

إن أي محاولة لفهم الظلم والتفاوتات اللاحقة بالنساء عليها الاعتماد بشكل كبير على الرؤى المختلفة للنساء لذاتهن وعلى تجاربهن، وعليها في الوقت نفسه الأخذ بعين الاعتبار أن القدرات والحريات التي تنعكس في الوعي المشكِل للأفراد تتكون عبر عملية تراكمية ومعقدة ومحددة بالشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ومع أهمية المعرفة ودورها الحيوي في أي نضال نحو مجتمع أكثر عدالة ومساواة بين أفراده، لا بد أن تستند معرفة النساء العربيات والسوريات تحديداً إلى قدرتهن على تقويم الخبرات الكفاحية

والإنسانية، وخصوصاً في سياق الانتفاضات الحاصلة، ونقد تلك الخبرات جزء أساسي من هذه المعرفة. في النضالات الحاسمة لا توجد معرفة مجردة وتعاليم مسبقة، إن شرط هذه المعرفة الإنسانية أن تكون مبنية على حرية استقلال الفكر والانفتاح، لبناء القدرة على التقييم والعلم بالأوضاع الذاتية للتفاوت والتمييز، ولمراجعة المعتقدات المجتمعية السائدة. عند ذلك، ستكون هذه المعرفة "محررِة" لكل من المظلومين والظالمين، إذ إنها ستقدم مساراً للقطيعة مع حلقة الاستبداد التي عادة ما تعيد إنتاج ذاتها حتى لو تغير موقع القامع والمقموع [٧].

ومع فداحة الهدر الإنساني في منطقتنا العربية، وأعباء الكارثة السورية على نحو خاص، قد تلقي النساء عن كاهلهن خطاب المساواة الكاذب، ويعدن إلى الدور الأصيل للنسوية، كفضاء معرفي للتحرر الإنساني من القهر والظلم، فيما يبدو جلياً أن التاريخ لا يتقدم إلا من جانبه المتعفن.

الهوامش:

1. العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح – جمال باروت.
2. متاريس مصرية – مجلة بدايات فصلية ثقافية – رؤوف مسعد.
3. الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية – جلبير الأشقر.
4. المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٤: الأزمة السورية وقوى التسلط.
5. المنتدى الاشتراكي – المنشور – تحدي النسوية في سوريا - خلود سابا.
6. المنتدى الاشتراكي – المنشور - تحدي النسوية في سوريا - خلود سابا.
7. تعليم المقهورين – باولو فريري.

صنم "ريهام سعيد" يحطمه جمهور السوشيال ميديا والمجتمع المدني

إيمان عادل

في خطوة منحازة إلى حقوق الإنسان والحرية الشخصية، استطاع جمهور السوشيال ميديا في مصر وخاصة على فايسبوك، التصدي بقوة لأحد النماذج التي شوهت شكل ومضمون الإعلام المصري، "ريهام سعيد" مذيعة برنامج صبايا الخير، وإجبار الممولين الداعمين لبرنامجها على الانسحاب من تمويله، وشبكة قنوات النهار على إيقاف البرنامج نهائياً.

ثورة رواد مواقع التواصل الاجتماعي كانت نتيجة تراكم الامتعاض في الفترة الأخيرة من مستوى أداء الإعلام المصري، وبالأخص "التلفزيون". وطفح الكيل حينما فوجئ المشاهدون بالمذيعة سالفة الذكر تعرض صوراً شخصية "لفتاة المول"، وهي الفتاة التي تم الاعتداء عليها بالتحرش والضرب في أحد المولات بالعاصمة المصرية، حيث قامت المذيعة بالتعاون مع فريق إنتاج البرنامج بسرقة صور شخصية لضحية التحرش من على هاتفها المحمول، وعرضها على الهواء مباشرة دون علمها، واتخاذ تلك الصور التي التقطتها مع خطيبها على أحد الشواطئ، للهجوم عليها بدلاً من مساندتها وهي ضحية تحرش.

وعي رواد السوشيال ميديا

لم تثبت خطوة السوشيال ميديا في مصر دورها في تحجيم بعض الانتهاكات فقط، بل أثبتت وعياً شعبياً منحازاً لحقوق الإنسان. وإن ظهر هذا الوعي ناقصاً في أوقات كثيرة بسبب جملة قوانين جديدة تقيده، مثل قانون التظاهر وقوانين سب القضاء وغيرها، إلا أن وعي جمهور مواقع التواصل الاجتماعي ما زال عالياً. هذا الجمهور يعي أن حماية الحياة الخاصة للمواطنين حق كفله الدستور المصري في المادة (٥٧)، التي تنص على أن "للحياة الخاصة حُرمة، وهي مصونة لا تُمَس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حُرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مُسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يُبينها القانون". كذلك أقر القانون الدولي لحقوق الإنسان حماية واسعة للخصوصية، حيث تنص المادة (١٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، ومن حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس".

وبحسب التعليق العام رقم (١٦) الصادر عن لجنة الحقوق المدنية والسياسية في الأمم المتحدة تعليقاً على هذه المادة الخاصة بحماية الحياة الخاصة، أنه وفقاً للمادة (١٧) فإن هناك حقاً لكل شخص في عدم التعرض على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو لأي حملات قانونية تمس شرفه أو سمعته، وترى اللجنة أنه يَلزم ضمان هذا الحق في مواجهة جميع تلك التدخلات والاعتداءات سواء كانت صادرة عن سلطات الدولة أم عن أشخاص طبيعيين أو قانونيين، والالتزامات التي تفرضها هذه المادة تقتضي أن تعتمد الدولة تدابير تشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لإعمال الحظر المفروض على تلك التدخلات والاعتداءات، فضلاً عن حماية هذا الحق.

مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي

ساهمت منظمات المجتمع المدني في مصر في حملة التصدي ضد المتاجرة بحياة المواطنين الخاصة، وجعل مسائلهم وصورهم الشخصية مشاعاً إعلامياً، فقد قدم محامون من عدد من منظمات المجتمع المدني في مصر (كمؤسسة حرية الفكر والتعبير، والشبكة العربية لحقوق الانسان) ومحامون مستقلون، قدموا بلاغات مباشرة للنائب العام منذ إذاعة الحلقة سالفة الذكر.

ولم يتوقف دور تلك المنظمات حتى إيقاف البرنامج، بل مارست دوراً أبعد من ذلك، أخذ شكل التوعية المستقبلية، إذ نشرت

الباحثة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير "سارة رمضان" الكثير من الإيضاحات حول تلك القضية وما يمكن أن يساهم في زيادة وعي المواطن والإعلامي على السواء، وجاء في التقرير المنشور على موقع المؤسسة الرسمي: "ترى مؤسسة حرية الفكر والتعبير أن شعار (لا عقوبات سالبة للحرية في جرائم النشر والعلانية) يجب أن يُصبح المبدأ العام للقياس في حال وقوع مثل هذه الجرائم، ويجب ألا يتم التعامل مع هذا المبدأ بشكل انتقائي، تحديداً بين جماعة المدافعين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، ولكن كمعيارٍ عام يتساوى أمامه كافة الصحفيين والإعلاميين دون تمييز".

وأكدت المؤسسة أن العقاب الذي يَلزمُ توقيعه في مثل هذه الحالات له وجهان: الأول، عقوبة إدارية تُحددها إدارة القناة تتراوح بين وقف فريق البرنامج عن العمل لمدة زمنية محددة، وتوقيع جزاء مادي بحقهم، كذلك تعليق البرنامج، وصولاً لفصل المُنتهِك من القناة.. إلى غير ذلك من العقوبات.

أما الوجه الثاني للعقاب، فهو حق الذي وقع ضده الانتهاك (وهي هنا "سمية") في إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية ضد من قام بالانتهاك (فريق عمل برنامج صبايا الخير)، على أن تقتصر العقوبة، على سبيل المثال، على منع من قام بالانتهاك من مزاولة المهنة لمدة زمنية ٦ أشهر مثلاً، أو تعليق البرنامج لمدة زمنية. أو تغريم القائم بالانتهاك بالإضافة إلى تغريم القناة ذاتها، دون اللجوء لإنزال العقاب البدني المتمثل في الحبس (أي تقييد الحرية بدلاً من سلبها).

أما المادة (٣٩) من مسودة قانون تنظيم الصحافة والإعلام، فتنص على حق المُنتهَكة حقوقهم التقدُّم بشكوى ضد ما نُشِر بصحيفة أو بُثَّ بوسيلة إعلامية إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وذلك مع عدم

الإخلال بحقهم في إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية. ويتولى المجلس النظر في الشكوى، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية في حال مخالفتها للقانون، أو مخالفتها لمواثيق الشرف، وللمجلس إحالة الصحفي أو الإعلامي إلى النقابة المعنية لمحاسبته في حال توافر الدلائل الكافية على صحة ما جاء في الشكوى ضده. وهو ما يؤسس لأسلوب منهجي في تقييم الإعلام وتقويمه ومُساءلته.

وأكدت مؤسسة حرية الفكر والتعبير أن حبس الصحفيين أو الإعلاميين في قضايا النشر والعلانية لا يمكن أن يكون مفتاح الحل لاحترام حق المواطنين في الخصوصية وعدم انتهاك الإعلام لها، وإنما ضبط المناخ وإصلاح البنية التشريعية والهيكلية الناظمة للصحافة والإعلام في مصر هو المسار الصحيح لتفادي تكرار مثل تلك الأخطاء.

ولعل أهم ما في القضية محل النقاش، مما يجب أن نتوقف أمامه ونبحث سُبُل تطويره، هو رد الفعل الشعبي، الذي كان ناجحاً بامتياز، فالوعي المشترك الذي دفع مئات الآلاف من الناشطين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بحملات عدة للضغط من أجل محاسبة من أخطأ وانتهك حقوق أحد المواطنين بشكل سافر، هو المكسب الحقيقي من هذه القضية. فتطوير الوعي الشعبي بضرورة مراقبة وسائل الإعلام والتدخل لإيقافها حينما تتخطى دورها في نقل الحقيقة هو الضامن الحقيقي لإعلام نزيه يحترم المواطن ويحفظ حقوقه ويخشى انتهاكها".

"صبايا الخير" والمتاجرة بأوضاع السوريين

لم يخفَ عن المشاهدين لبرنامج "ريهام سعيد" متاجرتها بأوضاع السوريين في مخيمات السوريين بلبنان، حين ذهبت لتصوير أوضاع السوريين المتردية نتيجة النزوح من سوريا بسبب الموت، لتقدم رسالة للشعب المصري بأن السوريين وما يعانونه "مثال" لمن تركوا أرضهم وقاموا ببلبلات ضد أنظمتهم وما آلت إليه أوضاعهم، في متاجرة واضحة بمعاناة اللاجئين الذين لم يكونوا السبب فيما آلت إليه أوضاعهم غير الإنسانية.

شرارة لم تخمد

قضية إيقاف برنامج "ريهام سعيد" وفصلها من قنوات النهار تسلط الضوء مرة أخرى على أهمية دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك المجتمعي، ولا نبالغ إن قلنا الثوري، رغم إصرار البعض على وصف هذا العالم الإلكتروني بأنه "شوبة رغي"، وهنا نذكر أن صفحة "كلنا خالد سعيد" كانت إحدى الشرارات الرئيسية للثورة المصرية، إذ دعت وحشدت لتظاهرات ٢٥ يناير، التي تطورت بسبب عنف وقمع الداخلية المصرية إلى ثورة شعبية أسقطت نظام الحكم.

الحمل

الحمل

تحصدين نتيجة التعب ازدياد الواجبات والالتزامات، ويستقر وضعك المهني والمادي. الفرص كثيرة لتغيير مكان السكن نهاية الشهر. عاطفياً، مفاجأة قيمة من الشريك تجعلك سعيدة وراضية.

الثور

الثور

أمامك مسؤولية مادية صعبة تدفعك لتغيير عملك. ابدئي منتصف الشهر بتنفيذ ما يدور في رأسك من أفكار ففرص النجاح كبيرة. عاطفياً، تتخلصين من الصداقات المتعبة، وتنهين علاقة الحب غير المتبادل التي تعيشينها.

الجوزاء

الجوزاء

تتحررين من القيود الضاغطة، وتحسمين أموراً مهنية هامة. لقاءات وفرص جديدة قد تحسن واقعك المهني، لكن لا تعتمدي على الوعود لأنها مجرد كلام، واعتمدي على نفسك في شق طريقك. عاطفياً: علاقة جديدة تنسيك الفشل وتشعرك بالتفاؤل.

السرطان

السرطان

تضعك الظروف في أزمة مادية دون إرادتك لكنك تتلقين عوناً من صديق. أمامك العديد من الفرص، توقفي عن اللامبالاة وفكري بمستقبلك، فأنت على مفترق طرق، ولن تجدي طريقاً قصيراً تصعدين فيه إلى القمة.

الأسد

الأسد

مبالغ مالية غير متوقعة، وصدف تقلب بعض الأمور لصالحك. عاطفياً، علاقة عاصفة جداً وجدال حول مستقبلها، يدفعك للشك بأن الحبيب يخدعك والشعور بالإحباط والعجز.

العذراء

العذراء

صعود مادي يتدرج منذ أول الشهر وحتى منتصفه، أمامك سفر تستفيدين منه في تأمين مستقبل مادي أفضل. عاطفياً: تندمجين فكرياً مع أحد الزملاء في العمل وتشعرين نحوه باحترام وإعجاب، قد يتطوران إلى حب جارف.

الميزان

الميزان

تستعيدين عملك ومكانتك بعد ظلم تعرضت له، قد تواجهين بعض الصعوبات غير المتوقعة، لا تيأسي فهي مسألة وقت. عاطفياً: كفي عن تقديم التنازلات والانتظار، فالحبيب مازال متردداً بشأن الارتباط.

العقرب

العقرب

تناقشين موضوعاً مادياً يتعلق بإرث، أنت الخاسر الأكبر إذا قدمت أي تنازل، حاولي تأجيل الموضوع حتى يأتي الوقت الملائم لتأخذي حقك كاملاً. عاطفياً: يفاجئك الحبيب برغبته بالارتباط وتعيشين حالة من الفرح والاستقرار النفسي.

القوس

القوس

تخسرين فرصة عمل مهمة وتدخلين حالة من الضياع والانفعال وتقلب المزاج، لا تستسلمي لها، وابحثي من جديد عن فرص أخرى. عاطفياً: الحبيب ينتظر منك الوقوف معه لمواجهة اعتراضات ارتباطكما من قبل بعض الأقرباء والأهل، خذي قرارك ولا تشعربه باللامبالاة.

الجدي

الجدي

علاقاتك المهنية تحتاج لوضع استراتيجية جديدة للأيام المقبلة، والتفكير بتغير عملك أو اتجاهاتك. عاطفياً: انفراج عاطفي يعيد لك حيويتك الكاملة، كل شيء حولك يدعو للتفاؤل والتخطيط مع الحبيب للارتباط في أقرب وقت.

الدلو

الدلو

تتخلصين من الديون المالية، ويشهد عملك انتشاراً كبيراً يفضي إلى توقيع عقد مذهل. عاطفياً: تخفين نقاط ضعفك وحقيقة شعورك تجاه الحبيب لتحمي نفسك مجدداً من استغلاله لعواطفك، قدري نفسك وابحثي عن فرص أخرى بعيداً عنه.

الحوت

الحوت

يخف الضغط المالي عليك كثيراً هذا الشهر، وتتجاوزين الصعوبات بفضل ذكائك وحسن تدبيرك للأمور. عاطفياً: تشعرين بالوحدة والفراغ العاطفي لغياب الحبيب عنك فتقومين بمغامرات حميمة، تشعرك بعذاب الضمير.

الكلمات المتقاطعة

أفقي

١- فنانة سورية قادت المظاهرات في حمص (معكوسة)
٢- شاعر عباسي اشتهر بقصيدة عن فتح عمورية- صانع العسل (معكوسة)
٣- غرس- نلتم (معكوسة)- مقياس مساحة (معكوسة)
٤- إطار الصورة- قرع- أسكن
٥- للألم والفرح- قلم- يكتب طلباته بعد الموت
٦- بطل حرب طروادة (معكوسة)- محل
٧- متشابهان –أحد الوالدين- يستعمل لدق القمح- حرف عطف (معكوسة)
٨- حرف نصب- من الغزلان- قطع
٩- مدينة أثرية في الأردن(معكوسة)- فاكهة (معكوسة)
١٠- أرفع صوتي- أخذ عبرة
١١- آخر الدواء- طائر ليلي

عامودي

(معكوسة)- مسيحيو مصر(معكوسة)
١٢- شاعر عامي مصري
١- شاعرة عراقية كتبت شعر التفعيلة
٢- شاعر مصري كتب قصيدة الأطلال
٣- لقاء- قط (معكوسة)
٤- شاي بلغة أجنبية (معكوسة)- كذب- إحدى الحبوب (معكوسة)
٥- كد (معكوسة)- مدخل- حرف عطف (معكوسة)
٦- مدينة عراقية بناها الخليفة المعتصم بالله- مهتم (معكوسة)
٧- رفض- داوى (معكوسة)
٨- آلة إيقاع (معكوسة)- تشرف
٩- كيميائي عربي(معكوسة)
١٠- من الزهور- حاصر (معكوسة)- تجارب (معكوسة)
١١- بخيل- انتفاخ
١٢- روائي سوري- مديح

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١											■	
٢									■	■		
٣					■					■		
٤						■						
٥			■					■				
٦						■	■				■	
٧			■				■			■		
٨				■	■			■				■
٩								■				
١٠					■						■	
١١			■				■					
١٢		■									■	

سودوكو

سودوكو: هي لعبة منطقية مبنية على وضع الأرقام في المكان المناسب، الهدف هو ملء الـ ٩*٩ مربعات بأرقام بحيث أن كل عمود وصف ومربع من المربعات التسعة (والتي تدعى مناطق) تحتوي على الأرقام من واحد إلى تسعة دون تكرار.

					٦	١		
	١	٧		٨				٩
		٦	٧	١			٤	
٢	٨	١		٦	٣			
٣	٦	٤				٨	٢	٥
			٤	٢		٣	١	٦
	٥			٤	٢	٧		
١				٧		٥	٨	
		٩	٣					

كلمة السر

كلمة السر مؤلفة من: أحد عشر حرفاً (مخيم للاجئين السوريين)

ذهبت ولم يشحب لها خد ولم ترتجف شفاه ولم تسمع الأبواب قصة موتها تروى وتروى ولم ترتفع أستار نافذة تسيل أسى وشجوا لتتابع التابوت بالتحديق حتى لا تراه إلا بقية هيكل في الدرب ترعشه الذكر نبأ تعثر في الدروب فلم يجد مأوى صداه فأوى إلى النسيان في بعض الحفر يرثي كآبته القمر

ب	ا	ل	ت	ح	د	ي	ق	م	ت	ر	ت	ج	ف	ت
ل	م	و	ت	ه	ا	و	ا	ل	ن	س	ي	ا	ن	و
ت	خ	ذ	ه	ب	ت	ت	ف	ي	أ	س	ت	ا	ر	ب
ت	ت	ر	ع	ش	ه	ر	ا	ي	ت	س	م	ع	ي	ا
ا	و	ل	م	ي	ا	و	ل	ش	ل	ي	س	ت	ج	ت
ب	ق	ص	ة	ن	ل	ى	ق	ج	ت	ر	ا	ه	د	ل
ع	أ	س	ى	ا	ذ	و	م	ب	م	ت	ر	و	ى	ا
خ	ا	ا	ح	ف	ك	ل	ر	ف	ل	ب	ق	ي	ة	ل
د	ك	ل	ت	ذ	ر	م	ش	ل	ل	ت	ع	ت	ر	ب
ب	أ	ح	ى	ة	ز	ا	ف	م	ى	ه	ي	ك	ل	ا
و	ب	ف	ا	ا	ف	ل	ا	ع	ت	ر	ت	ف	ع	و
ر	ت	ر	ل	و	ي	د	ه	م	أ	و	ى	ص	ف	ب
د	ه	ت	ا	ج	ن	ر	ي	ر	ث	ي	و	د	أ	أ
ل	ا	ه	ل	ش	ب	ب	ل	ف	ي	ر	ل	ا	و	ل
ا	و	ل	م	و	أ	ي	ا	ض	ع	ب	م	ه	ى	ا

"بوح نسائي"

نصوص عن الألم والأمل السوري

صبحي دسوقي

أصدرت مجلة سيدة سوريا في شهر أيلول عدداً خاصاً تضمن بوحاً نسائياً لعدد من النساء السوريات، في محاولة من إدارة المجلة للتخلص من التوصيفات الإبداعية النقدية التقليدية. "بوح نسائي" كان أكثر منه بوحاً إنسانياً، وصرخة وجع في فضاءات الألم السوري.

نحتاج اليوم لمثل هذا البوح من المرأة التي قدمت الكثير من التضحيات منذ بداية الثورة، وما زالت تمد ثورتنا بروحها كي تستمر وتنتصر.

التطورات المتلاحقة وخذلان العالم لثورتنا يدفعنا لكي نعيد تلمس إنسانيتنا، هي أحلام مشروعة لغد أجمل رغم الغصات التي تخنق القلوب.

كان للنظام السوري السبق في تأطير الأدب الذي تكتبه النساء في سوريا وتوجيهه، فظهر على السطح أدب استهلاكي بعيد عن ألم الواقع وفظائعه. سمح بالكتابة عن البحر والورود والعصافير ومشاعر الحب السطحية، مانعاً من الغوص في مشاكل المجتمع واستشراف المستقبل الذي نحلم به، وحرف الأدب عن غايته في التغيير ورسم البديل لواقع يزداد سواداً.

هم أرادوا حرف الأدب النسائي عن رسالته بمنعه من الخوض في الواقع وعرض الحقائق التي تقيد تقدمه وتحرره. لكن التغير الذي رافق السوري في مسيرة بحثه عن الحرية والكرامة، بدل وجهة هذا الأدب، وحرف البوصلة إلى وجهتها الصحيحة، بتوجيه الأدب إلى الإنسان وتصوير معاناته ونقل عذاباته بلغة ساحرة تلامس الروح وتبعث فيه القدرة على الصمود والمواجهة رغم الفجائع والعذابات والتدمير والقتل. والمرأة كانت دوماً شريكة الرجل في صنع الحياة، مضفية لمساتها عليها لتصبح جديرة بالبقاء والاستمرار، وهي الآن تعمل مع الرجل يداً بيد من أجل صنع التاريخ والمستقبل. وإن كان خطاب المرأة مغايراً لما يبدعه الرجل، لكنهما يلتقيان في الهموم العامة والنظرة المستقبلية والحلم.

البوح الإبداعي النسائي بات ضرورة، ومن هنا كان هذا العدد الاحتفالي بهن. سبعة عشر نصاً إبداعياً صدروا بعد ورشة عمل أقامتها مجلة سيدة سوريا بالتعاون مع منظمة ABF السويدية ضمن مشروع مستمر يحمل اسم "بوح نسائي". النصوص كتبتها سيدات سوريات عشن تجارب خاصة في ظل ما يحدث في سوريا، من حرب وانتهاكات نعلم جميعنا أن النساء أكبر الخاسرين فيها.

هي نصوص تكشف لنا بعض ما حولنا، تزيل عن الوجوه الأقنعة، وتخلص إلى أن الحياة جميلة رغماً عن الطغاة.

قبل تصفح هذه النصوص علينا التوقف أمام رؤية الأستاذ "محمد ملاك" رئيس تحرير مجلة سيدة سوريا، حيث استرسل في بوحه ومرثيته لوطننا الذي يتسرب من بين أصابعنا وأرواحنا، هي مرثية لحلمنا الذي يجتمعون على اغتياله ويريدون دفنه في وطننا الذي أردناه وطناً يتسع لحلمنا بأن نعيش ما تبقى لنا من حياة على ترابه بكرامة: "لا تأتي حبات مطر إلى نوافذنا دون رائحة خاصة للتراب، تنغرس في ذاكرتنا... لأهل سوريا اليوم هذياناتهم الخاصة، خزانات ذاكرتهم في زمن الصواريخ، البراميل،

البنادق، حتى السكاكين... في زمن تهدم فيه الروح، يأتي البوح ذاكرة ضد النسيان، حياة ضد الموت، وجود ضد العدم. البوح يصنع وطناً للفاقدين، مدناً عامرة بالاحتمالات... البوح ثقافة للحياة".

وبعيداً عن التوصيفات النقدية، نحن أمام نصوص لا تسعى إلى المستوى الفني كغاية، بل تتجه مباشرة إلى الجرح، راسمة الألم والفاجعة والقتل والدمار ووحشية التعذيب والاعتداء الجنسي، وما يظهر في سوريا اليوم من سعي إلى وأد الروح والحلم. هي نصوص صادمة، رغم معرفتنا بأحداثها ومعايشتنا لها إلا أنها تأخذ تميزها من خلال بوح إنساني صادق يريد حفر الأحداث في تاريخنا وذاكرتنا.

القصص بمجملها سرديات تعمد إلى تكثيف الأحداث واختصار كل العذابات التي مررنا بها بأساليب لا تعنها التوصيفات الفنية ولا تكبلها القيود، بل تريد التعبير والتواصل مع الآخر بمباشرة قاسية صادمة. فيها البوح المباشر، وفيها الفني المتكامل، وفيها كذلك المشاكس الذي يريد قلب الطاولة على رؤوس المنظرين والمحللين، فيها الصدق والمكاشفة والنجوى.

تقاطع وتوازٍ ـ أمل الياس

تميز القاتل عن القتيل من خلال امتلاك الأول لآلة القتل، أينما توجهت عيناك فالموت يغطي فسحة الرؤية، هي مسعفة تتغلب إنسانيتها وتكره نفسها لأنها تمنت الموت لقاتل جريح، يفتح الباب، فترى الأحمر يغطي المشهد من جديد.

التيه ـ بنان حاج بكري

يلاحقها الموت فتشكر البراميل التي أخطأتها والضابط الذي كان يغط في نومه لحظة مرورها، "على قيد الحلم أبقى بهدف الحفاظ على الحياة". تحاول أن تكثف بقصتها أحداث ثورتنا منذ بدايتها واتساعها ومحاولة الاستئثار بها من قبل جماعات وأفراد لا يريدون لأحلامنا أن تتحقق، يعملون على تقييدنا بدعوات وأحاديث تريد بنا العودة إلى عصور الظلام، لكنها تتمسك بالحلم وتمضي حتى تحققه.

صدى الانتظار ـ غادة باكير

تطيل حلمها وانتظارها لحبيب اعتقله أعداء الربيع، وحين يعجز الانتظار وتضيق روحها تتجه إليه لتلتقيه في عالم آخر، بعيداً عن صخب الموت اليومي.

أنثى مشاكسة ـ رقية شيخ حسن

تكثف حياة "ريتا" الطفلة المدللة المشاكسة التي رحل والدها تاركاً إياها مع حزنها ووحدتها وألمها، وسعيها لمواجهة المستجدات، فلجأت إلى تركيا بحثاً عن أمان مفقود، ليبدأ الضياع يلف تفاصيل حياتها، من حب جارف لرجل متردد، إلى بحث عن الاستقرار، فارتباط برجل لم يشعرها بشيء إلا إمكانياته المادية.

ثم يجيء قرارها بالعودة إلى حلب، لتكتشف كم تغيرت تلك المدينة التي أدمنت عشقها، إلى الضياع في صراعات زمن الحرب والحب والكل فيها خاسر، ثم العودة إلى المنفى لتواصل قدرها، رافضة كل القوانين التي تكبل الإنسان وقدرته على معايشة الحياة كما يحلم.

فضائي للأبد ـ فلك الخالد

عودة إلى الزمن الجميل، زمن المظاهرات والهتاف، بعيداً عن رائحة البارود التي اكتسحت المشهد فصارت طاغية بألمها، وصارت البراميل والمتفجرات بديلاً عن لحظات ثورة رامت التغيير فحولوها إلى مجازر ومذابح، ويظل الحلم منتصباً في وجه الرياح والعواصف بأن يلتقي الحبيبان مجدداً.

الطريق الصاعد إلى سجن المزة – رماح كلول

فيها تفاصيل زائدة تسبق لقاء البطلة بوالدها السجين، وفرحتها بملامسة أصابعه الممتدة إليها من خلف القضبان، ومحاولتها الحفاظ على رائحة والدها الملتصقة بأصابعها، بحيث توجه الأم إلى فعل يعيدها إلى الواقع.

حاجز الحب والموت – فاتن رحال

يسعى حبيبها لينتصر من أجلها كي تصبح سيدة النساء، "هو الحب الذي يرسل القوة في أجسادنا الضعيفة فيحولها إلى قوة مغايرة تهرول باتجاه الحرية بثبات"، ثم تقف في تركيا مع أطفال المخيم، لتغني لسوريا الحبيبة رغم قسوة المنافي والمخيمات.

الحلم الضائع – لينا الخياط

مرثية لأحلام تتجاوز واقعاً حزيناً، تتصارع مع أسئلة محرجة تحاصرها، وتجد إجاباتها في انخراطها بخدمة الثورة والإنسان، في زمن القتل الذي تعتبر فيه الموازنة بين العائلة والثورة خيانة لأحلام الانسان.

في النص خروج من سجن الوطن ومن شرنقة حرقت الروح إلى فضاءات توصل إلى أحلامنا الضائعة.

شهناز..رحلة الموت على طريق الأمل – بانة سعيد

هو انتظار الموت لك ولمن تحب، لذلك يصبح الرحيل عن وطنك خياراً مليئاً بالقسوة والعذاب، رحلة مليئة بالشقاء والضياع، تلمساً لطرق توصل لمنافي أكثر أمناً، ورصد لما يعانيه اللاجئ من عذاب وذل. الخيارات سيئة، فمن وطن يريد القتلة فيه ذبحنا إلى غربة نعاني فيها الوحدة والضياع وقسوة الزمن.

هي لي – نوركيالي

الحياة في مواجهة قاسية للموت، الموت الذي يرافق خطواتنا ويطل علينا من كل الجهات، وحين تأتي الفاجعة تصبح كل الجنازات التي نراها، تصبح لنا، هو ذاك الإصرار على التوحد مع الآخر والامتزاج بآلامه ووجعه.

تراب مخضب بالدم – راميا مستو

"نداء القلب يأتي دوماً مغايراً لصفارة القطار بعيداً عن الاتجاه الذي يريده، في الوطن تعانق كل التفاصيل الصغيرة وتحملها كزوادة في حقيبة أسفارك"، تسرد القاصة هذه الجزئيات التي تجمعت منذ عودتها إلى الوطن لتعايش تلك اللحظات التي ساهمت بتغيير مجرى حياة الخنوع التي أدمنها شعبنا لزمن طويل، وكانت تلك الطبيبة الانسانة التي اندفعت لتمسح عن الجروح الشظايا والألم، وتمضي حاملة كنز ذكرياتها في حقيبتها الصغيرة (قطع ذهبية مع جورب الشهيد مصطفى المدمى).

تجاعيد المخيم – تغريد محمد

معانات أخرى تضاف إلى معاناتنا، ذل المخيمات والبحث واستجداء ما يمكنه أن يمدنا بمواصلة حياة الموت هو أفضل منها لأنه يعني الخلاص.

نوار – فلك خالد

هو اعتقال لفتى أحلامها وانتظارها لحريته

التي باتت حلماً عصياً على التحقيق، تصير هي أسيرة أحلامها بانتظار الفرح، يصبح زمنها متمحوراً حول أخباره، ويتحقق جزء من أحلامها إلا حلمها بالحرية الذي عاد الطغاة لوأده.

كوليلك – شيرين بريك

هو اسم كردي لتلك الزهرة الصغيرة التي تتفتح في الربيع، الزهرة التي تقاوم قسوة الحياة من أجل إثبات حضورها وأثره، واليقين كبير بأن الربيع سيأتي مهما تأخر وسيزهر "الكوليلك" من جديد.

رحيل – شاهيناز عبد الغفور

هو الرحيل القسري في ظل حرب رحل معها كل ما هو جميل، الرحيل المتكرر من أمكنة أليفة غيرها الموت والحرب الحاصدة لكل أشيائنا الجميلة، إلى بلد نعبر الأسلاك الشائكة كي نصل منه إلى عالم متجدد يهبنا الأمان.

كيف أصبحنا غرباء – جود الأصيل

عندما تجيء الحرب، تغير كل جميل نألفه، ويصبح الموت أكثر قرباً مما نظن. وحين تفارق دمشقية دمشق الياسمين، تصبح المأساة أشد إيلاماً وقسوة، وتواجه عالماً يحاول استغلال الضعف في إنسانيتنا الرهيفة. الصراع لن يزول، لكن الأهم أن نتمسك بالصدق الذي سيقودنا إلى تحقيق أمانينا.

أصفر – لبنى قنواتي

هو توثيق ليوم دمشقي أصفر، إذ استهدف نظام الطاغية غوطة دمشق بالكيماوي، يوم سيبقى محفوراً في ذاكرتنا دليلاً على الإجرام وصمت العالم.

وفي الختام ينبغي الإشارة إلى اللوحات التي اختيرت لترافق النصوص، والتي تحاكي الألم بفنية عالية، مع شكرنا للفريق الفني المتابع.

كلمات للذكرى

فادية حسون

تراودني عيناك الغائبتان في ليلة ثلجية.. برغبة في الانقضاض على روحي كمشروع دفء لشتاء لستَ فيه.. وترتعد أوصال قلبي الممزق في ليلة باردة تستدعي دفء العالم بأسره ليأتي ويعقد اجتماعاً استثنائياً فوق مساحة صدري المرتعد.. أبحث عن رداء من مفرداتي الدافئة قد يدثرك ويحتوي برد قلبك.. ترعبني فكرة أنك ممدد تحت التراب.. في رمس كئيب استمد كآبته من فرط يباس الأس المغروس كحارس مشلول لا حول له ولا قوة.. أصاب بالذعر حين أتخيل جسدك وقد أصبح وجبة استثنائية للدود.. تتسلل صورتك الغائبة من بين بقع الصقيع.. وترهق قلبي نظرتك الاستعطافية.. تذهب رشدي تنهدات صدرك العشوائية.. وأشعر أنني أعيش في مدينة لم تذق طعم التحضر والمدنية.. يتملكني عجز المشلولين المنكسرين.. فكيف لثلج قلبي أن يمدك بالحرارة التي تنشدها منذ حين.. وكيف لروح ممزقة أن ترقع روحاً أصبحت رثة من فرط الحنين.. وكيف لفوضويتي أن تعيد ترتيب عشوائيتك فوق منصة الأمنيات.. فغيابك يتسيد أنفاسي، ويتدخل في كل خلجاتي متطفلاً على نبضي الهزيل.. ويبعثر عشقي فوق أرض نبتت فيها أشواك الغياب..

ذاكرتي تناثرت متلاشية في فضاء خلا من عبق حضورك.. وروحي هامت في البحث عن أشلاء الذكريات.. قلبي بركان كتم حقيقة غليانه وفورانه.. وأضلعي قضبان يابسة التهم الشتاء منها الأوراق وبث فيها الصقيع.. أما جسدي، فأصبح بلا وطن.. كالغجر من غير هوية.. فأين سأجد شتاتك المبعثر في طرقات الرحيل؟ أين سأعثر على بقايا عطرك السرمدي؟ أما زالت ثيابك المعلقة في خزائن عمري تحتفظ ببعض العبير؟ أم أن جدران منزلنا ما تزال تحتفظ ببقايا صدى صوتك ورنين كلماتك الحبيبة؟ لقد سئمت البحث عن ملامحك المرسومة على بوابات الفصول.. فأصبحت أيامي فصولاً بلا ملامح.. سنابل منتصبة فارغة تنكر عشق الرغيف.. وأوراقاً خريفية فقدت فن التساقط عند بوابة الذبول.. زهوراً شاخت بتلاتها قبل موعد الإزهار.. وثلجاً ذائباً في قلب الغيوم.. أريد أن أرسم خارطة حضورك بألوان صائبة مشرقة الملامح.. أود أن أعود لنسج قصائدي لك من جديد.. يا من ملأني حبه.. أود البحث عن حروف اسمك المتوارية خلف ياءات النداء.. أريد أن أخلع بردة اليأس التي حولتني إلى جسد بلا روح.. أود أن أعود لأغازل ذاك الصمت القابع في عينيك الصاخبتين.. أرسم ابتسامتك في قرص الشمس.. وأداعب بأناملي خشونة يديك التي تتغنى ببصمة الجد والعمل في حقولنا الفسيحة..

تغريني شمس جبينك البتول.. بأن أختلس إحدى ضفائرها الخرافية.. وأفردها فوق مساحات روحي المعتمة منذ رحيلك الأبدي.. لأترك لمفرداتي العنان.. تتراقص على نغم النور المنبثق عن شفافية حضورك.. يا قمراً يتسمر فيه الزمان.. ونجمة تأبطت خواطري الندية.. الآن أصبح بإمكاني أن أمدك بالدفء والنور.. أساهم في رأب الصدوع التي تشوه جدار الأحلام.. وأنزع مخالب الزمن المنغرسة في جسد الأمنيات بكل همجية.. علني بذلك أعيد الاتزان لروحي المتهالكة عند عتبات الرحيل.. أنزع من مخيلتي البصرية صورة نعشك المحمول على الأكتاف.. أصم أذني عن صوت العويل عند فاجعة غيابك الموجع.. وأجتث رائحة عطر الأموات من ذاكرتي الشمية.. أريدك أن تظل الذكرى المشرقة في فضاء روحي كل صباح.. ونبراساً يخيم فوق قلبي كغيمة ماطرة تحمل في قلبها سر انغماس الغيث في بطن الغيوم.. أريد لقبرك أن يصبح لوحة فنية.. أريدك بطلاً أسطورياً.. يستل سيفه في ميادين روحي.. ويصرخ في وجه اليأس: هل من مبارز.. هل من مقاتل؟.. يقطع رؤوساً للعجز أينعت وحان قطافها.. أريد لقلبك أن يكون حارساً أميناً عند بوابة القلب.. يقتل كل من يحاول التوغل.. يدحر جحافل الأسى التي تحشد عند تخوم روحي استعداداً للاقتحام.. أريد أن أجعل من ذكراك مناسبة للفرح.. وسأقيم في ساحة حضورك حفلاً تأبينياً لوداع آخر الأحزان.

"وطني أقرب أن يكون الكتابةَ"

عن ديوان "عِلْم الورد" للشاعرة السويدية حنّا هالغرين

سامر مختار

قبل أشهر قليلة صدر ديوان "عِلْم الورد" للشاعرة السويدية "حنا هالغرين" (مواليد ١٩٧٧)، وقد ترجمه الشاعر والمترجم جاسم محمد إلى العربية العربية في إصدار لمنشورات المتوسط – إيطاليا.

تفاجئنا "حنّا هالغرين" بلغة مكثفة، مركبة وتجريدية في كتابة الشعر، لغة تضمر الغموض تارةً، وتجرّد الوضوح تارةً أخرى، وكأن كل ما ينسكب في مخيلة الشاعرة، ويملأ مشاعرها وهواجسها أثناء تأملها بالحياة، يتقاطع مع مواقفها ورؤيتها للكون والوجود.

تعكس نصوص حنا هالغرين وعيها السياسي، المنحاز للعدالة، إضافة إلى محاولتها رسم صورة عن بلدها السويد، وعن المجتمع السويدي كما تراه في حاضره وماضيه، وبالأخص المشروع الاجتماعي المتمثل ببناء "دولة الرفاهية"، التي تسمى باللغة السويدية "بيت الشعب". ويشير المترجم في مقدمته أنه رغم فرادة هذه التجربة، ورغم كل إيجابياتها، إلا أنها انطوت على ظواهر سلبية ذات عواقب وخيمة على عدد كبير من الأفراد، إذ تطلب تحقيق التجربة ابتكار قوالب تلائم غالبية أفراد المجتمع، ومن لم تتسعه تلك العواقب لُفِظَ، وصار في عداد الشذوذ. وكنتيجة لهكذا نمط من التفكير تأسس في السويد عام ١٩٢٢ "مركز الدولة للدراسات العرقية البيولوجية" كقسم مستقل في جامعة "أبسالا". على إثر ذلك خضع كثيرون لعمليات بَضْع الفَصِّ والتعقيم الإجباري: "القرى تحترق، والضواحي، السُكَّرُ كله في الخوف قِشطةٌ/ علينا دائماً أن نقتل/ أن نحرق لحماً/ الأشياء التي لانعترف بها: تعقيم البشر، بَضعُ الفصِّ، القتل".

اللون الأبيض يحضر كثيمة أساسية في أغلب النصوص، فيأتي البياض كرمز لسلطة الإنسان الأبيض، وليحضر البياض في الثلج، والشراشف، والأكفان، والأزهار: "حقلٌ يُزهرُ حكايتي البيضاءُ/ فحواها قانون ونظام/ قوانين تَنشَقُّ/ بلا انقطاع تلحمُ الجروحَ في فَخّار المساء.." وسؤال "الحياة" يحضر أيضاً في نصوص "هالغرين" كسؤال وجودي، ففي بداية النص الأول في الكتاب تقول: "الشاشة تطفأ والغابة تضاء/ لم الثلج لم الحياةُ/ لم الحياة هي الخيار"، لتعود في نهاية النص وكأنها تجيب عن هذا السؤال بقولها: "(الحياة هي الخيار) (ثلجٌ) أُمَّةٌ في حَلقِهِ/ أخجلُ أمامكَ/ لا أعرف شيئًا/ وليس بوسعي كتابة شيءٍ/ من اللامكانِ حيث وُلدتُ/ وجِيزَ لي الصعود كالماء". تفاصيل الحياة اليومية، تأتي كحامل للوعي الفردي، وامتداده للهم الجمعي، وسؤال الانتماء للمكان مرتبط بأسئلة الذات، ومفتوح على سؤال الكتابة وجدواها: "أحشاء الورودِ، حمراءُ، سوداءُ، بنفسجيةٌ، أحداقٌ/ لا يستقر فيها الحديث/ ذلك العالم أريد أن أراهُ/ الخطواتُ السريةُ، الروائحُ والأشجارُ/ هل الكتابةُ موطنٌ/ ظلامٌ دائمٌ غرفُنا/ (وطني أقرب أن يكون الكتابةَ)". لوهلة يشعر القارئ أنه من الصعب إمساك مسار لمعنى واضح في النص، وكأن كل كلمة، قادرة على الحفاظ على استقلاليتها، ورمزيتها، وكأنه المفردات تتحول إلى لقطات سينمائية داخل المشهد- الجملة، هناك كادر يتحرك دون توقف في المخيلة: "لا نخرج من الموت وندخل الكلمات/ في الورود الأوردة/ ونُضمُّ الماء إلى صدورنا/ كما لو أنه وجهٌ من بكاء: في المساء يغورُ الماءُ الأبيض في جرار القبور/ كمدنٍ ميّتةٍ، أحفادُ نسلٍ مضطهدٍ/ نحن جيل محكوم عليه بالاندثار/ نشبه جنازة تبتعدُ/ الظلامُ فراغٌ ينهمرُ علينا، يهرنا من كل الجهات...".

في النص الذي جاء بعنوان "ثمة ظلال حول فمه" نشعر أن هناك ملامح لجسد، تمتزج اللغة بحواسه، وكأنه اختبار للحواس، واستنطاقها لتبوح، وكل تفصيل بمثابة إيحاء لمعنى أو صورة ما: "الشفتان، أوراق زهورٍ/ ظلٌ يبحث الآن عن شفتيَّ/ السكونُ حول فمي صرخة تلاقي سكينتها في البشرة الطريَّة/ هجرات الطيور/ سماواتٌ، مخالبُ/ هذه الذراع تمانعُ، لا تُرفعُ/ كَفُّها الدافئةُ الساكنةُ/ شجرةٌ ومخلبٌ/ مكعباتٌ حلوةٌ/ طول حياة الإنسان بطول حياة جهازِ مناعته".

لكن النبرة تتغير قليلاً على مستوى اللغة في نص "مأوى الذاكرة" لتصبح أكثر حدة، وأكثر جرأة على الكشف: "سأفتح يديَّ/ كالقبور/ كالتراب/ سيتفتّح اللحمُ/ في مأوى الذاكرة ربما تكمن أكفٌ ملتحمة ببعضها البعض".

وفي مقطع آخر نراها تقول " (لا أتذكّر أني كنت يوماً ما مختليةً دون أن أشعر بالخوف) الجوع يقود الإنسان إلى اللامبالاة/ حينها لا يعبأ بشيءٍ/ أزحْ الكُحل عن العين، ودعها تتذكر/ الجوعَ كعلامةِ شفاءٍ في المنظر..".

كما أن معنى اللغة، والكتابة في نصوص "حنا هالغرين" يتجلى من خلال تساؤلاتها، ولا تبدو اللغة عندها شيئاً ثابتاً، بل إنها تمثل معنى الانتماء، وتغير مفهومنا ونظرتنا للمكان والزمان، نلحظ ذلك في قولها: "افتح النوافذَ والقبورَ... إذ لاموطنَ للغةِ/ هي لُحافُ ريشٍ على الأشياءِ/ ريشٌ، مهربٌ أبيضُ، وواقع يعانق النسيان"، أو قولها في مكان آخر: "أن تُحضرَ تراباً بمجرفة الشفاهِ/ أن ترفعَ شراعَ البشرة/ أن تكتب كلماتٍ فضلاً من الصمتِ".

وعدا البياض ورمزيته في نصوص "هالغرين"، تحضر أيضاً رمزية اليد

والكف، هذه الثيمة أيضاً مفتوحة على معانٍ كثيرة، تثير عند القارئ أسئلة كثيرة: "في باطن اليد/ جرحها الضوئي/ عناقيدُ ثلج، حدادةٌ بيضاء (...) أن تستعير يدين/ أن تُداعبَ/ أن تغني/ تُغني كي تهدأ بوابةً بين الحروف/ واليد واللمس.. بين الحروف والأشياء".

وفي مقطع من نص آخر تقول: "كينونة يدكَ/ أو رئتيكَ، أو حياتك، أو العالم/ ماهي بشرطٍ لكينونتك".

ويوضح المترجم في حديثه عن تجربة "حنا هالغرين" الشعرية أنها ليست الوحيدة في هذا المنحى والاتجاه الشعري، الذي وصفه بالأسلوب التجريدي العسير على الفهم وخروج نصوصها عن الأساليب السائدة في الكتابة الشعرية. تقول "هالغرين" عن شعرها بأنه مواصلة للمشروع الشعري السويدي الذي أرسيت دعائمه في ثمانينات القرن الماضي كانقلاب جذري في الساحة الأدبية، من قبل نخبة من الشعراء، كان أكثرهم حضوراً الشاعر "ستيغ لارشون" والشاعرتان "كاتارينا فروستنسون" و"آن يَدَرلوند"، الذين انطلقوا بدورهم من تقاليد شعرية أوروبية ابتكرها بعد الحرب العالمية الثانية الشاعر الألماني الروماني الأصل "باول سَلان" وآخرون من جيله وممن سبقوه من الدادائيين والسوريباليين.

"حنا هالغرين" شاعرة وناقدة أدبية حاصلة على دكتوراه في الدراسات الجنسانية من جامعة لينشوبنغ، وهي أستاذة في جامعة سوردتورن، كما تدرّس الكتابة الإبداعية أيضاً. صدرت لها ثلاث مجموعات شعرية: "شعب من أيادي" عام ٢٠٠١، "البرقع" عام ٢٠٠٣، "الأنا" عام ٢٠٠٨، اللغة العرضية/ أن تدرك العالم عام ٢٠٠٩، و"علم الورد" عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى كتابة الشعر، تمارس "هالغرين" التدريس في جامعة "خوفده" في جنوب السويد كأول أستاذة للجندر، فضلاً عن حضورها الفاعل كناشطة من أجل المساواة، كما تشرف أيضاً على أطروحات الدكتوراه في المعهد العالي للرقص والسيرك.

غريبةٌ أتيةٌ من الحرب

بسمة شيخو

منذ صغري كنت أدخل غرفتي أقفل الباب بالمفتاح، عالمٌ كامل يُخلق أمامي، عالمٌ مختلف أراقبه بشغف، أؤلف عنه قصصاً وحكايات أعيشها بكلّ تفاصيلها لساعات، أكتبها لاحقاً على الورق، دون أن يعرف أحدهم ما كنت أفعل وحدي داخلاً.

بقيت الكتابة عندي محاطةً بأسوارٍ شاهقة تعزلني عمن حولي، ليخرج نصي بعدها من تلقائه يزيح الستائر ويتبخترين الناس، لم أكن يوماً من هواة التوجه إلى أصحاب الأقلام الكبيرة -إذا أجاز التعبير- والتوسل لأجل تقييمٍ يرضي غروري أو يوقف أصابعي عن الكتابة.

جاءتني دعوةٌ لإقامات الإبداع دورة ٢٠١٥ المقامة في الجزائر، وافقتُ سريعاً وبقي موضوع كتابةٍ مشتركة شوكةً موجعة في جسد فرحي المكتمل، وصلتُ المطار وبدأت مرحلة أن أكون شاعرةً وسوريّة!

ما إن يسمع أحد الجزائريين –حتى لا أتهم بالمبالغة من الذين قابلتهم فقط- اللهجة السوريّة على لساني حتى تعتلي ابتسامةٌ عريضة وجهه، لتتبدد سريعاً مع الكثير من كلمات الأسى والأسف على البلد الضائع الذي أتيت منه، واستغرابٍ شديد أنني لازلت على قيد الحياة وقيد الكتابة أعيش حياةً من الممكن أن يُقال عنها طبيعية في بلدٍ يقتات على الموت منذ سنوات! لتعود الابتسامة بعد قليل مع حديثٍ طويل عن المدرسين السوريين أيام السبعينيات وعن المسلسلات السورية والدبلجة السورية والأكلات السورية.. والقائمة تطول وتطول.

كثيرٌ من الحب قابلني هناك، أنا الغريبة التي نسيت أنها تركت حرباً وراءها، البرنامج تضمن مكوثنا في مدينتين (عنابة وقسنطينة)، لم أتخيل أنهما ستكونان قادرتين على حفر كلّ هذه الذكريات في نفسي، أنا ابنة دمشق التي لم تبقِ الشّام داخلها موضع قدمٍ لذكرى من مدينةٍ جديدة: وصلنا عنابة ببحرها وجبلها وكأنّها مدينةٌ مترددة بين ساحلٍ وجبل تتأرجح بينهما ونتعلق نحن بحبالها ونشاركها تلك اللعبة، في حضن هذه المدينة، إنها "بونة" حيث كتب حيدر حيدر روايته "وليمة لأعشاب البحر". في هذه المدينة مزّقت خيوط شرنقتي قليلاً ومددتُ رأسي لأعيش مع الشعراء السبعة عشر، أن ألتقي بشعراءَ من بلدانٍ عربية مختلفة أمرٌ مشوّق جداً، كل شاعرة وكلّ شاعر زرع في رأسي زهرةً، طنين النحل إلى اليوم ينطقُ أسماءهم، وكل منهم واساني بطريقته وذكرني بكل ما حاولت أن أنساه هناك!

كان نصي المشترك مع الشاعرة والأستاذة الجامعية "نصيرة محمدي" تحدياً للقصيدة، اختباراً لقدرتها على فتح ذراعيها واحتضان كلماتٍ غريبة عنها، كانت القصيدة عند حسن الظنّ وجبلتْ كلام نصيرة مع كلامي بهيئة شعر خرج من غرفته المغلقة وبدأ يتنزه بين جبل سرايدي حيث تظن لوهلةٍ أنك وصلت للسماء وأنك ستقابل الله بعد قليل، وشاطئ عنابة بزحمته المحببة، وكنيسة أوغسطين أول القديسين والمبشرين بالمسيحية، هناك حيث كُتبت أول رواية في تاريخ الإنسانية "الحمار الذهبي" لأبوليوس الأمازيغي، شعورٌ مذهل أن تتواجد هناك في نفس المكان وتحاول أن تقوم بفعلٍ لم يسبقك إليه أحدٌ من قبل، هذا التفكير ربما هو كذلك! كل تلك الأمكنة كانت تدور بنا سبحة واحدة تمجد اسم الشعر.

أما قسنطينة فتلك أمرٌ آخر (سرٌ صغير سأبوح به هنا، منذ سنوات تابعت عدة حلقاتٍ من مسلسل يدعى "ذاكرة الجسد" كان مصوراً في قسنطينة، رفعت رأسي للسماء وبصوتٍ مليءٍ بالأمل "دعني أزور هذه المدينة يا الله" لم أتوقع أن الله سمعني وخبّأ إجابته لي سنوات!).

سأبدأ من حفل الختام في مسرح قسنطينة، مسرح باذخ بالحميمية والترف الجمالي، يفرض هيبته على الداخل لمحرابه فكيف إذا ما كان الزائر شعراً!

أحسست هناك كأني أميرةٌ، وددت أن أنسى حذائي على درج المسرح، فأحقق حلمي وأكون سندريلا أيضاً! لمَ لا؟ دعكم من أحلامي الغريبة، لكن فعلاً ثلاثة أيامٍ في قسنطينة كانت كفيلة بجعلي أقلّد تجربة هذه المدينة وأربط أشلاء روحي المبعثرة بجسور طويلة تعيدني امرأةً واحدة. المخيف هناك أنك من الممكن أن تفكر جدياً بتجربة الانتحار فوق عدة جسور وخصوصاً بعد أن تسمع أسماء بعض الشعراء الذين انتحروا هناك، أجزم أن جنون الشعراء واحد؛ ففكرة أن تقفز فوق كلّ هذا الجمال وتكون للحظات جزءاً من المشهد فكرةٌ رائعة!

لكني اكتشفت هناك أن للتفكير بالانتحار فعلٌ معاكس فهو يمنح حياةً فوق الحياة.

كنت ممتنة للكثيرين بسعادةٍ عادت إليّ بعد غياب، ممتنة لكلّ من ابتسم لي ولكل من حادثني على انفراد وراح يقنعني بألا أعود لدمشق! ألا أعود للموت والحرب والدم؛ الكثير لم يفهم معنى أن تسكن دمشق، أن تسير كلّ يومٍ بشوارعٍ يتمنى العديد لو كانوا مكانك وتمر بأماكن مشوّهة وتستذكر غزل الشعراء بها قبل سنين طويلة، لا أحد يفهم كيف أن الحزن في دمشق أمرٌ مختلف والموت كذلك، وأخيراً ممتنة لله أن سمح لي أن أكون جارته وأزور مدناً يسكنها.

عدتُ من الجزائر بذاكرة مكتظة بالتفاصيل المكانية والروحية تكفيني لسنواتٍ آتية، عدتُ وفي قلبي مدنٌ تحاول أن تجاور دمشق في قلبي.

للأمانة، أطلب من كل جزائري أن يسامحني... فقد حزمتُ موجةً من عنابة في حقيبتي وجسراً من قسنطينة، والآن عندما أفكر في الكتابة أمد البحر في شرفتي أنصب الجسر فوقه، أجلس على طرفه أورجح أقدامي داخل أمواجه وأكتب، حققتُ أمنيتي وأصبح لدمشق بحر وسابني ميناءً صغيراً على ساحله تحطّ داخله سفني الهائمة منذ سنين.

الأهم أني حملتُ معي ابتسامةً صادقة من "عبد النور" وقبل أن تسألوا من هو، سأخبركم بأنه أكثر من يحب دمشق وأكثر من أرسل سلاماتٍ لأهلها ودعواتٍ لإلهها ليفكّ كربتها، وهو موظف الفندق آخر من ابتسم للغريبة الآتية من الحرب.

شبكة المرأة السورية
SYRIAN WOMEN'S NETWORK

شبكة المرأة السورية
SYRIAN WOMEN'S NETWORK

شبكة المرأة السورية
SYRIAN WOMEN'S NETWORK

بورتريه أسرة سورية - فخار
للتشكيلية السورية نهاد حلبي